أسبوعية سياسية شاملة

الاثنين
22 سبتمبر 2025
30 ربيع أول 1447م
العدد 46

وجع الدواء

ثلة من الناس آثرت المتاجرة بأرواح المنهكين، أولئك الذين أرهقهم الداء وأعياهم العجز. غاب الدواء عن رفوف الصيدليات القليلة العاملة، وقفزت أسعاره إلى أضعاف مضاعفة. تلاشت المحاليل الوريدية وعلاجات الحميات التي تُسكت أنين الأجساد المنهكة بسوء التغذية والضنك والملاريا. كل ذلك في ظل غياب حكومي ورقابي كامل، وكأن المرضى تُركوا فريسة لجشع السوق الأسود.

الحيـــــاة أولاً

شعبٌ كامل يتعرض لمحنة لا مثيل لها في العصر الحديث: جوع يفتك بالملايين، انعدام كامل للأمن، وانهيار تام للبنية الصحية والعلاجية. لم يعد الحديث عن الأزمة مجرد توصيف للوضع، بل هو نداء استغاثة صريح إلى العالم، إلى الضمير الإنساني، إلى كل من يملك صوتاً يمكن أن يُسمع.

منذ اندلاع الحرب في 15 أبريل 2023، اختارت أطراف النزاع أن تكون حياة المدنيين وقوداً لصراعها على السلطة والموارد. الشوارع التي كانت مسرحاً للحياة اليومية تحولت إلى ساحات مواجهة، والمنازل التي كانت تحضن الأسر تحولت إلى متاريس، والمستشفيات والمدارس ومحطات الكهرباء والمياه لم تسلم من القصف والتدمير. باتت الحياة العادية نفسها ضرباً من المستحيل.

أمام هذا الواقع، لم يتوقف نزيف الدماء: أكثر من 150 ألف قتيل، عشرات الآلاف من الجرحى بلا علاج، 8 ملايين نازح داخل البلاد، و4 ملايين آخرين عبروا الحدود بحثاً عن مأوى. أما أولئك الذين لا يزالون في بيوتهم، فيعيشون تحت حصار مزدوج: حصار الجوع وحصار الرعب. تقارير الأمم المتحدة تحذر من أن 23 مليون سوداني مهددون بالمجاعة، وأن خمسة ملايين منهم على حافة الموت جوعاً، في وقت يمنع فيه المتحاربون وصول المساعدات الإنسانية، ويذهب بعضهم أبعد من ذلك بنهب قوافل الإغاثة أو قصفها.

لكن الصورة الأشد قسوة هي تلك التي لا تصل إلى نشرات الأخبار: طفل يموت عطشاً في معسكر نزوح، أم تُدفن رضيعها الذي لم يجد حليباً، شيخ مريض ينتظر جرعة دواء لا تصل، ونساء يلدن في العراء بلا قابلات ولا مستشفيات. إنها تفاصيل صغيرة في ظاهرها، لكنها تعكس مأساة وطن يُمحى من الخريطة يوماً بعد يوم.

ورغم فداحة الكارثة، فإن استجابة المجتمع الدولي لا تزال خجولة، عاجزة، مترددة. لجان التحقيق الأممية مُنعت من الدخول، القرارات لا تجد طريقها إلى التنفيذ، والمجتمع الإقليمي يتعامل مع المأساة وكأنها شأن داخلي لا يستدعي التدخل. لكن الحقيقة أن ما يجري في السودان ليس شأناً سودانياً فحسب، بل هو جرح إنساني مفتوح في جسد العالم كله.

من هنا تأتي أهمية الحملة الإعلامية التي ستنطلق في 25 سبتمبر الجاري تحت شعار «الحياة أولاً». هذه الحملة ليست مجرد نشاط إعلامي عابر، بل هي فعل مقاومة مدني، ومحاولة جادة لكسر جدار الصمت والتغاضي. الإعلاميون والصحافيون والكتاب الذين انخرطوا في هذه المبادرة يدركون أن مسؤوليتهم لا تقف عند حدود نقل الأخبار، بل تتجاوزها إلى الدفاع عن الحق في الحياة، ورفع صوت من لا صوت لهم.

تهدف الحملة إلى تسليط الضوء على معاناة المدنيين في السودان، وتوثيق القصص الإنسانية التي تكشف بشاعة الحرب. وستعمل على ممارسة ضغط إعلامي على الأطراف المتحاربة، وعلى المجتمعين الدولي والإقليمي، لإعطاء الأولوية لحماية المدنيين، وفتح ممرات إنسانية آمنة، والسماح بوصول الغذاء والدواء إلى المحتاجين دون عوائق. كما ستسعى إلى خلق صوت إعلامي موحد، يتجاوز الانقسامات السياسية والإقليمية، ليقول للعالم: شعب السودان يموت أمام أنظاركم، ولا مجال للصمت بعد اليوم.

إن حملة «الحياة أولاً» تذكّر الجميع بأن حماية المدنيين ليست منّةً ولا خياراً سياسياً، بل التزام قانوني وأخلاقي تفرضه القوانين الوطنية والدولية، وعلى رأسها اتفاقيات جنيف لعام 1949. هذه القوانين واضحة: لا يجوز استهداف المدنيين، ويجب التمييز بينهم وبين المقاتلين، ويجب ضمان وصول المساعدات الإنسانية. كل من يخالف ذلك يرتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لكن في السودان، لم تُحترم هذه القواعد، بل تم دوسها بالأقدام. والنتيجة: حرب إبادة جماعية، جرائم موثقة بالصوت والصورة، أجيال تُمحى، ومستقبل وطن يُسرق.

إننا اليوم ومع انطلاق حملة «الحياة أولاً»، نوجه نداءً صريحاً:

على أطراف النزاع أن توقف استهداف المدنيين فوراً، وأن تضع حياة الناس فوق حسابات السلطة.

على المجتمع الدولي أن يكسر صمته، وأن يتحرك لحماية المدنيين، وفرض العقوبات على من يمنعون وصول المساعدات أو يرتكبون الجرائم.

على الإعلام العربي والإقليمي أن يتحمل مسؤوليته في نقل الحقيقة، لا أن يكتفي بالتفرج على المأساة.

إن السودان اليوم ليس قضية سياسية تُحل في غرف التفاوض المغلقة فقط، بل هو مأساة إنسانية تهدد وجود شعب بأكمله. وأمام هذا الخطر، لا يملك العالم ترف الانتظار أو الصمت.

الحياة أولاً... لأن الجوع لا ينتظر، لأن المرض لا ينتظر، لأن الموت لا ينتظر.

والشعب السوداني يستحق أن يعيش، يستحق أن يُنقذ، يستحق أن يحيا.

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

الغلاف

وجهات نظر

إغلاق الفم هو ما يفتح الحقيقة
وجدي كامل 7-8

الفاشر على شفير الكارثة تحلم بحياة
طاهر معتصم 12-13

الديمقراطية المبتورة والانقلابات المتكررة وحكاية لينا
حيدر المكاشفي 14-16

قراءة في قضية البنك الفرنسي BNP Paribas وفتح باب العدالة للضحايا السودانيين
عمر سيد أحمد 21-24

الرباعية في مواجهة أزمة السودان: مقاربات أمنية
د. عصام الدين عباس 25-28

«الضنك».. وجع يتربص بصحة واقتصاد السودانيين!
حسام حامد 32-34

قرار تعليق تمثيل السودان في الأمم المتحدة: بين نزع الشرعية وضغوط الرباعية الدولية
حاتم أيوب أبو الحسن 35-36

الأمراض لا تنتظر: صرخة السودان المنسية
محمد عمر شمينا 40-42

عسكرة ألعاب الأطفال أولى ثمرات الحرب على التشكلات الذهنية لأجيال المستقبل
سمير شيخ إدريس 46-48

الفِجّة
عثمان يوسف خليل 53-54

سلام الكيزان.. خراب وطن وتمكين!
بثينة تروس 58-59

قِدّام
السر السيد 70-72

صحة
"ضنك" أهل السودان بلا بواكي
4-6

صحة
"دربات البندول".. الرصاص يقتل الضمائر
9-11

تقرير

كادوقلي تُنهب علنًا..
أدوية الفقراء ولقمة الجوعى في مهب الفساد
17-20

تقرير
"المقتلة".. صورة اسمها الفاشر
29-31

تقرير
الحرب تغيّر مسارات الطيور المهاجرة
37-39

معاناة

«كاد المعلم أن يكون ذليلا»
43-45

تقرير
خمسة أمور تستحق المتابعة في الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة
49-52

تقرير
الإتحاد الافريقي.. بيع الحجارة في سوق المحاصيل

55-57

مسرح

(حفرة).. عرض مسرحي يتألق في الجامعة الأمريكية
63-67

رياضة
73-74

السودان الغائب الحاضر.. موسى وجمال، لاجئان يرفعان اسمه في بطولة العالم لألعاب القوى

نصوص كنتُ في السّودان زهرة
بابكر الوسيلة 68-69

"ضنـــك"
أهل السودان بلا بواكي

ملخص

في ظل حرب تمزق السودان، اجتاح وباء حمى الضنك العاصمة الخرطوم وولايات أخرى، ليكشف انهيار النظام الصحي وعجز الدولة عن حماية مواطنيها. لم يعد البحث عن الدواء مجرد مسألة علاجية، بل صار معركة بقاء يومية يخوضها الناس في بلد ينهشه الفقر والاستغلال.

تزايدت الإصابات والوفيات بوتيرة مخيفة، حتى باتت الخرطوم تُعرف بعاصمة الأوبئة، فيما تحولت المشافي إلى مرافق عاجزة، والأسواق السوداء إلى المصدر الوحيد للحصول على محاليل البندول بأسعار فلكية. وبينما يقر وزير الصحة بأزمة في المحاليل الوريدية، يتهم مواطنون الوزارة نفسها بأنها شريك في معادلة الاستغلال.

المشهد في الولايات الأخرى ليس أفضل حالاً؛ ففي الجزيرة وسنار والنيل الأزرق وحتى الشمال، تتفشى الحميات المختلفة، ما دفع السلطات لتعليق الدراسة في المدارس، بينما أطلق ناشطون نداءات عاجلة لإعلان مناطق كاملة كـ«كوارث صحية» والتدخل الفوري من المنظمات الدولية للحد من الكارثة.

وفي مواجهة هذا الواقع، يعيش السودانيون بين موتٍ يتربص بهم بالرصاص وآخر يزحف إليهم عبر البعوض، وسط صمت وعجز حكومي كامل. ومع غياب خطة وطنية لمكافحة الأوبئة، يبقى المرض عنوان المرحلة، فيما يردد الناس سؤالهم المرير: من يحميهم من حربٍ تقتلهم مرتين، بالسلاح والوباء معاً؟

الزين عثمان

في قلب حرب لا تهدأ، يواجه السودانيون وباء صامتًا لا يقل فتكًا عن الرصاص. حمى الضنك تتمدد في الخرطوم والجزيرة وولايات أخرى، لتكشف عجز الدولة وانهيار النظام الصحي، وتضع ملايين الناس بين فكي المرض والفقر، في بلد صار فيه البحث عن «بندول» معركة أخرى من معارك البقاء.

وفي السودان المنهك، تتوالد الكوارث كما تتوالد البعوضة فوق برك الماء الراكدة. لم يعد الرصاص وحده سيد الموت، فهناك قاتل آخر يزحف على البيوت بلا استئذان، يدخل إلى كل غرفة، ويصيب كل جسد: حمى الضنك.

الخرطوم التي كانت تعرف يومًا بعاصمة النيلين، باتت اليوم تلقب بعاصمة الأوبئة، حيث لا يخلو منزل من مصاب، وحيث صارت الحمى ضيفًا ثقيلًا يفرض على الجميع امتحان البقاء في واقع صحي ينهار أمام أعينهم.

الأمر لم يعد مجرد أزمة دواء أو نقص في محلول «بندول»، بل تحوّل إلى مقياس على مدى عجز الدولة، ومرآة لسياسات الاستغلال التي تترك المرضى يواجهون مصيرهم بين السوق الموازية ومشافٍ بلا إمكانيات.

ومع كل يوم يمر، تتضاعف أرقام الإصابات، وتتسع رقعة الوباء من الخرطوم إلى الجزيرة وسنار والنيل الأزرق وحتى الشمال، لتصبح الحمى عنوان المرحلة، ومصير أمة تموت مرتين: مرة بالرصاص، ومرة بالوباء.

خرطوم الأوبئة

في عاصمة سودان الحرب التي لا يملك الناس فيها قوت يومهم، تفتك «حمى الضنك» بالأجساد الموبوءة بسوء التغذية، وكذلك يستحيل الحصول على جرعة دواء في بلد يمكن إعادة تعريفها ببلد «الاستغلال».

لأنه يمكنك أن تموت بحمى الضنك، ويمكن أن يعاد قتلك وأنت في طريق بحثك عن محلول «بندول» لمقاومة الحمى، حيث ارتفعت قيمته لأسعار فلكية في وجود حكومة تدور في كل فلك غير فلك كيف تجعل الناس يحافظون على حياتهم.

تعاني ولاية الخرطوم من أوضاع صحية مقلقة نتيجة تفشي الأوبئة وسط انعدام الأدوية وتدني الخدمات الطبية في المستشفيات، وكشفت شبكة أطباء السودان عن تسجيل 461 إصابة جديدة بحمى الضنك بولاية الخرطوم، بينها 4 وفيات خلال أسبوع.

وقالت المتحدثة باسم شبكة أطباء السودان، تسنيم الأمين، لـ«سودان تربيون» إن النسبة الأكبر من الإصابات سُجلت في محلية جبل أولياء جنوب الخرطوم، كان ذلك في أواخر شهر أغسطس، بينما تمددت الأمراض الآن بشكل مخيف، حيث لم يعد منزل في كامل الخرطوم يخلو من وجود مصاب بحمى «الضنك».

وحمى الضنك «هي مرض فيروسي ينتقل عن طريق البعوض، خصوصاً بعوضة Aedes aegypti، وقد تتسبب بمرض خفيف أو شديد قد يؤدي إلى مضاعفات، مثل النزف أو حتى الموت إذا لم تُعالج الحالة بشكل مناسب.

وتنتقل حمى الضنك إلى الإنسان عن طريق البعوض الذي يمتص دم شخص مصاب، الأمر الذي يشكل سرعة في انتشار الحميات من هذا النوع التي قد تتفاقم إلى حالة من النزيف ودخول المريض في غيبوبة كاملة.

أرقام مخيفة

وشكلت بيئة ما بعد الحرب في العاصمة السودانية، البيئة المثلى لتوالد البعوض في ظل عجز السلطات عن مكافحة المرض والوقاية منه قبل وقت مبكر بردم البرك وتصريف مياه الأمطار.

يؤكد عاملون متطوعون في غرف الطوارئ بالعاصمة الخرطوم أن عدد الإصابات بحمى الضنك مرتفع ويصل إلى أرقام مخيفة (مريضان بين كل خمسة أشخاص).

وهذه الأرقام تؤكدها وبشكل حاسم طبيعة الجدل اليومي في المدينة، وبالطبع حقيقة المصابين في كل منزل، حيث يقول المواطن صلاح عبد الحميد لـ«أفق جديد»: «لم ينج أحد من الحمى في المنزل فهي تعبر بكل أفراد المنزل وكأنها امتحان على الجميع أن يخضع له قبل أن يكمل».

أسعار فلكية للمحاليل الوردية

لا يبدو الأمر هنا رهينًا فقط بالإصابة بالحمى بقدر ما هو امتحان يتعلق بالقدرة على مواجهتها في ظل واقع صحي شبه منهار، مشافٍ لا تعمل وحتى التي تعمل تعاني من نقص حاد في كل المطلوبات، مع عدم توفر محاليل «البندول» التي وصلت لأسعار فلكية في السوق السوداء، هذا إن تم الحصول عليها.

أقر وزير الصحة السوداني، هيثم محمد إبراهيم، في 20 سبتمبر 2025، بوجود أزمة في توفر المحاليل الوريدية في القطاع الخاص بولاية الخرطوم، مؤكدًا أن أدوية علاج حمى الضنك توزع مجانًا في المستشفيات الحكومية.

وأضاف: «توجد أزمة في المحاليل الوريدية «الدربات» لأنها كانت تغطي كل الصيدليات والقطاع الخاص والمستشفيات الخاصة والصيدليات الخارجية».

وتابع: «المحاليل الوريدية الموجودة حاليًا تصرف مجانًا للمرضى، ويتم توزيعها في المستشفيات فقط ولا تذهب للقطاع الخاص ولا الصيدليات الخارجية».

وأكد الوزير هيثم إبراهيم أن الأشخاص المنومين في المستشفيات يصرف لهم الدواء مجانًا، مشيرًا إلى أن الدواء موجود في ولاية الخرطوم بالمخازن ومراكز العلاج ويتم التوزيع للمستشفيات.

وتواجه وزارة الصحة انتقادات حادة لجهة عجزها عن مجابهة الأوبئة التي تحصد أرواح السودانيين، ويتهمها البعض بأنها جزء من عملية الاستغلال التي يواجهها المرضى في سبيل الحصول على الدواء.

في كل المدن «المشهد واحد»

مع انتشار حمى الضنك لا يبدو المشهد في الجزيرة مختلفاً عن المشهد في ولاية الخرطوم، حيث تعاني الولاية من تفشٍ واسع لأمراض الملاريا وحمى الضنك والتيفوئيد، مع نقص حاد في الأدوية، خاصة أدوية البندول التي تُعد العلاج الرئيسي لحمى الضنك.

وأصدرت حكومة الولاية قراراً قضى بتعليق الدراسة في المدارس بسبب الحميات المنتشرة، وهو القرار الذي يؤكد على ازدياد حجم الإصابة بالوباء، وهو أمر لا يمكن وصفه بحسب مواطنين في الولاية الذين صبوا جام غضبهم على ما أسموها سياسة التجاهل الحكومي لحياة الناس، وبالطبع تبني طرق من شأنها التقليل من حدة انتشار الأمراض منذ عمليات الرش وردم البرك، بالنسبة لهم فإن السلطة مشغولة بكل شيء ما عدا حياة الناس، وبالطبع حملوها مسؤولية تنامي سوق الدواء الموازية.

ومن الحصاحيصا قال مرصد ولاية الجزيرة لحقوق الإنسان إن المدينة تشهد انتشاراً واسعاً لحمى الضنك، إلى جانب تفشي مرض الكبد الوبائي بصورة مقلقة، مضيفًا أن من بين كل 3 أشخاص في مدينة الحصاحيصا أُصيب واحد بحمى الضنك مع وجود حالات وفيات غير محصورة.

وأضاف المرصد في بيان «نناشد منظمة الصحة العالمية بالتدخل العاجل للحد من تفاقم الأوضاع الصحية في ولاية الجزيرة، كما نطالب الجهات المسؤولة في الدولة بإعلان الجزيرة منطقة كوارث صحية، واتخاذ الإجراءات الفورية لحماية المواطنين، والمطالبة بإعلان المنطقة منطقة كوارث يؤكد على حقيقة ما آلت إليه الأوضاع، كما إنه يؤكد في المقابل على تمدد الخطر من الولاية نحو ولايات أخرى، وبالطبع استقبال المخاطر نفسها فلم يعد في السودان مكان خال من المرض، من المؤكد لا يعدو الأمر أن يكون مختلفًا في ولايات سنار والنيل الأزرق وحتى في الولايات الشمالية وفي منطقة نهر النيل، الإجابة الوحيدة لسؤال السودان هي «الحمى» الضنك الملاريا التيفويد وربما الكوليرا في أماكن أخرى، مع الوضع في الاعتبار أن هذا الواقع مسحوب عنه أرقام الموت في كردفان ودارفور التي يواجه أهلها الموت بالرصاص المباشر، وبالطبع بالأمراض التي لا يملك الكثيرون أرقامًا بخصوصها في ظل تمدد الحرب.

وسط أنينهم في المنازل، في شوارعهم وهم يبحثون عمن يبيعهم «العافية» ولو بأسعار خيالية عند المشافي، حيث لا شيء غير المرض وكادر طبي لا يبدو حاله أفضل من حال من يقدمون لهم خدماتهم يرددون السؤال «ألا ترى السلطة الكارثة التي تحيط بشعبها؟ وإن كانت ترى فلماذا لا تتخذ الخطوات التي ينبغي عليها القيام بها، وإن كانت عينها بصيرة ويدها قصيرة فما المانع من أن تستعين بالمنظمات لتخبرها عن «الكارثة» فما يحدث لا يمكن الصمت عليه.

لكن حتى إعلان الكارثة يحتاج حكومة تمتلك القدر الكافي من المسؤولية، يحتاج حكومة يمثل الشعب عندها أولوية، لا سلطة تنظر إليه وهو يموت بالحرب وبالضنك معاً.

إغلاق الفم هو ما يفتح الحقيقة

وجدي كامل

ملخص

يتناول المقال طبيعة الأنظمة الشمولية في السودان، وخاصة خلال فترة الإنقاذ، حيث سعت هذه الأنظمة لاحتكار المعلومة والسيطرة على المراسلين والإعلام الخارجي، فلم يكن يُسمح لهم بالعمل إلا إذا تحولوا إلى أبواق تروّج لخطاب السلطة.

يشرح الكاتب كيف تحوّل مجلس الإعلام الخارجي من جهة تنسيقية تابعة لوزارة الإعلام إلى مكتب خاضع تمامًا لجهاز الأمن والمخابرات، الذي تولى عمليًا إدارة الإعلام ومراقبة الصحفيين وإغلاق المكاتب. هذا الجهاز ظل يسيطر حتى بعد الثورة، ليعود علنًا بقوة منذ انقلاب 25 أكتوبر 2021 مستعينًا برموز النظام القديم.

يذكر الكاتب أن من الأمثلة البارزة على هذه السيطرة ما حدث بعد تقرير الصحفية لينا يعقوب عن مكان الرئيس المعزول عمر البشير، إذ أثار التقرير ردود فعل غاضبة من أنصار النظام السابق، ودفع جهاز الأمن لاتخاذ قرار ضدها، في مشهد كشف تضارب السلطات بين الجهاز ووزارة الإعلام، وأكد أن القبضة الأمنية ما زالت تضيّق على الصحافة.

يخلص إلى أن إغلاق الصحف أو منع المراسلين في هذا التوقيت لا يحقق غرض السلطة، بل يفتح الباب أمام الحقيقة لتظهر أوضح وأقوى، فالمعلومات تبقى محفوظة في ذاكرة الناس وفي الأرشيفات، ولن يُجدي إنكارها. ويؤكد أن الحكومة الحالية ما هي إلا الامتداد الفعلي للنظام القديم.

من خصائص الأنظمة الشمولية، وخاصة في بلد كالسودان أنَّها لا تحترم القواعد المهنية للإعلام الخارجي ولا مراسليه. فالإدارات الإعلامية التي تصمّم على احتكار المعلومات وتمنع وسائل الإعلام الأخرى من الاقتراب أو التصوير في مواقعها ومصادرها، قد تفتح الأبواب وتمنح تراخيص للمراسلين - لكن بشرط أن يتحول هؤلاء إلى أبواق تروّج لاستراتيجياتها ومصالحها.

على مر سنوات حكم «الإنقاذ» شهدت العلاقة بينها وبين القنوات التلفزيونية الإقليمية كثيرًا من الشدّ والجذب، وكان ناتجًا عن ثقل القوانين وكثافة الرقابة على المادة الإعلامية المرسلة من السودان. وظهر ذلك بوضوح أثناء الحروب الداخلية والأزمات، وفي ظل الخروقات الأمنية والتجاوزات الجنائية.

مجلس الإعلام الخارجي، الذي كان قائمًا أثناء حكم مايو وبدايات «الإنقاذ»، تحوّل مع تحكّم جهاز الأمن والمخابرات في النشاط الإعلامي وأجهزته إلى مكتب تابع لهذا الجهاز، يديره مجموعة من الضباط والجنود المدربين على القمع وإغلاق الصحف ومكاتب الصحافة الأجنبية والقنوات. وأصبح المراسلون بحاجة إلى أذونات خاصة في كل تحركاتهم، وما يلبث ذلك أن يتبعه مراقبة لصيقة من قِبَل ممثلي المكتب.

فقد غادرت الوظيفة التنسيقية للمجلس موقعها ضمن وزارة الإعلام لتصبح خاضعة لسلطة جهاز الأمن، الذي لا يتحداه حتى وزير الإعلام، بل يتحول الأخير إلى منفّذ لأوامره وقراراته. جهاز الأمن والمخابرات التابع لجماعة الإخوان والمسؤولون في السلطة القديمة عملوا بكل ما لديهم خلال الفترة الانتقالية لإجهاضها، لكنهم برزوا علنًا وبقوة منذ انقلاب الخامس والعشرين عام 2021. ومنذ ذلك الحين لم يعد الجهاز يخفي توظيف الغطاء المناسب لكافة رموز «الإنقاذ»، سواء أكانوا معتقلين أم مُطلقي السراح.

عمل الجهاز على تقديم غطاء معلوماتي سميك حول مكان إقامة الرئيس المعزول، رغم التسريبات التي تناقلها الإعلام الشعبي ووسائل التواصل الاجتماعي. وقد نجحت الصحفية ورئيسة مكتب قناتي «الحدث» و«العربية» لينا يعقوب، بما تميّزت به من مهنية، في تقديم مادة تقريرية عن مكان وكيفية معيشة الرئيس المعزول. ومن الطبيعي أن تكون قد اتبعت في سبيل التصوير إجراءات روتينية وإدارية مسبقة.

إلّا أن رد فعل جهاز الأمن على هذا التقرير كان أقوى مما كان متوقّعًا، وذلك بسبب الانتقاد الذي تعرَّض له التقرير من مؤيدي النظام القديم والراغبين في عودة الرئيس المعزول. اتُّخذ قرار من قِبَل الجهاز، لكن الإعلان عنه وما بدا فصلاً في الموضوع أظهر تداخلًا وتناقضًا في السلطات بين الجهاز ووزارة الثقافة والإعلام. قد يستمر الجهاز في تضييق الخناق على الصحفيين والإضرار بمهمتهم، لكن الثابت أنّ ما يجري سيطيح به تاريخ الأحداث: فالمعلومات موثّقة وتنتظر الظروف المناسبة للخروج وفضح هذا التنظيم الشرير على ما اقترفه ويقترفه من جرائم بحق المدنيين في كافة أنحاء السودان.

إنّ السلطات الأمنية في بورتسودان، بفعلها هذا، ترتكب خطأً جسيمًا حين لا تدرك أن إغلاق فم صحيفة أو صحفية أو مراسل/ة أو قناة في ظرف دقيق كهذا لا يعني سوى فتح نوافذ الحقيقة بلا حواجز ولا قيود، مؤكدًا أن هذه الحكومة هي الناطق الرسمي باسم النظام القديم، وبحيث لا يترك هذا الإغلاق مجالًا للإنكار.

"دربات البندول".. الرصاص يقتل الضمائر

ملخص

مع تفشي حمى الضنك والكوليرا والملاريا في الخرطوم، اختفت المحاليل الوريدية وخاصة «دربات البندول»، ما ضاعف معاناة المرضى. في الصيدليات بأم درمان وبحري لا يكاد يوجد الدواء، بينما ظهر في السوق السوداء بأسعار خيالية وصلت إلى عشرة أضعاف سعره الحقيقي.

أكدت شهادات مواطنين أن الأسر تعالج ذويها بطرق بديلة مثل القرع والعصائر لغياب الدواء، فيما يتاجر السماسرة بالأدوية قرب الصيدليات دون أي رقابة. الأوضاع الصحية تدهورت بشدة بعد توقف مصانع الأدوية وإغلاق آلاف الصيدليات بسبب الحرب.

نفت وزارة الصحة الاتحادية وجود أزمة في الإمدادات وأكدت توفر مخزون جيد عبر الصندوق القومي للإمدادات الطبية، مشيرة إلى خطط لدعم التصنيع المحلي واستيراد الأدوية لسد الفجوة. لكن الواقع في الأحياء والمستشفيات يكشف نقصًا حادًا وترديًا في البيئة الصحية

في المقابل أطلقت السلطات حملات لمكافحة نواقل الأمراض بالرش والتفتيش المنزلي وتجفيف المياه الراكدة، مع دعوات إلى مشاركة المجتمع والمنظمات الإنسانية. غير أن ناشطين حذروا من كارثة وشيكة إذا لم تُتخذ تدابير عاجلة لتأمين الدواء والسيطرة على الأوبئة.

أفق جديد

في ظل استمرار حرب السودان، وتفشي الأمراض والأوبئة، اختفت الأدوية والمحاليل الوريدية التي تساعد في تخفيض حرارة وآلام حمى «الضنك»، التي انتشرت انتشار النار في الهشيم في جميع أحياء العاصمة الخرطوم.

ورصدت جولة «أفق جديد»، انعدامًا شبه تام لـ«دربات» البندول في عدد من الصيدليات بمدينتي بحري وأم درمان، ما أدى إلى تذمر واسع في صفوف المواطنين المكتوين بنار أمراض الكوليرا والملاريا وحمى الضنك.

وأفاد شهود عيان «أفق جديد»، أن الصيدليات خالية تمامًا من الدربات ما أدى إلى تعقيد الأوضاع الصحية للمرضى.

ووفق الشهود فإن درب البندول الواحد بلغ سعره 30 ألف جنيه في السوق الموازية وفي أيدي السماسرة بالقرب من الصيدليات، بينما سعره الحقيقي 3 آلاف جنيه

يقول المواطن أنس عبد الله، يسكن حي «الروضة» بمدينة أم درمان لـ«أفق جديد»: «3 من أفراد أسرتي أصابتهم حمى الضنك، ويحتاجون إلى جرعات عالية من دربات البندول لكنه غير متوفر في الصيدليات بسبب الجشع والطمع».

وأضاف: «هؤلاء يستغلون مرض الناس ويتاجرون في الدواء والحمى تنهك أجسادنا».

وتابع، «الدواء يباع في الشارع بالقرب من الصيدليات دون رقابة، واستغلال المرضى أسوأ من رصاص الحرب».

من جهتها تقول المواطنة آمال العبيد، التي تسكن حي الأملاك بمدينة بحري: «المرض أنهك الأجساد والدواء معدوم».

وأضافت في حديثها لـ«أفق جديد»: «الأوبئة والأمراض في كل بيت وحتى درب البندول أصبح من المستحيلات، ونعالج حمى الضنك بالقرع وعصير الروزانا».

وغالبًا ما يؤدي اندلاع الحروب إلى نقص حاد في الأدوية نتيجة لتدمير البنية التحتية للرعاية الصحية، وتعطل سلاسل الإمداد، وتصاعد الأسعار، وتدهور القدرة الشرائية للسكان، وزيادة الطلب على الأدوية الأساسية والعلاج اللازم للمصابين.

وتسببت الحرب المدمرة في أضرار بالغة للقطاع الصحي، وخرجت العديد من المستشفيات عن الخدمة، فيما تعرضت غالبية المؤسسات الطبية لعمليات نهب وتخريب وسط شكاوى من انعدام الدواء لتصبح أوضاع المواطنين في أخطار مضاعفة.

ويشهد السودان شحًا في إمداد الدواء وارتفاع أسعاره، وأجبرت الحرب أكثر من 3 آلاف صيدلية مسجلة في العاصمة الخرطوم على إغلاق أبوابها، وتعمل حوالي 50 صيدلية في ظل ظروف أمنية وصحية بالغة التعقيد، كما توقفت أكثر من 45 شركة من شركات

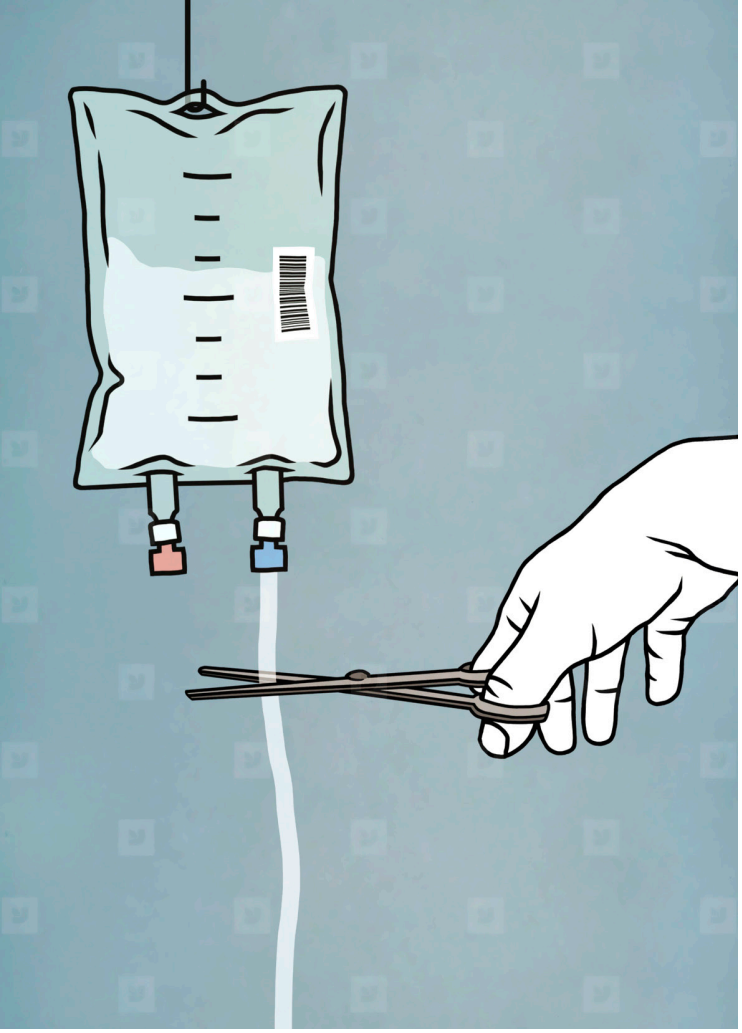

الأدوية وجميع مصانع الدواء عن العمل تمامًا منذ اندلاع الحرب منتصف أبريل 2023.

وأبلغت مصادر طبية «أفق جديد»، أن أحياء الخرطوم وبحري وأم درمان تعاني من انتشار الأمراض المنقولة مثل الملاريا والكوليرا وحمى الضنك والتيفويد.

وحسب المصادر الطبية، فإن المستشفيات تعاني ترديًا في البيئة ونقصًا كبيرًا في الأدوية والمحاليل الوريدية، ما أدى إلى تفاقم الأوضاع الصحية.

وقالت المصادر الطبية، إن تلوث مصادر المياه والجثث المتحللة يهدد بزيادة الإصابات وسط المواطنين في الأحياء والقرى.

ورغم الشكاوى المتكررة من انعدام الأدوية والمحاليل الوريدية، إلا أن وزير الصحة الاتحادي د. هيثم محمد إبراهيم، أوضح أن الصندوق القومي للإمدادات الطبية يمثل المحطة الأساسية لتأمين الدواء في البلاد، بتوفير الإمداد لأكثر من 6 آلاف مؤسسة صحية في ولايات السودان المختلفة، مشيراً إلى أن الصندوق تمكن من استعادة أكثر من 60% من السعة الكلية وبعض الأنظمة جراء تعرضه للدمار بواسطة المليشيا المتمردة.

وأوضح الوزير في تصريحات إعلامية، أن الصندوق القومي للإمدادات الطبية يمثل المحطة الأساسية لتأمين الدواء في البلاد، بتوفير الإمداد لأكثر من 6 آلاف مؤسسة صحية في ولايات السودان المختلفة، مشيراً إلى أن الصندوق تمكن من استعادة أكثر من 60% من السعة الكلية وبعض الأنظمة جراء تعرضه للدمار بواسطة المليشيا المتمردة.

وكشف الوزير عن وضع خطة استراتيجية لتأمين الدواء الأساسي للأمراض المزمنة والدواء الاقتصادي في الولايات المختلفة وذلك من خلال تشجيع التصنيع الدوائي، بالإضافة لوضع سياسة لحماية التصنيع المحلي بإعطاء الأولوية، ومنح الكثير من التسهيلات عبر الصناعة التشاركية والاستيراد من الخارج لسد الفجوة مع الموردين مما أسهم فى تحقيق وفرة دوائية خلال فترة العامين السابقين حتى وصلت إلى قيمة 230 مليون دولار.

وأكد وزير الصحة أن السودان لا يعاني من نقص في الأدوية الاساسية وأدوية الطوارئ والمحاليل الوريدية ودربات البندول، بالإضافة إلى محاليل نقل الدم في ظل وجود حمى الضنك.

إلى ذلك، أشاد والي الخرطوم أحمد عثمان حمزة، بمجهود إدارة الصندوق القومي للإمدادات الطبية في توفير الأدوية المنقذة للحياة في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها البلاد، مطمئنًا مواطني ولاية الخرطوم بوجود مخزون جيد من الأدوية لمواجهة تفشي حمى الضنك والملاريا وجميع الأمراض، ونوه إلى أن إدارة الصندوق تعمل الآن على تغذية جميع المستشفيات والمراكز العلاجية في الولاية.

وشدد والي الخرطوم على ضرورة بحث سبل التنسيق المشترك مع إدارة الصندوق القومي للإمدادات الطبية حول النظرة المستقبلية لوضع ولاية الخرطوم، وأهمية الانضمام إلى منظومة الصندوق القومي للإمدادات الطبية.

وذكرت غرفة طوارئ شرق النيل (نشطاء)، أن المحلية تشهد تدهورًا خطيرًا في الوضع الصحي، مع انتشار واسع لأمراض الملاريا وحمى الضنك في معظم مناطق المحلية، ما يشكل تهديدًا مباشرًا لحياة المواطنين، خاصة الأطفال والنساء والفئات الأشد ضعفًا.

وأشارت الغرفة في بيان تلقته «أفق جديد»، أن المرافق الصحية تعاني من نقص حاد في الأدوية والمعينات الطبية وارتفاع أسعارها، على وجه الخصوص انعدام المحاليل الوريدية المسكنة (دربات البندول) وغيرها من الأدوية الأساسية اللازمة لعلاج الحالات الطارئة ومجابهة الأمراض المنتشرة، وأن هذا الوضع جعل الكوادر الطبية عاجزة عن تقديم الحد الأدنى من الرعاية.

وحذرت غرفة طوارئ شرق النيل من تفاقم الأزمة الصحية، وتطالب السلطات والجهات المختصة والمنظمات الإنسانية بتكثيف الجهود في الرش الوقائي وتوزيع الناموسيات للحد من انتشار نواقل الأمراض، والتدخل العاجل والفوري لتوفير الأدوية والمعينات، واحتواء تفشي الأمراض قبل أن تتحول إلى كارثة صحية واسعة النطاق.

وأطلقت وزارة الصحة الاتحادية بولاية الخرطوم حملة واسعة لمكافحة نواقل الأمراض باستخدام الماكينات المحمولة على العربة، مواصلة لأعمال الحملة القومية لمكافحة نواقل الأمراض التي تستمر لمدة ثلاثة أشهر.

وبدأت الحملة في محلية بحري مستهدفة نحو 70 حيًا، والانتقال تدريجيًا إلى باقي المحليات، كما شهدت محلية أم بدة غربي مدينة أم درمان في الأيام الماضية انطلاقة الحملة .

وتهدف الحملة إلى مكافحة الطور الطائر لنواقل الأمراض مثل حمى الضنك والملاريا، من خلال رش المبيدات في المناطق الخارجية للمنازل باستخدام الماكينات المتنقلة، مما يقلل من أعداد الحشرات الناقلة للأمراض بشكل فعال.

وأكد مدير إدارة مكافحة الناقل د. حمزة سامي الجاك، على أهمية عمليات التفتيش المنزلي كجزء لا يتجزأ من جهود المكافحة، وشدد على ضرورة المشاركة المجتمعية الفعالة لضمان نجاح الحملة وتحقيق بيئة صحية آمنة للجميع. هذه المبادرة تأتي ضمن جهود متواصلة لمكافحة الأوبئة وتحسين الصحة العامة في الولاية.

وتستهدف وزارة الصحة ولاية الخرطوم التفتيش المنزلي وتجفيف مصادر المياه للقضاء على البعوض الناقل لحمى الضنك من الطور اليرقي في الأماكن التي توالد بها، بمحليات كرري وأم درمان وأم بدة، وتستمر لمدة أسبوع لتشمل كافة المناطق والأحياء السكنية عبر فرق متخصصة وبمشاركة مجتمعية.

وشدد مدير الإدارة العامة لطب العلاجي احمد البشير فضل الله، على ضرورة تفعيل الجهد المجتمعي عبر المحليات، وتفعيل التثقيف الصحي خلال حملة التفتيش المنزلي لمكافحة الطور اليرقي للبعوض الناقل لحمى الضنك، مؤكداً على أن 85% من نسبة القضاء على حمى الضنك من مصادر توالد الناقل تعتمد على المجهود المجتمعي والتفتيش المنزلي.

من جهته تعهد المدير التنفيذي لمحلية أم درمان سيف الدين مختار بتسخير كافة إمكانيات المحلية عبر 16 وحدة إدارية لتنفيذ الحملة وإيجاد آليات ليشمل التفتيش المنازل المغلقة، وتوظيف جميع المبادرات المجتمعية لها.

وتوقع نشطاء في العمل الإنساني أن تشهد منطقتي بحري وأم درمان زيادة كبيرة في الإصابات خلال 6 – 8 أسابيع إذا لم تُنفذ حملات رش وتوزيع ناموسيات، مع احتمال ظهور الإسهالات المائية في شرق وريف بحري.

وأوصى النشطاء بتنفيذ حملات رش وتوزيع الناموسيات بشكل عاجل في المناطق عالية الإصابات، وتنظيف الأحياء وتجفيف المياه الراكدة وإزالة النفايات وتعقيم مصادر مياه الشرب وتوفير بدائل آمنة.

وشدد النشطاء في حديثهم لـ«أفق جديد»، على ضرورة تفعيل نظام الإنذار المبكر وربط المراكز الصحية بالسلطات المحلية والمنظمات الدولية، وتجهيز المراكز الصحية بالأدوية الأساسية لمكافحة الملاريا، التيفويد، وحمى الضنك، وعقد اجتماع عاجل مع وزارة الصحة والمنظمات الدولية لتقديم الدعم الصحي العاجل.

الفاشر على شفير الكارثة تحلم بحياة

طاهر معتصم

ملخص

الفاشر تواجه حصاراً خانقاً منذ أكثر من 500 يوم، حيث أحكمت قوات الدعم السريع سيطرتها على معسكرات النازحين ومداخل المدينة، ونفّذت مئات الهجمات، فيما يعيش نصف مليون مدني بلا غذاء أو دواء وسط دمار واسع للأسواق والمستشفيات.

يشير إلى أن التحذيرات المحلية والدولية تتوالى، إذ وصف الوزير السابق أبو نمو الوضع بالكارثي، بينما دعت الرباعية الدولية إلى هدنة إنسانية، لكن غياب التنفيذ جعل الأزمة تزداد تفاقماً، فيما يلوم رئيس الوزراء المجتمع الدولي على عجزه.

يحدد الكاتب السيناريوهات المحتملة وهي ثلاثة: هجوم بري للجيش لكسر الحصار بثمن باهظ، أو سقوط الفاشر بيد الدعم السريع بما يحمله من خطر المجازر والتطهير العرقي، أو هدنة مؤقتة بضغط دولي تسمح بمرور المساعدات وإنقاذ المدنيين.

يخلص إلى أن الفاشر اليوم على مفترق طرق خطير؛ إما أن تُفتح ممرات إنسانية بضغط دولي وتتحقق تسوية، أو تسقط المدينة لتعيد إنتاج مأساة الجنينة بصورة أوسع وأكثر دموية.

بعد أكثر من خمسمئة يوم من الحصار والقتال المتواصل، تقف مدينة الفاشر، عاصمة شمال دارفور، على حافة انهيار إنساني وعسكري غير مسبوق. تقارير الميدان وصور الأقمار الصناعية التي نشرها (مختبر الأبحاث الإنسانية بجامعة ييل) منتصف سبتمبرالجاري، تؤكد أن قوات الدعم السريع أحكمت قبضتها على (معسكر أبو شوك للنازحين) ، وبنت حواجز ترابية حول المدينة، ونفّذت أكثر من 240 هجوماً منذ بداية الصراع. في الوقت ذاته، تعكس تصريحات الوزير السابق محمد بشير أبونمو على صفحته في "فيسبوك" حجم القلق من أن سقوط الفاشر سيعني كارثة وطنية شاملة. أما بيان الرباعية الدولية (أمريكا، السعودية، الإمارات، مصر) فقد دعا إلى هدنة إنسانية، لكنّ فجوة التنفيذ على الأرض ما تزال قائمة.

وفق تقديرات الأمم المتحدة واليونيسف، يعيش أكثر من نصف مليون مدني داخل الفاشر تحت حصار خانق يمنع الغذاء والدواء من الدخول، فيما يفتقد عشرات الآلاف من النازحين مأوى ومياه نظيفة ورعاية صحية. صور الأقمار الصناعية التي حلّلها فريق (ييل) أظهرت دماراً واسعاً في الأحياء السكنية وضربات متكررة على الأسواق والمستشفيات، بينما وُثّق استخدام الطائرات المسيّرة والقصف المدفعي في محيط معسكرات (أبو شوك وزمزم)

تصريحات أبونمو جاءت أكثر صراحة، إذ أقرّ بأن الوضع الإنساني «صعب للغاية»، وأن المدنيين «يعيشون تحت الأشجار بلا مأوى»، مؤكداً أن المطلوب الدفع بمزيد من القوات البرية لمحاولة كسر الحصار. هذا الخطاب يعكس إدراكاً داخل الحكومة بأن سقوط الفاشر قد يقلب موازين الحرب في دارفور وربما في السودان كله.

في نفس السياق خاطب رئيس الوزراء كامل ادريس اجتماع اللجنة الوطنية لفك حصار دارفور، ادريس القى باللوم على المجتمع الدولي محملا اياه مسئولية ما يحدث في الفاشر.

الغريب انه في 12 سبتمبر، أصدرت الرباعية الدولية بياناً يقترح هدنة إنسانية لثلاثة أشهر، والسماح بفك الحصار وفتح ممرات انسانية وتوصيل مساعدات، فهل لم يسمع رئيس الوزراء بالامر.

في تقديري نحن امام عدد من السيناريوهات في ازمة الفاشر

اولها أن الجيش السوداني وحلفاؤه يحاولون كسر الحصار عبر هجوم بري واسع. في حال النجاح، قد يُفتح ممر إنساني ويستعيد المدنيون بعض الأمل كما حدث سابقا في بعض المدن، لكن الثمن سيكون مرتفعاً من حيث الخسائر البشرية وتدمير ما تبقّى من بنية تحتية، كما ان المسافات الشاسعة والمفتوحة تشكل تحدي.

ثانيا سقوط الفاشر فعلياً بيد الدعم السريع وهو السيناريو الأكثر خطورة. إذا سيطر الدعم السريع على المدينة بعد أكثر من 240 هجوماً وفقدان أبرز القادة القبليين المنضمين له، فإن النتيجة المتوقعة ليست مجرد سيطرة عسكرية، بل (مجازر وانتقامات قبلية واسعة النطاق)،فتجربة مدينة (الجنينة في غرب دارفور) عام 2023 ما تزال شاخصة في الأذهان. حينها، تحوّل الصراع إلى حملات قتل جماعية وتهجير قسري استهدفت جماعات عرقية بعينها، لا سيما المساليت. اليوم، يخشى أن تتكرر الكارثة نفسها في الفاشر، خصوصاً مع ارتفاع منسوب الثأر بعد مقتل قيادات قبلية بارزة تتبع للدعم السريع على أسوار المدينة وعدم امتلاك القوات شبه العسكرية لقيادة تحكم وسيطرة.

في حال اجتياح الدعم السريع للفاشر، قد تشهد المخيمات (موجة قتل منظم) تستهدف المدنيين، يليها (تطهير عرقي ممنهج)، لإجبار السكان على النزوح خارج الفاشر. القيود المفروضة على الخروج والحواجز الترابية قد تجعل الرحيل رحلة موت بحد ذاتها. أما من ينجون، فسيواجهون نزوحاً قسرياً عبر الحدود، يفتح جرحاً إنسانياً جديداً في المنطقة

ثالث السيناريوهات هدنة مؤقتة بضغط دولي قد تقود مبادرة الرباعية إلى هدنة إنسانية تسمح بإدخال الغذاء والدواء، وفتح مسارات امنة للمدنيين، وانسياب المساعدات الانسانية، هذا السيناريو لم يرفضه الا بعض اطراف جماعة الاخوان المسلمين جناح (كرتي هارون)، بينما عديد من الاطراف ايدته او قبلته ضمنيا، هل في مقدرة قيادة الجيش السوداني، عصم دماء اهل الفاشر وانقاذ حياتهم، ربما يكون هذا هو المخرج الامن.

اخلص الى ان الفاشر اليوم تقف على مفترق طرق تاريخي، إما أن تتوفر ارادة سودانية مع تحقق ضغط دولي حقيقي لفتح ممرات إنسانية وتثبيت هدنة تفضي إلى تسوية ، وإما أن تسقط المدينة في قبضة الدعم السريع لتدخل دارفور في فصل جديد من المآسي بدء فعليا قبل 22 سنة، إن تحذيرات جامعة ييل وحديث أبونمو وبيان الرباعية كلها ترسم لوحة قاتمة لكنها واضحة، الوقت ينفد، والفاشر قد تتحول إلى الجنينة جديدة إذا لم يحدث اختراق الان.

الديمقراطية المبتورة والانقلابات المتكررة وحكاية لينا

حيدر المكاشفي

ملخص

يتناول المقال مرور اليوم العالمي للديمقراطية في السودان مرورًا باهتًا وسط الحرب والدمار، حيث غابت الأنشطة والحوارات العامة في بلد ظل أكثر من غيره بحاجة لنظام حكم عادل يحقق المشاركة والحقوق. ويُظهر هذا الغياب الفجوة بين الحلم الديمقراطي والواقع المأزوم.

يرى أنه منذ الاستقلال، ظل السودان يدور في حلقة من التجارب الديمقراطية القصيرة والانقلابات العسكرية المتكررة، مما رسخ أزمة ثقة بين الدولة والمواطن، وأضعف المؤسسات، وعمّق الصراعات. واليوم، وبينما يعيش الملايين في النزوح والجوع والمرض، يبدو الحديث عن الديمقراطية بعيدًا، لكنه في الحقيقة جوهر الأزمة السودانية.

الكاتب يشير إلى أن الديمقراطية ليست مجرد انتخابات، بل وسيلة لتوزيع السلطة والثروة وإنهاء الإقصاء، مستشهدًا بتجارب دول مثل جنوب أفريقيا ورواندا التي استطاعت الخروج من أتون الحروب والمآسي عبر الحوار وبناء مؤسسات قوية. ويرى أن الحل في السودان لا يمر إلا عبر بوابة الديمقراطية، مهما طال الطريق.

يربط المقال ذلك بما تعرضت له الصحافية لينا يعقوب من إيقاف وسحب ترخيصها لمجرد بث تقرير عن البشير، معتبرًا أن هذه الواقعة تجسد غياب الديمقراطية وتجذر الاستبداد وقمع الحريات. فالقضية أكبر من شخص بعينه، إذ تعكس سياسة ممنهجة لتكميم الأصوات المستقلة تحت ذرائع مثل «الأمن الوطني» و«المصلحة العامة»، بما يكشف هشاشة السلطة وخوفها من الصحافة الحرة.

مرت علينا يوم الاثنين الماضي الموافق الخامس عشر من سبتمبر ذكرى اليوم العالمي للديمقراطية، وقد درجت الأمم المتحدة على تذكير الشعوب والحكومات بأهمية النظام الديمقراطي القائم على المشاركة الشعبية، واحترام حقوق الإنسان، وسيادة القانون، وفي عديد من الدول، يتحول هذا اليوم إلى فرصة لإعادة تقييم المسارات السياسية، وإطلاق مبادرات لتعزيز الحريات، غير أن المشهد في سودان الحرب والدمار بدا مختلفاً، حيث مرّت المناسبة مرور الكرام، وسط صمت وبرود تام، وكأنها لا تخص بلداً ظل أكثر من غيره بحاجة ماسة إلى الديمقراطية.

منذ استقلال البلاد عام 1956، لم يعرف السودان استقراراً ديمقراطياً طويلاً بل احتشد تاريخه الوطني بإرث مثقل بالانقلابات والفشل. مرت عليه ثلاث تجارب ديمقراطية قصيرة انفتحت أمامه، ولكن سرعان ما أُجهضت بالانقلابات العسكرية. هذه الدورات المكررة من الديمقراطية المبتورة والانقلابات المتكررة رسّخت أزمة ثقة بين المواطن والدولة، وأضعفت المؤسسات، وجعلت أي حديث عن التحول الديمقراطي محفوفاً بالشكوك. فالنخب السياسية كثيراً ما انشغلت بصراعاتها الضيقة، بينما وجد العسكريون في هشاشة التجربة الديمقراطية ذريعة للتدخل في الحكم، وتأتي ذكرى اليوم العالمي للديمقراطية هذا العام والسودان غارق في حرب ضروس اندلعت منذ أبريل 2023. الدمار الهائل، النزوح الجماعي، وانهيار الخدمات الأساسية جعلت أي نقاش حول الدساتير والانتخابات يبدو بعيداً عن هموم الناس في المخيمات، حيث يكابد النازحون الجوع والمرض، تختفي الشعارات السياسية لتحل محلها صرخات الاستغاثة. أما في المدن المدمرة، فقد غطى دخان الحرب على كل حديث عن مستقبل ديمقراطي لم تسجل في السودان في عامي حرب الشؤم والندامة هذه أية فعاليات بمناسبة اليوم العالمي للديمقراطية. غابت الأنشطة والبيانات والحوارات العامة، وهذا يعكس واقعاً مؤلماً هو أن الديمقراطية خرجت من دائرة الاهتمام، في وقت يفترض أن تكون فيه في قلب الأجندة الوطنية، وحتى من أشار إليها اكتفى بالإشارات العابرة، من دون أن يخوض في نقاش عميق حول معنى الديمقراطية بالنسبة للسودانيين في هذه المرحلة الحرجة. قد يبدو للبعض أن الحديث عن الديمقراطية في ظل الحرب نوع من الترف الفكري. غير أن جوهر الأزمة السودانية يكمن في غياب نظام حكم عادل يقوم على مشاركة واسعة، فالحروب في الجنوب سابقاً، وفي دارفور والشرق والوسط والخرطوم وكردفان، كلها انعكاس لعقود من الإقصاء والتمييز واحتكار السلطة، فالديمقراطية، إذن، ليست مجرد انتخابات، بل هي آلية لتوزيع عادل للسلطة والثروة، وضمان لحقوق الجماعات والمناطق، ومن دونها سيظل السودان أسيراً لدائرة الأزمات. يمكن لنا في السودان أن نتأمل في تجارب دول خرجت من أتون الحروب إلى فضاء الديمقراطية. جنوب أفريقيا، مثلاً، تجاوزت عقوداً من التمييز العنصري عبر حوار وطني شامل ومؤسسات عدالة انتقالية أعادت بناء الثقة. رواندا، رغم جراح الإبادة، نجحت في بناء مؤسسات قوية وتبني رؤية وطنية مشتركة. هذه النماذج تؤكد أن التحول الديمقراطي ممكن حتى في أحلك الظروف، شرط توفر الإرادة السياسية والتوافق المجتمعي. إن مرور اليوم العالمي للديمقراطية في السودان مروراً باهتاً ليس حدثاً عابراً، بل مؤشر عميق على مأزق بلد تتقاذفه الصراعات منذ عقود. تجاهل المناسبة لا يعني أن الديمقراطية فقدت معناها، بل يكشف الفجوة الهائلة بين الحلم والواقع. بينما المطلوب أن يتحول هذا اليوم من مجرد ذكرى عالمية إلى لحظة سودانية للتفكير الجاد في المستقبل، والتأكيد على أن الخروج من الحرب لا يمر إلا عبر بوابة الديمقراطية. فالسودان، الذي قدّم آلاف الضحايا عبر ثلاث ثورات في سبيل الحرية والعدالة، يستحق أن يترجم هذا الإرث إلى مشروع وطني جديد، حيث تكون الديمقراطية ليست حلماً بعيد المنال، بل قاعدة لبناء دولة مستقرة تسع الجميع وفي النهاية، قد يكون اليوم العالمي للديمقراطية فرصة مهدرة في السودان هذا العام، لكنه يظل بمثابة جرس إنذار يدعو إلى أن تدرج الديمقراطية في صميم الأجندة الوطنية، مهما كان وقع الحرب ومهما كانت صعوبة الطريق فلا بد من الديمقراطية وان طال السفر، كما يقول فتحي الضو.

وليس بعيدًا عن موضوع الديمقراطية المغيبة، بل من صميمها ما جرى للزميلة الصحافية المهنية المحترمة لينا يعقوب، إذ أن المقابل لغياب الديمقراطية هو تسيد الديكتاتورية والاستبداد والصلف وقمع الحريات وتكميم الأفواه وشيوع منهج لا أريكم إلا ما أرى ولا تسمعوني إلا ما أطرب وانتشي لسماعه، فما جرى للصحافية لينا يعقوب، مديرة مكتب قناتي العربية والحدث بالسودان، هو إيقافها وسحب ترخيصها، ولكم أن تعجبوا وتدوا ربكم العجب عن سبب هذه العقوبة المتعسفة، تخيلوا أن السبب هو زعم السلطة المتسلطة أنها نقلت أخباراً قد تعرّض (الأمن الوطني والمصلحة العامة للخطر)، أها يا العشاء بلبن وما هي هذه الأخبار التي تعرض الأمن الوطني والمصلحة العامة للخطر، تصوروا أن هذه الأخبار هي بثها تقريراً عن الرئيس المخلوع عمر

البشير، تحدث عن وجوده وامتيازاته في الحجز، طيب يا العشاء بلبن نفترض أن لينا كاذبة ومغرضة ومتحاملة ولها أجندة، فما هي الحقيقة المناقضة لما ذكرته لينا التي هربت منها ولم تذكرها، أين يوجد المخلوع البشير وزمرته؟ هل هو في السجن المكان الذي يفترض أن يكون فيه؟ وهل يقضي وقته مثله مثل أي محبوس؟ وما هو وضعه بالضبط؟ أفيدونا بروايتكم الرسمية، والمثير للسخرية أن القرار ضد لينا سبقته وتزامنت معه حملة منظمة ضدها على وسائل التواصل الاجتماعي، استعانت فيها السلطة بجيش من أذنابها والمطبلين لها من جماعة إشعارات بنكك الخضراء ليقوموا بالتمهيد للقرار الجائر، والطريف المضحك أن السلطة حرصت على أن تطمئن قناتي العربية والحدث بأن القرار لا يستهدفهما، بل يخص الصحافية شخصياً. كأنما تحاول أن تقول نحن لا نعادي الصحافة، بل فقط نحب أن نكمم الصحافيين فأي منطق هذا بربكم فما الصحافة إلا هؤلاء الصحافيين، يا سادة، المشكلة ليست في لينا يعقوب وحدها. فالقضية أكبر وهي أن حرية الصحافة في السودان تتعرض لخنق ممنهج، يبرر نفسه بعبارات فضفاضة مطاطة يمكن أن تعني أي شيء مثل المصلحة العامة، الأمن الوطني، الاستقرار. هذه الكليشيهات أصبحت بمثابة قميص عثمان تلوح به السلطات لإخراس أي صوت مخالف. وشكرًا جزيلًا لينا لأن تقريرك كشف لنا أن الوضع العام وسلطة بورتسودان من فرط هشاشتهما، صار مجرد نقل معلومة أو بث تقرير يعد جريمة، وطرح سؤال مؤامرة، وتقصي حقيقة خيانة وطنية.

كادوقلي تُنهب علنًا..

أدوية الفقراء ولقمة الجوعى في مهب الفساد

ملخص

مثّل قرار وقف عمل المنظمات الإنسانية غطاءً لعمليات فساد ممنهجة شملت وزارة الصحة نفسها في جنوب كردفان، الهجوم الذي سبق القرار كان مهيأً بعناية، عبر اتهامات من خطباء المساجد وقوائم أعدها جهاز المخابرات، لتهيئة الرأي العام لطرد المنظمات والسيطرة على التحويلات المالية والإغاثة، وفتح المجال أمام تدخلات محسوبة على النظام السابق.

كشف التحقيق تجاوزات قديمة في وزارة الصحة، منها فقدان أدوية من المخازن وتسريبها إلى الصيدليات، وبيع الوقود المخصص للمستشفى في السوق السوداء، وحتى فرض إتاوات على بائعات الشاي في محيط المرافق الصحية. رُصد تسرب البسكويت العلاجي المجاني إلى الأسواق، في وقت يفتقر فيه الأطفال لسد رمقهم.

وزيرة الصحة جواهر أحمد لعبت دورًا بارزًا في هذه المنظومة؛ حيث ضغطت على منظمات لتخصيص بطاقات إغاثة لصالحها، وسحبت أدوية من مراكز صحية بطرق أقرب إلى النهب، وخزنتها في منزلها بدلاً من مخازن الوزارة.

برز دور شقيق الوزيرة الذي استحوذ على جزء من رواتب العاملين بالمستشفى بحجة خدمات الإنترنت، وسعت الوزيرة لمنحه صيدلية عبر الاستيلاء على مقر مملوك لمواطن. النزاع القانوني ظل معلقًا بسبب التواطؤ والغياب القضائي، بينما التهديدات بالفصل طالت موظفين حاولوا كشف هذه الممارسات.

تحقيق: جوليوس الجيلي

أظهرت السلطات في ولاية جنوب كردفان قرار وقف عمل المنظمات الإنسانية على أنه إجراء تنظيمي، لكنه في الواقع عبارة عن إزاحة عقبة كانت تقف أمام تلاعب وتجاوزات وفساد يُنفذ بطريقة ممنهجة.

يوضح الهجوم الذي شُن على المنظمات قبل قرار إيقاف أنشطتها أن السلطات كانت تبيت النية لعمليات الفساد اللاحقة التي شملت حتى وزارة الصحة، وفقًا لشهادات مسؤولين سابقين وموظفين ومراقبين وعناصر في القوات النظامية، وبدأ العمل في التحقيق منذ يونيو حتى منتصف سبتمبر.

حملة استباقية

أعلن مفوض العون الإنساني في جنوب كردفان فضل الله عبد القادر أبو كندي في 24 أبريل المنصرم إيقاف أنشطة نحو ثلاثين منظمة إنسانية، من بينها منظمات دولية معروفة مثل المجلس النرويجي للاجئين، ومنظمة الرؤية العالمية، ومنظمة البحث عن قواسم مشتركة، إضافة إلى مبادرات تدعم التحول الديمقراطي وأخرى تنشط في الغذاء للجوعى مثل غرف الطوارئ والتكايا.

ونشطت السلطات، قبل صدور هذا القرار، في تنظيم حملة ضد المنظمات استخدمت فيها المنابر العامة بما في ذلك دُور العبادة، حيث اتهم خطيب المسجد الكبير «العتيق» في ثلاث خطب على الأقل المنظمات بتنفيذ أجندة خارجية والعمل على نشر الديانة المسيحية.

وبدأت مؤشرات الهجوم المنظم عندما أقدم كافي طيار، وهو زعيم مجموعة مسلحة تقاتل مع الجيش، محاولة الاستيلاء على سيارة تتبع لمنظمة «المجلس النرويجي» في فبراير 2025، حيث نزع منها الشعار وسط السوق حينما كانت المنظمة تمارس مهامها مع أصحاب المتاجر، مما أدى إلى تعليق أنشطتها مؤقتًا.

وأعد جهاز المخابرات العامة بعد تولي العميد أحمد سالم منصب مديره في جنوب كردفان في 3 نوفمبر 2024، قائمة بمنظمات اتُّهمت بالعمالة وخدمة أجندات أجنبية وفقًا لمصدر أمني.

وقال المصدر إن القائمة شملت منظمة «الرؤية العالمية» و«البحث عن قواسم مشتركة» وهي منظمة يُدير مكتبها في كادوقلي أفراد محسوبون على حزب الأمة القومي، إضافة إلى NRC، قبل أن يكتمل الهجوم على هذه المنظمات باتهامها بنشر تقارير ضد الحكومة بواسطة خطباء المساجد.

وقال موظف في المجلس النرويجي للاجئين إن السبب الرئيسي وراء إيقاف المنظمات كان رغبة السلطات في السيطرة على عمليات التحويلات المالية والتوزيع، وأن تتم هذه العمليات عبر أجهزتها ومؤسساتها، وهو ما رفضته المنظمات، فقامت الحكومة بإصدار قرار بالإيقاف.

وأرجع مصدر آخر سبب وقف المنظمات إلى سعي السلطات الأمنية لإدخال عناصر تابعة لها من المحسوبين على الإسلاميين «النظام السابق» إلى وظائف في هذه المنظمات، لكنها رفضت هذا التدخل.

فساد قديم

تتبع التحقيق عمليات فساد سابقة في وزارة الصحة قبل تولي الوزيرة الحالية جواهر أحمد مهام المنصب في 6 مايو 2024، حيث عُينت وزيرة بناءً على تمثيل الحركة الشعبية ـ شمال بقيادة مالك عقار على بروتوكول تقاسم السلطة الوارد في اتفاق السلام، وقبل ذلك كانت وزارة الصحة تُدار بواسطة المدير العام الوزيرة الدكتورة بتول.

وقال الموظف بوزارة الصحة «ح. ع» إن السلطات قبل تولي جواهر مهامها أجرت مراجعة داخلية حول فقدان كميات من الأدوية من داخل المخازن التي كان مسؤولًا عنها محمد حامد، حيث خلصت المراجعة إلى إعفائه من موقعه ونقله إلى قسم البنية التحتية، فيما تم تعيين أمين مخازن جديد.

وأوضح أن الأدوية تسربت إلى الصيدليات بطريقة غير رسمية، مشيرًا إلى أن عملية التسرب شملت نقل أدوية من مخزن في مستشفى القابلات تحت إشراف موظفة بالمستشفى، فيما أكد مصدر طبي، تسرب الأدوية مضيفا أنها تحدث في ساعات الليل بين الثامنة والتاسعة ليلًا.

استمرار التجاوزات

وكشف المصدر نفسه عن بيع الوقود المخصص للمولد الكهربائي الخاص بالمستشفى حيث اكتفت الإدارة بتشغيله فقط عند الطوارئ القصوى بدلًا من تشغيل المولد بكامل طاقته، وذلك من أجل بيع الوقود في السوق السوداء.

وبلغ الأمر بإدارة المستشفى المرجعي، وفقًا لمصدر، إلى فرض ضرائب تصل إلى 5 آلاف جنيه على كل بائعة شاي في محيط المرفق مقابل السماح لهن بالعمل، حيث يقوم عامل في المشفى بتنظيم عمل البائعات وجني الأموال لصالح الإدارة.

ورصد التحقيق، تسرب البسكويت العلاجي

الجاهز للاستخدام الذي يُعطى للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية مجانًا إلى الأسواق، حيث شوهدت سيدتان في أحياء الذندية وكليمو تقومان ببيع قطعة البسكويت الواحدة بمبلغ 800 جنيه.

تورط الوزيرة في نهب أموال الغلابة

كان المجلس النرويجي للاجئين قبل قرار تعليق أنشطته من ضمن منظمات أخرى، تعمل في مجالات متعددة من بينها الصحة والتعليم، لكن في أعقاب تدهور الوضع الأمني والإنساني في كادوقلي واتساع رقعة الحرب في المناطق المحيطة، اضطرت إلى تحويل كامل تدخلاتها إلى المجال الإنساني، نظرًا لتصاعد الحاجة الإنسانية وتعثر إدخال الإمدادات الإغاثية، بعد تعرض كادوقلي لعزلة تامة بسبب الحصار عليها.

ويفرض تحالف يضم قوات الدعم السريع والحركة الشعبية ـ شمال بقيادة عبد العزيز الحلو حصارًا خانقًا على الدلنج وكادوقلي، حيث يعترضان طرق الإمداد ويمنعان وصول السلع والأدوية إلى المدينتين.

وبدأ المجلس النرويجي في ظل اشتداد الأزمة في تنفيذ مشروع منح مالية كبديل عن برامجه السابقة، حيث خصص مبلغ 840 ألف جنيه لكل فرد شهريًا، وقامت المنظمة بإنشاء منافذ محددة داخل السوق بالتنسيق مع عدد من تجار يستطيعون توفير السلع، حيث يأخذ المستفيدون بطاقاتهم إلى هذه المنافذ لأخذ سلع ومواد غذائية بقيمة الحصة المخصصة البالغة 840 ألف جنيه.

وقال موظفون في المنظمة، إن السلطات في الولاية وجهتهم إلى هذا النظام.

ومع تمدد أزمة النقد في كل مدن السودان بدأ التلاعب بين التاجر الذي يمثل منفذ البيع وصاحب البطاقة، ذلك خلال استبدال أي سلعة بقيمتها نقدًا حيث يقوم التاجر بإعادة شراء السلعة من المواطن مقابل هامش ربح للتاجر، ويتم خصم نسبة متفق عليها بين التاجر والمواطن.

وكشف الموظف «م. ت»، عن ضغوط مارستها وزيرة الصحة على المنظمة لتحصل على 50 بطاقة شهريًا، حيث حصلت على نسبة 50% من قيمة كل بطاقة عبر التاجر منيب الذي يقوم بإعطاء المواطن سلعًا بنصف قيمة البطاقة ويذهب النصف الآخر لحساب الوزيرة.

بما يُشبه النهب

لم تكتفِ وزيرة الصحة بأخذ أموال الفئات الأكثر احتياجًا، بل وصل بها الأمر إلى سحب أدوية من

مركز صحي مرتا بطريقة أقرب إلى النهب.

وأنشأت الأمم المتحدة في بلدة مرتا الواقعة على بعد 30 كيلومترًا من مدينة كادوقلي، مركزًا صحيًا لتغطية قرى منطقة مرتا والشعير والمناطق الريفية المحيطة بها، قبل أن تقوم بمنح إدارته إلى «الرؤية العالمية» التي قامت بتعيين فنيي مختبر، مساعدين طبيين، معاونين صحيين، وتقنيين لتشغيل المعمل.

وقدمت المنظمة دعمًا لصيدلية المركز الذي يشرف عليه مساعد طبي إلى جانب طبيب مختبر وصيدلي بكميات من الأدوية، بينها أدوية لأمراض مزمنة ومحاليل مخبرية.

وعند وصول الأدوية إلى المركز، شكلت وزيرة الصحة لجنة برئاستها، حيث أصدرت اللجنة تقريرًا خلص إلى أن الأدوية المخصصة للأمراض المزمنة مثل السكري والضغط، لا يجوز صرفها عبر مساعد طبي، بحجة أن ذلك يتطلب إشراف طبيب اختصاصي رغم أن السياسة الصحية العامة للدولة تسمح لأي مريض مزمن بصرف أدويته في أي مركز صحي طالما يحمل دفترًا طبيًا يحتوي على بيانات علاجه.

وقال المصدر «ح.م» إن اللجنة قررت سحب الأدوية الخاصة بالأمراض المزمنة من المركز بعد أسبوع، لكن الوزيرة عادت إلى المركز في اليوم التالي من صدور التقرير وسحبت الأدوية بنفسها بما في ذلك أدوية أخرى لم تكن مشمولة بقرار السحب.

وأوضح أن الأدوية التي سحبتها الوزيرة لم تُسلم إلى مخازن وزارة الصحة ولم تُقيد في السجلات الرسمية، بل جرى تخزينها في منزل الوزيرة بحي البان جديد.

ويبدو أن سابقة الوزيرة في نهب الأدوية أغرت مسؤولًا بوزارة الصحة بأخذ كميات من أدوية من مخازن منظمة فيالق الطبية، حيث خزنها في منزله قبل أن يقوم بتسريبها إلى السوق.

وفي 31 مايو 2025 أعلن المدير القطري لمنظمة فيالق الطبية إغلاق مكتب المنظمة بكادوقلي، بعد أن دعم أكثر من عشرة مراكز صحية.

وأوضح مصدر أن جهاز المخابرات العامة احتجز صاحب صيدلية عُرضت فيها الأدوية المنهوبة لمدة 7 أيام، حيث أفاد بأن الأدوية وصلته بواسطة عنصر في الشرطة فُصل من وظيفته لاحقًا.

وإزاء هذا الفساد، لم تملك وزيرة الصحة غير تهديد الموظفين بالتسريح حال كشفوا أي تجاوزات، وذلك أثناء حديثها في احتفال معايدة نظمته وزارة الصحة بمناسبة عيد الفطر بإدارة الرعاية الصحية الأولية بكادوقلي في 6 أبريل 2025، حيث جاء تهديد الوزيرة بعد تفاعل موظفين مع معلومات منشورة في مواقع التواصل الاجتماعي تشير إلى شبهة فساد بمشروعات تغذية الأطفال.

فساد النفوذ

تولى شقيق وزيرة الصحة محمد حافظ المعروف بلقب «بوري» مهمة صرف رواتب العاملين في مستشفى كادوقلي، رغم أن أغلب وزارات حكومة الولاية تصرف مرتبات العاملين والموظفين عبر تطبيق بنكك الخاص ببنك الخرطوم، وفقًا لإفادات عاملين تحدثوا إلينا.

وتطابقت إفادات العاملين بأن بوري يخصم مبلغ 500 جنيه من راتب كل موظف وعامل في المستشفى، بحجة أنها رسوم تغطية خدمة الإنترنت عبر شبكة «ستارلينك»، باستثناء أفراد اللجنة الأمنية العاملين داخل المشفى بعد اعتراضهم على هذه الممارسة بشكل حاسم ورفضوا الخضوع لها.

وحاولت الوزيرة تمليك صيدلية إلى شقيقها الذي يعمل سائقًا لها، حيث سعت إلى الاستيلاء على مقر صيدلية قديم يُعرف باسم «النهضة»، يملكه شخص يدعى محمد الصادق.

وتطور النزاع بين الطرفين، ما دفع محمد الصادق إلى الاستعانة بمحام للدفاع، لكن غياب القاضي أدى إلى تباطؤ الإجراءات القانونية، ومع مرور الوقت، أصبح محمد الصادق يتردد على المحل بشكل غير منتظم، وفقًا لإفادة مقربين من محمد الصادق.

وقال أحد المصادر المقربة إن محمد الصادق استأجر موقع صيدلية النهضة من وزارة الصحة عبر عقد طويل الأمد، حيث خصصته لبيع المعدات والمستهلكات الطبية أيضًا، لكن الوزيرة حاولت أخذ الموقع لصالح شقيقها مما أجبر الصادق على إغلاق الصيدلية.

وأوضح أن غياب القاضي دفع المستشار القانوني إلى الطلب من الشرطة لإغلاق المحل بالقوة، حيث يتهم العقيد أحمد سليمان بالتواطؤ مع الوزيرة جواهر والمستشار القانوني لأخذ المحل، فيما لا يزال النزاع القانوني مستمرًا.

حملنا كل هذه الاتهامات وتواصلنا مع الوزيرة في السادس من أغسطس، حيث وعدت بالرد، وأحالتنا للتواصل معها عبر تطبيق واتساب، إلا أنها لم تستجب، وأعدنا التواصل معها في الثامن من أغسطس ثم في التاسع منه دون رد، ثم أجرينا آخر محاولة في العشرين من أغسطس ولم ترد.

المؤسسات المالية أمام العدالة:
قراءة في قضية البنك الفرنسي BNP Paribas وفتح باب العدالة للضحايا السودانيين

عمر سيد أحمد *

ملخص

تمثل القضية التي تنظرها محكمة مانهاتن ضد بنك BNP Paribas لحظة فارقة في مسار العدالة الدولية، إذ رفع عشرات آلاف اللاجئين السودانيين دعوى تتهم البنك بتمكين نظام البشير من تمويل جرائم إبادة وجرائم ضد الإنسانية بين 1997 و2008. ورغم أن البنك دفع عام 2014 غرامة ضخمة بعد اعترافه بخرق العقوبات، فإن الأموال ذهبت إلى الخزانة الأمريكية دون أن يستفيد منها الضحايا، ما جعل القضية الجديدة فرصة لتعويضهم مباشرة.

تتجاوز المحاكمة مجرد خرق للعقوبات، فهي تطرح مسألة مساءلة المؤسسات المالية كشركاء في الجرائم الدولية. ورغم أن القانون الجنائي الدولي يركز تقليديًا على الأفراد، فإن قضايا سابقة مثل Kashef v. BNP Paribas و Kiobel v. Shell فتحت الباب أمام تحميل الشركات مسؤولية، خاصة إذا ارتبطت أعمالها بالأراضي الأمريكية. الدعوى الحالية تسعى لتثبيت أن البنوك التي تموّل أنظمة إبادة تصبح طرفًا مباشرًا في الجريمة.

تكشف القضية من الناحية السياسية والاقتصادية، عن ثغرات العقوبات الدولية التي لم تمنع نظام البشير من الالتفاف عبر البنوك العالمية، مستغلًا عائدات النفط لشراء السلاح. واليوم، يتكرر المشهد مع الذهب السوداني الذي يموّل الحرب الجارية عبر شبكات غير رسمية وحوالات سرية. أي حكم ضد BNP Paribas سيشكل زلزالًا في النظام المالي، ويدفع البنوك الأخرى لتشديد امتثالها، مانعًا تكرار دور المال كوقود للنزاعات.

تتعلق الأبعاد الأعمق للقضية بالعدالة الانتقالية وتعويض الضحايا الذين حُرموا لعقود من الإنصاف. نجاحها قد يفتح الطريق أمام دعاوى أخرى وصناديق تعويضات دولية، ويمنح السودانيين أملًا متأخرًا لكنه مستحق. والأهم أن هذه السابقة تعيد تعريف دور المؤسسات المالية عالميًا: إما أن تكون أداة لبناء السلام والتنمية، أو شريكًا في الإبادة والحروب.

مقدمة

في سبتمبر 2025 بدأت في المحكمة الفيدرالية للمنطقة الجنوبية من نيويورك (مانهاتن) محاكمة مدنية غير مسبوقة ضد بنك BNP Paribas الفرنسي، رفعها نحو 20 ألف لاجئ سوداني اتهموا البنك بلعب دور محوري في تمكين نظام عمر البشير (1997–2008) من الوصول إلى الأسواق المالية الدولية، واستخدام عائدات النفط في شراء الأسلحة وتمويل حملات عسكرية أدت إلى جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في دارفور وجنوب السودان. هذه القضية لم تأتِ من فراغ، ففي يونيو 2014 كان البنك قد اعترف رسميًا أمام وزارة العدل الأمريكية بخرق العقوبات على السودان وإيران وكوبا، ودفع غرامة قياسية بلغت 8.97 مليار دولار ذهبت إلى الخزانة الأمريكية دون أن يستفيد منها الضحايا (U.S. DOJ 2014). لاحقًا، وفي مايو 2019، أعادت محكمة الاستئناف الفيدرالية في نيويورك (قضية Kashef v. BNP Paribas) فتح الطريق أمام ضحايا سودانيين لمقاضاة البنك (Kashef v. BNP Paribas 2019)، ثم سمح قاضٍ فيدرالي في أبريل 2024 باستمرار بعض المطالبات، وصولًا إلى هذه المحاكمة التاريخية (Kashef v. BNP Paribas 2024).

إنها ليست مجرد نزاع قانوني بين ضحايا سودانيين وبنك أوروبي، بل لحظة مفصلية تعيد تعريف دور المؤسسات المالية في النزاعات المسلحة، وتفتح الباب أمام مساءلة البنوك عن تمويل الجرائم الدولية، وفرصة متأخرة لتحقيق العدالة للضحايا السودانيين.

خلفية عن BNP Paribas والاعترافات السابقة

BNP Paribas يُعد من أضخم البنوك الأوروبية والعالمية، بحضور يتجاوز 70 دولة وأصول بمئات المليارات من الدولارات (AfDB 2025). خلال فترة العقوبات الأمريكية على السودان منذ 1997، كان النظام السوداني معزولًا ماليًا، لكن البنك لعب دورًا محوريًا في كسر هذا العزل. في يونيو 2014، اعترف البنك رسميًا أمام وزارة العدل الأمريكية بخرق العقوبات المفروضة على السودان وإيران وكوبا (U.S. DOJ 2014). التحقيقات أثبتت أن البنك قام بتمرير معاملات مالية بمليارات الدولارات عبر النظام المالي الأمريكي، رغم علمه بأن هذه الأموال مرتبطة بحكومات خاضعة لعقوبات دولية. نتيجة لذلك، فرضت السلطات الأمريكية غرامة قياسية بلغت 8.97 مليار دولار، وهي من أكبر الغرامات في تاريخ البنوك العالمية، لكن هذه الغرامة ذهبت إلى الخزانة الأمريكية، ولم يستفد منها الضحايا الذين تضرروا من الجرائم الممولة بتلك الأموال (U.S. DOJ 2014). هذه الثغرة تبرز أهمية الدعوى المدنية الجديدة التي رفعها اللاجئون السودانيون، إذ تسعى إلى تعويضهم مباشرة، لا الاكتفاء بالعقوبات المالية الحكومية.

الدعوى المدنية لعام 2025 وأبعادها القانونية

تمثل الدعوى الحالية ضد بنك BNP Paribas في محكمة مانهاتن محطة قانونية فارقة، لأنها لا تقتصر على خرق العقوبات أو إخفاء معاملات مالية، بل تسعى إلى تحميل البنك نفسه مسؤولية مباشرة عن الجرائم الدولية التي ارتكبها نظام البشير. القانون الدولي التقليدي ركّز على المسؤولية الفردية. فنظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية (1998) نصّ على مسؤولية الأفراد، من قادة سياسيين وعسكريين، عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. لكنه لم يتطرق صراحة لمسؤولية الشركات ككيانات اعتبارية. مع ذلك، توسع الفقه القانوني خلال العقدين الماضيين ليشمل المؤسسات الاقتصادية ضمن دائرة المساءلة، خصوصًا إذا لعبت دورًا جوهريًا في تسهيل ارتكاب الجرائم (OHCHR 2020). ومن هنا جاء الاعتماد على آليات وطنية مثل القانون الأمريكي المعروف بـ ATS (Alien Tort Statute) الصادر عام 1789، الذي يمنح المحاكم الأمريكية صلاحية النظر في قضايا تتعلق بانتهاكات القانون الدولي حتى لو وقعت خارج الولايات المتحدة، بشرط وجود صلة قوية بالأراضي الأمريكية.

في هذا السياق برزت قضية Kiobel v. Royal Dutch Petroleum Co.، التي رفعها ناشطون نيجيريون ضد شركة شل متهمين إياها بالتواطؤ مع الحكومة النيجيرية في قمع الاحتجاجات المحلية. وفي عام 2013 قضت المحكمة العليا الأمريكية بتقييد نطاق تطبيق قانون ATS على القضايا التي ترتبط بشكل كافٍ بالولايات المتحدة، لكنها في الوقت ذاته لم تُغلق الباب تمامًا أمام مساءلة الشركات، بل أكدت على إمكانية النظر في مثل هذه القضايا إذا توفرت صلة واضحة بالأراضي الأمريكية (Kiobel v. Royal Dutch Petroleum Co. 2013). وفي السياق نفسه، شهدت المحاكم الأمريكية قضية أخرى عُرفت باسم Kashef v. BNP Paribas S.A.، حيث رفع ضحايا سودانيون دعوى مدنية ضد البنك لتورطه في تمويل نظام البشير، وهي قضية مثّلت خطوة

إضافية في توسيع دائرة مساءلة المؤسسات المالية عن الجرائم الدولية (Kashef v. BNP Paribas 2019).

ورغم التعقيدات القانونية، قبلت محكمة الاستئناف في الدائرة الثانية (2019) النظر في القضية، معتبرة أن هناك أساسًا معقولًا لتحميل البنك مسؤولية (Kashef v. BNP Paribas 2019). هذه السابقة عززت موقف المدعين في الدعوى الجديدة لعام 2025، حيث رفع ضحايا سودانيون دعوى مدنية تتعلق بتورط البنك في تمويل نظام البشير. ورغم التعقيدات القانونية، قبلت محكمة الاستئناف في الدائرة الثانية (2019) النظر في القضية، معتبرة أن هناك أساسًا معقولًا لتحميل البنك مسؤولية (Kashef v. BNP Paribas 2019). هذه السابقة عززت موقف المدعين في الدعوى الجديدة لعام 2025. الدعوى الحالية لا تقتصر على ماضي البنك فقط، بل تستند إلى منطق قانوني أوسع: أن المؤسسات المالية التي توفر قنوات لأنظمة تمارس الإبادة الجماعية تصبح شريكًا مباشرًا في الجريمة.

الأبعاد السياسية والاقتصادية للقضية

تكشف قضية BNP Paribas عن ثغرات كبيرة في نظام العقوبات الاقتصادية الدولي. فالعقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة منذ 1997 على السودان هدفت إلى عزل النظام عن النظام المالي العالمي، لكنها لم تمنعه من الحصول على الموارد اللازمة لمواصلة الحرب. السبب أن هذه العقوبات كانت فعّالة فقط بقدر التزام البنوك الدولية بتطبيقها. أي تهاون من بنك بحجم BNP Paribas (بي ان باريباس) يعني فتح نافذة ضخمة للنظام السوداني لتجاوز الحصار (Global Witness 2020). النظام المالي العالمي يعتمد على شبكة معقدة من البنوك المراسلة، التي تُستخدم لتمرير الأموال عبر الحدود. هذه الشبكات غالبًا ما تخفي المستفيدين الحقيقيين من المعاملات. في حالة السودان، استغل نظام البشير هذه الثغرات لتمرير عائدات النفط وتحويلها إلى صفقات أسلحة وعمليات تمويل عسكري. من الناحية السياسية، تمثل المحاكمة تحوّلًا مهمًا في السياسة الأمريكية. في السابق، اكتفت واشنطن بفرض عقوبات مالية ضخمة على المؤسسات المخالفة، مثل الغرامة التاريخية التي دفعتها (بي ان باريباس) عام 2014، لكن اليوم، يتوسع المنظور ليشمل تحميل المؤسسات المالية نفسها مسؤولية قانونية أمام المحاكم المدنية، وهو ما يضاعف من قوة الردع. أي حكم ضد (بي ان باريباس) سيكون بمثابة زلزال في النظام المصرفي الدولي. فالبنوك الكبرى الأخرى – (مثل دويتشه بنك) أو (كريدي سويس) – سبق أن تورطت في قضايا تتعلق بغسل الأموال أو بتمويل أنظمة قمعية، لكنها لم تُحاسب بالقدر الكافي. الحكم ضد (بي ان باريباس) سيشكل سابقة تدفع هذه البنوك إلى إعادة النظر في سياساتها، وتشديد إجراءات العناية الواجبة والامتثال للقوانين الدولية. أما بالنسبة للسودان، تكشف القضية عن حجم الأضرار التي تسببها التدفقات المالية غير المشروعة. فالأموال التي مرت عبر (بي ان باريباس) لم تُستخدم لبناء المدارس أو المستشفيات، بل لشراء السلاح وتمويل حملات عسكرية ضد المدنيين. النتيجة كانت اقتصادًا منهارًا وملايين النازحين (AfDB 2025).

انعكاسات القضية على السودان الحالي (2023–2025)

القضية ليست مجرد درس من الماضي، بل لها صلة مباشرة بالحاضر. فكما كان النفط المورد الأساسي لتمويل نظام البشير، أصبح الذهب اليوم المورد الرئيسي لتمويل الحرب السودانية الجارية. تشير تقارير أممية إلى أن ما بين 70–80% من الذهب السوداني يُهرّب إلى الخارج، خصوصًا عبر الإمارات ومصر، ما يحرم الدولة من مليارات الدولارات سنويًا (UN Panel of Experts 2023). هذه الأموال تُستخدم في تمويل المليشيات وشراء السلاح بدلًا من دعم التنمية. إلى جانب الذهب، تلعب شبكات الصرافة غير الرسمية ونظام الحوالة دورًا محوريًا في تمويل أطراف الحرب. هذه القنوات توفر سرعة وسرية، بعيدًا عن أعين الرقابة الرسمية، ما يجعلها أداة مثالية لتمويل النزاعات (Amnesty International 2016). مع اندلاع الحرب الحالية، انقسم بنك السودان المركزي بين مناطق خاضعة لسيطرة الجيش وأخرى لسيطرة قوات الدعم السريع. هذا الانقسام حطم ما تبقى من البنية المصرفية الرسمية. البنوك المحلية أُغلقت أو فقدت ثقة العملاء، بينما ازدهرت قنوات الاقتصاد الموازي. إدانة أو صدور حكم ضده ستمنح المجتمع الدولي أداة قانونية جديدة لمواجهة هذه الظواهر. فإذا أُثبت أن البنوك يمكن أن تُحاسب على تمويل الجرائم، فإن ذلك سيُستخدم للضغط على شركات الصرافة والبنوك الإقليمية التي تتعامل مع الذهب السوداني أو مع قنوات الحوالة.

فرص العدالة والتعويض للضحايا

على مدى عقدين من النزاعات في السودان – من دارفور إلى جنوب السودان – لم يحصل

الضحايا على أي تعويض فعلي. صحيح أن المحكمة الجنائية الدولية أصدرت أوامر اعتقال بحق بعض قادة النظام، وعلى رأسهم عمر البشير، لكن تركيزها ظل منصبًا على المسؤولية الجنائية الفردية، دون توفير أي إنصاف مادي مباشر للضحايا والناجين. محاكمة BNP Paribas في مانهاتن تُمثل تحولًا مهمًا لأنها لا تسعى إلى فرض غرامة حكومية فقط، بل تهدف إلى تعويض مباشر للضحايا عبر النظام القضائي الأمريكي. هذه النقلة من العقوبات المالية إلى التعويض المدني تحمل قيمة قانونية كبرى؛ ففي 2014 ذهبت الغرامة إلى الخزانة الأمريكية ولم تنفع الضحايا (U.S. DOJ 2014). القضية الحالية يمكن أن تُفهم أيضًا في إطار العدالة الانتقالية، حيث تُستخدم آليات قضائية ومالية لتعويض الضحايا (OHCHR 2020). في جنوب أفريقيا مثلًا، أنشئت لجان الحقيقة والمصالحة التي لم تقتصر على كشف الانتهاكات، بل فتحت المجال لتعويض المتضررين. وفي رواندا، بعد الإبادة الجماعية عام 1994، جرى إنشاء صناديق تعويضات ساعدت الناجين في إعادة بناء حياتهم. نجاح هذه القضية سيُشجع ضحايا سودانيين آخرين، سواء في دارفور أو في مناطق الحرب الحالية، على رفع دعاوى مشابهة ضد بنوك أخرى أو مؤسسات مالية يُشتبه في تعاملها مع أطراف النزاع. وقد يمتد الأمر إلى الضغط من أجل إنشاء صناديق دولية للتعويضات بتمويل من الغرامات المفروضة على البنوك المتورطة (Global Witness 2020).

الخاتمة والدروس المستفادة

توضح محاكمة BNP Paribas أن المال لم يعد عنصرًا محايدًا في النزاعات المسلحة. حينما يسمح بنك عالمي بمرور مليارات الدولارات لأنظمة ترتكب إبادة جماعية، فإنه لا يبقى مجرد وسيط مالي، بل يتحول إلى شريك في الجريمة. هذه السابقة تؤسس لفكرة أن رأس المال قد يكون أداة بناء أو وقود إبادة، حسب كيفية توجيهه. القضية ليست مجرد نزاع بين لاجئين سودانيين وبنك فرنسي، بل رسالة عالمية بأن المؤسسات المالية يمكن أن تُحاسب على أفعالها، تمامًا كما يُحاسب الأفراد أو الحكومات. وهذا تطور كبير في مسار العدالة الدولية، يوسع نطاقها ليشمل الشركات متعددة الجنسيات. بالنسبة للسودان، فإن هذه السابقة تمنح المجتمع الدولي ورقة ضغط جديدة لإجبار المؤسسات المالية على وقف التعامل مع الأطراف التي تموّل الحرب الحالية (2023–2025). كما أنها تفتح الباب أمام بناء نظام مالي أكثر شفافية يخدم إعادة الإعمار بدلًا من تمويل النزاعات. ال lesson الأساسي هو أن مساءلة المؤسسات المالية ليست مجرد مطلب قانوني، بل ضرورة سياسية وأخلاقية لمنع تكرار الجرائم. لا يمكن تحقيق السلام المستدام في السودان أو غيره دون ضبط حركة الأموال العابرة للحدود، وإلا ظلّت موارد مثل النفط أو الذهب تتحول إلى وقود للحروب. إن نجاح الدعوى ضد BNP Paribas سيشكل نقطة تحول في التاريخ القانوني الدولي. سيجعل البنوك العالمية أكثر حذرًا، ويمنح الضحايا السودانيين بعض الأمل في تعويض متأخر لكنه مستحق. الأهم من ذلك، أنه يعيد تعريف دور المؤسسات المالية: فإما أن تكون شريكًا في بناء الأوطان، أو شريكًا في إبادتها (UN Panel of Experts 2023؛ AfDB 2025).

References / المراجع

U.S. Department of Justice. BNP Paribas Agrees to Plead Guilty and to Pay $8.9 Billion for Violating U.S. Sanctions. Press Release، June 30، 2014.

Kashef v. BNP Paribas S.A.، 925 F.3d 53 (2d Cir. 2019).

Kashef v. BNP Paribas S.A.، 616 F. Supp. 3d 20 (S.D.N.Y. 2024)).

Kiobel v. Royal Dutch Petroleum Co.، 569 U.S. 108 (2013).

Global Witness. Financing War: Banks and the Cost of Conflict. London، 2020.

Amnesty International. Banks، Arms and Human Rights Violations. London، 2016.

United Nations Panel of Experts on Sudan. Report on Gold and Armed Conflict in Darfur and Beyond. UN Doc. S/2023/451. New York: United Nations، 2023.

African Development Bank. Sudan Economic Outlook 2025. Abidjan: AfDB، 2025.

Office of the High Commissioner for Human Rights (OHCHR). Remedy in Development Finance: Guidance and Practice. Geneva: United Nations، 2020.

167452319207567@

* خبير مصرفي ومالي وتمويل مستقل
O.sidahmed09@gmail.com

الرباعية في مواجهة أزمة السودان: مقاربات أمنية

د. عصام الدين عباس

ملخص

يناقش المقال بيان الرباعية حول السودان يكشف مخاوف أمنية إقليمية ودولية من تمدد الجماعات المتطرفة واضطراب البحر الأحمر، فقد أصدرت «الرباعية» (أمريكا، مصر، السعودية، الإمارات) بيانًا مشتركًا في سبتمبر 2025 حول أزمة السودان، مؤكدة أن لا حل عسكريًا للصراع وأن المخرج يكمن في عملية انتقالية مدنية شاملة ووقف الدعم الخارجي للأطراف المتحاربة.

يوضح الكاتب أن البيان ركّز على مخاطر تمدد الجماعات الإسلاموية المتطرفة المرتبطة بالإخوان المسلمين أو القاعدة وداعش، إضافة إلى تهديد أمن البحر الأحمر وسلاسل التجارة العالمية. مشيرا ان لكل دولة من الرباعية هواجس أمنية خاصة.

يشير إلى أن الولايات المتحدة تضع مكافحة الإرهاب وأمن الملاحة ضمن أولوياتها، ومصر ترى في عدم الاستقرار تهديدًا مباشرًا عبر حدودها وأمن النيل، بينما تخشى السعودية من سيناريو شبيه بالحوثيين على البحر الأحمر، في حين تركز الإمارات على حماية نفوذها في القرن الأفريقي واستثماراتها في الموانئ.

يؤكد الكاتب أن وقف الحرب يمثل جوهر الحل للحد من تمدد الجماعات المتطرفة وتجفيف منابعها، عبر تعاون أمني واستخباري وتجفيف التمويل وتعزيز البدائل المجتمعية وخطاب الاعتدال. نجاح العملية الانتقالية المدنية التي شدد عليها بيان الرباعية سيكون الاختبار الحقيقي لإعادة السودان إلى مسار الاستقرار ومنع تحوله إلى بؤرة تهدد أمن الإقليم والعالم.

أصدرت الرباعية - التي تضم الولايات المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة - بيانًا مشتركًا في 12 سبتمبر 2025 بعنوان «البيان المشترك بشأن استعادة السلام والأمن في السودان». تناول البيان الصراع الدائر في السودان بين الجيش وحلفائه من جهة والدعم السريع ومناصريه من جهة أخرى، وهو صراع تصاعد حتى أصبح أسوأ أزمة إنسانية في العالم، حيث شرد الملايين وارتفع معدل خطر زعزعة استقرار المنطقة. أكد بيان الرباعية على مبادئ مثل سيادة السودان ووحدة أراضيه، عدم وجود حل عسكري حاسم، الحاجة إلى وصول إنساني دون عوائق، عملية انتقالية شاملة متحررة من سيطرة الأطراف المتحاربة، وإنهاء الدعم العسكري الخارجي لطرفي الصراع. حذر البيان صراحة من تأثير «الجماعات المتطرفة العنيفة المرتبطة أو المتحالفة بوضوح مع جماعة الإخوان المسلمين»، التي ساهمت أدوارها في زعزعة الاستقرار وتأجيج العنف الإقليمي من خلال الأنشطة العابرة للحدود من الجماعات الإرهابية والمتطرفة التي تستغل الفراغ الذي تسبب فيه الصراع، ومخاطر أمن البحر الأحمر وتهديد طرق التجارة العالمية، واحتمال تفاقم الأزمة إلى عدم استقرار أوسع. حدد البيان خطوات عملية شملت هدنة إنسانية تؤدي إلى وقف إطلاق نار دائم وعملية انتقالية مدتها تسعة أشهر، مع التزام الرباعية بالتنسيق مع الشركاء الأفارقة والعرب والدوليين.

في هذا المقال أتناول بالتحليل قضايا الأمن والهموم الإقليمية التي يمكن قراءتها من بين سطور البيان، لا سيما تهديد الإسلاميين المتطرفين (مثل الجماعات المرتبطة بالإخوان المسلمين وأطراف محتملة مثل داعش أو القاعدة وحركات مسلحة ذات أيديولوجيا إسلاموية جهادية)، الذين يمكن أن يستغلوا فوضى السودان للتجنيد وتهريب الأسلحة والهجمات، مما يزيد من آثار التداعيات.

قضايا الأمن والهموم الإقليمية لدول الرباعية

الولايات المتحدة

بالنسبة للولايات المتحدة، فإن مكافحة الإرهاب يمثل عصب اهتماماتها وترى في صراع السودان المغذي الرئيس لذلك، حيث يمكن للإسلاميين المتطرفين استغلال الفراغ الناتج من العنف لإقامة ملاذات آمنة مشابهة لتلك الموجودة في الصومال أو اليمن. لا شك أن أمن منطقة البحر الأحمر يمثل أولوية أيضًا، حيث يمكن أن تهدد الاضطرابات خطوط الشحن الحيوية للنفط والبضائع، مما يؤثر على المصالح الاقتصادية الأمريكية والتحالفات. ترى الولايات المتحدة أن الدعم الخارجي لطرفي الحرب من دول مثل روسيا أو إيران أو عبر وكلاء يطيل أمد الصراع، مما يسمح للجماعات الإسلامية بالتطور وسط الفوضى. لا يمكن بأية حال تجاوز المصالح الأمنية الإسرائيلية التي تزداد بتوافق مع حالة السيولة الأمنية في هذه المنطقة الحساسة وإمكانية نشوء حلف إسلاموي برعاية إيرانية يربط متطرفي السودان بجماعة الحوثي وحركة حماس في فلسطين. دعوة البيان لإنهاء صراع السودان تتماشى مع أهداف الولايات المتحدة لعزل المتطرفين ومنع السودان

من أن يصبح مركزًا للتهديدات العابرة للحدود.

مصر

عدم استقرار السودان يقود مصر لمواجهة مخاطر أمنية حدودية، مع أكثر من مليون لاجئ يشكلون ضغطًا على الموارد الشحيحة ويوفرون غطاء يمكن الإسلاميين من اختراق الحدود المشتركة. سلط البيان الضوء على دور جماعة الإخوان المسلمين كتهديد مباشر لمصر التي قامت بتصنيف الجماعة كمنظمة إرهابية بعد انقلاب 2013. غير مستبعد قيام المسلحين المرتبطين بالإخوان في السودان بدعم العمل الإرهابي في سيناء أو الصحراء الغربية. قضية أخرى لا يمكن تجاهلها وهي أمن مياه النيل، حيث يضعف الصراع موقف مصر التفاوضي بخصوص سد النهضة الإثيوبي وإدارة تدفقات المياه من الهضبة الإثيوبية، مما يفاقم انعدام الأمن الغذائي. إقليميًا، تخشى مصر من التداعيات إلى ليبيا وتشاد، حيث يمكن للجماعات الجهادية أن تتحالف مع الشبكات السودانية، مما يهدد جهود القاهرة لمكافحة الإرهاب. تركيز الرباعية على انتقال مدني يهدف إلى منع سيطرة الإسلاميين على حكومة السودان، مع الحفاظ على منع وجود جار معادٍ متأثر بالإخوان.

المملكة العربية السعودية

تركز هموم المملكة العربية السعودية على أمن البحر الأحمر، حيث يمكن أن تؤدي الاضطرابات وعلى غرار الحوثيين إلى مهاجمة مواعين الشحن أو الموانئ من قبل جماعة الاخوان المسلمين المتطرفة السودانية. يتماشى موقف البيان المناهض لهذه الجماعة مع سياسة الرياض الرافضة لهم، التي تعتبرهم عدوًا أيديولوجيا أثار الاضطرابات في مصر وليبيا وغزة - يمكن أن يصدر فوضى السودان إلى شبه الجزيرة العربية. قضية أخرى لا يمكن إغفالها وهي أن الدعم العسكري الإيراني يعزز بشكل غير مباشر الميليشيات الشيعية أو المتطرفين السنة الذين يهددون حدود السعودية. إقليميًا، يمكن أن تزعزع التداعيات الإنسانية استقرار مجلس التعاون الخليجي من خلال زيادة ضغوط اللاجئين وتجنيد الجهاديين في اليمن أو الصومال، مما يقوض أهداف رؤية 2030 للاستقرار. لذلك فإن مقترح الرباعية يهدف إلى عزل هذه التهديدات، مع ضمان أن يحد انتقال السودان من التوسع الإسلاموي دون المساس بجهود الوساطة السعودية.

الإمارات العربية المتحدة

ترى الإمارات صراع السودان من خلال عدسة النفوذ في القرن الأفريقي، حيث يمكن للإسلاميين المتطرفين تقويض استثمارات أبوظبي في الموانئ وعمليات مكافحة القرصنة في البحر الأحمر. على الرغم من الاتهامات بدعم الإمارات لقوات الدعم السريع، فإن مطالبة البيان بوقف الدعم الخارجي تشير إلى تحول نحو خفض التصعيد لتجنب اتهامات بإطالة أمد الحرب التي تفيد المتطرفين. تشكل الجماعات المرتبطة بالإخوان المسلمين خطرًا أيديولوجيًا، حيث تتحدى نظام الحكم وتجتهد في تشويه صورة الإمارات كدولة متطورة في الإقليم تستند بقوة إلى نماذج الحوكمة والحكم الرشيد. إقليميًا، قد يؤدي الصراع السوداني إلى توتر في القرن الأفريقي وإشعال نزاعات عرقية يستغلها أنصار الإسلام السياسي، مما يهدد دور الإمارات في المنطقة ومشروعاتها الاقتصادية.

قضايا الأمن للدول الإقليمية والدولية الأخرى

الدول الإقليمية (القرن الأفريقي وشمال إفريقيا والدول العربية)

بالنسبة للدول المجاورة مثل إثيوبيا وجنوب السودان وتشاد، تعزز تحذيرات البيان مخاوف التطرف عبر الحدود. يمكن أن تصبح مناطق الصراع في السودان منصات انطلاق لأنشطة إرهابية متطرفة، مرتبطة بحركة الشباب في الصومال أو بوكو حرام في الساحل، مما يفاقم أزمات هذه الدول. إثيوبيا، تخشى من عودة الصراع العرقي في أقاليمها المضطربة. تواجه ليبيا وتونس في شمال إفريقيا عدم استقرار متزايد بسبب الهجرة ونشاط تنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي مع استخدام المتطرفين للسودان كمركز لنقل الأسلحة والمقاتلين، مما قد يعيد إشعال الفوضى. تشترك الدول العربية مثل الأردن والبحرين في هموم الرباعية المناهضة للإخوان المسلمين، وترى اضطرابات السودان كخطر يمكن أن يؤدي إلى تهديد أمن البحر الأحمر.

الدول والكيانات الدولية

على الصعيد العالمي، فإن دولًا أوروبية (مثل المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا) تعاني من آثار الهجرة والإرهاب. يمكن للفوضى في السودان أن تدفع بتدفقات غير نظامية إلى البحر الأبيض المتوسط، مما يثقل كاهل حدود الاتحاد الأوروبي ويوفر تمويلًا للإرهاب عبر التهريب. الصين، التي لها استثمارات كبيرة في النفط والبنية التحتية

الأفريقية، تخشى من تمدد الصراع، مما يعطل مبادرة الحزام والطريق. الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كأكبر المهتمين بالأزمة الإنسانية (25 مليون جائع) فإن الصراع يثقل كاهل قدراتهم، مما يعرض لمخاطر جمة ربما يستغلها المتطرفون لإشعال المنطقة. بالنسبة للجهات الفاعلة الدولية الأخرى مثل دول الرباعية الهندو-باسيفيكية التي من بين أهدافها تعزيز الأمن البحري وحماية حرية الملاحة في المحيطين الهندي والهادئ والتعاون في سلاسل إمداد الطاقة، يهدد عدم استقرار البحر الأحمر في السودان طرق التجارة العالمية.

تقييم المخاطر للمستوى الأوروبي

الخطر الإرهابي (من متوسط إلى مرتفع): استمرار الحرب دون أفق للحل يحول السودان إلى ساحة مفتوحة للجماعات الإسلاموية المتطرفة، ما يعني انتقال السلاح والخبرات القتالية بسهولة عبر شبكات إقليمية. فالمقاتلون المرتزقة الذين يجري استقدامهم أو تهريبهم قد يعيدون تدوير خبراتهم في مناطق أخرى مثل الساحل الإفريقي أو سيناء أو القرن الإفريقي. الأخطر أن يتحول السودان إلى بؤرة لتدريب وتصدير الإرهاب، على غرار النموذج الأفغاني في التسعينيات، بما يربط الجماعات المحلية (المتحالفة مع الإخوان أو غيرها) بشبكات دولية مثل داعش والقاعدة.

خطر الهجرة غير النظامية (مرتفع): الحرب دفعت بملايين السودانيين للنزوح الداخلي والخارجي، ومع تدهور الأوضاع الإنسانية وغياب الحلول السياسية، تتزايد الضغوط على مسارات الهجرة عبر ليبيا والبحر المتوسط. هذا التدفق الهائل لا يمثل فقط عبئًا على دول جنوب أوروبا (إيطاليا، اليونان، إسبانيا)، بل يوفر كذلك غطاءً للجماعات المتطرفة لاختراق قوافل المهاجرين وتهريب مقاتلين أو عناصر لوجستية إلى أوروبا. وبذلك، تتحول الهجرة غير النظامية إلى قناة مزدوجة للأزمة الإنسانية ولتعزيز الخطر الأمني.

الخطر الاقتصادي/التجاري (مرتفع): البحر الأحمر وباب المندب يمثلان شريانًا رئيسيًا للتجارة العالمية، حيث تمر عبرهما نسبة معتبرة من صادرات النفط والسلع. أي اضطراب أمني ناجم عن نشاط الجماعات الإسلاموية في السودان (على غرار الحوثيين في اليمن) سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين البحري، ما ينعكس مباشرة على أسعار الطاقة والسلع في الأسواق العالمية. وإذا استمرت هذه الاضطرابات، فقد تتحول إلى أزمة تضخمية كارثية تضرب الاقتصادات النامية والمتقدمة على حد سواء، وتزيد من هشاشة سلاسل الإمداد الدولية.

السيطرة على خطر التطرف الإسلاموي

إن السيطرة على خطر الجماعات الإسلاموية المتطرفة لا يمكن أن تنفصل عن الهدف الجوهري المتمثل في وقف الحرب وتحقيق الاستقرار في السودان. فاستمرار الصراع يفتح الباب واسعًا أمام تلك الجماعات لتجنيد الشباب، وتهريب السلاح، وخلق ملاذات آمنة تهدد الإقليم بأكمله. ومن هنا تبرز أهمية التزام الرباعية، كما جاء في بيانها، بوقف الدعم العسكري الخارجي، والدفع نحو هدنة إنسانية تتطور إلى وقف إطلاق نار دائم. غير أن ذلك لا يكفي وحده، إذ يتطلب الأمر أيضًا:

تجفيف منابع التمويل والتسليح عبر تعاون استخباري وأمني إقليمي ودولي.

تحصين المجتمعات المحلية من خلال التعليم، وفرص العمل، وبرامج إعادة دمج المقاتلين السابقين، بما يضعف قدرة الجماعات على التجنيد.

محاصرة الخطاب الإسلاموي الراديكالي في الإعلام ومنصات التواصل، مقابل تعزيز خطاب بديل يقوم على قيم الاعتدال والتعايش.

إن نجاح العملية الانتقالية المدنية التي شدد عليها بيان الرباعية يمثل في ذاته خط الدفاع الأهم ضد عودة الإسلاميين المسلحين، وضمانة لتثبيت السودان على طريق السلام والاستقرار.

ختامًا، تؤكد قراءة البيان المشترك للرباعية أن صراع السودان لم يعد شأناً داخلياً محصوراً بحدوده، بل تحول إلى بؤرة جيوسياسية تتقاطع عندها مصالح القوى الإقليمية والدولية. فبينما يشكل التهديد الإسلاموي المتطرف المحرك الأبرز لمخاوف الأمن القومي لدى الأطراف المختلفة، تتشابك قضايا أخرى لا تقل خطورة مثل أمن البحر الأحمر، مستقبل الطاقة وسلاسل الإمداد، وضغوط الهجرة. إن المواقف المعلنة للرباعية تكشف عن إدراك متزايد بأن استمرار الحرب في السودان سيفتح الباب أمام فراغ استراتيجي خطير يهدد المنطقة والعالم، وأن الحل يمر عبر عملية انتقالية مدنية شاملة تقطع الطريق أمام عودة الإسلاميين المسلحين وتعيد للسودان مكانته كدولة مستقرة. وعليه، فإن نجاح الرباعية في تحويل هذا البيان إلى التزامات عملية سيُعد اختباراً حقيقياً لمدى قدرتها على توحيد الجهود لاحتواء أخطر أزمات القرن الأفريقي وصون الاستقرار الدولي.

"المقتلة".. صورة اسمها الفاشر

ملخص

الهجوم على مسجد الصافية في حي الدرجة بمدينة الفاشر فجّر واحدة من أبشع صور المأساة السودانية، إذ قُتل أكثر من 75 مدنياً أثناء صلاة الفجر، بينهم أطفال وشيوخ، فيما تحوّل المسجد إلى مقبرة بعدما عجز الأهالي عن الوصول إلى المدافن. الجريمة لاقت إدانات محلية ودولية، ووُصفت بأنها «تندى لها جبين الإنسانية».

المجزرة لم تكن حدثاً معزولاً، فهي جزءاً من مسلسل القصف والحصار الذي تخضع له الفاشر منذ أكثر من عامين، حيث يعيش السكان تحت نيران الطائرات المسيّرة والقصف المدفعي، ويبحثون عن أكفان أكثر من بحثهم عن الغذاء أو الدواء. مشاهد الجثث بين الأنقاض والدماء على سجاد الصلاة صارت لخصت مأساة المدينة.

على الصعيد السياسي، اجتمعت قيادات في بورتسودان لإيجاد مخرج لفك حصار الفاشر، وسط مبادرات وتسليح من رجال أعمال، ودعوات من مناوي لتعزيز العمل الإعلامي والضغط الخارجي. غير أن لجان المقاومة بالفاشر رأت في ذلك «تغريداً خارج السرب»، مؤكدة أن الناس بالداخل يحتاجون لتحرك عملي لا بيانات.

أعربت الأمم المتحدة عن قلقها من التدهور السريع للأوضاع، محذرة من كارثة تهدد مئات الآلاف من المحاصرين. وبينما يقف المسؤولون دقيقة صمت في بورتسودان، يصرخ صوت امرأة من قلب الفاشر: «فكوا الحصار عنا، فلم يعد في كنانة صبرنا صبر جديد».

في الفاشر المحاصرة بالحرب وبقوات الدعم السريع وحلفائها، الكل في مرمى نيران الموت، وما يتغير فقط هو المكان.

في فجر يوم الجمعة 19 سبتمبر 2025، استهدفت طائرة مسيّرة تابعة لقوات الدعم السريع مسجد الصافية في حي الدرجة الأولى بمدينة الفاشر، عاصمة ولاية شمال دارفور، أثناء أداء المصلين صلاة الفجر. أسفر الهجوم عن مقتل أكثر من 75 مدنيًا، بينهم أطفال وشيوخ، وإصابة العشرات بجروح خطيرة. في مدينة الحرب حتى المساجد غير آمنة، وقد يتم تحويلها بمنتهى البساطة إلى «مقبرة»، أسوة بما حدث في مسجد «الصافية» بحي الدرجة بمدينة الفاشر، حيث اضطر المواطنون لدفن الضحايا في باحة المسجد بعد أن بات من الصعوبة بمكان الوصول إلى المقابر، إذ تحوّل مسيرات الدعم السريع المشيعين أنفسهم إلى موتى.

في دفترها الزاخر بالجرائم، تضيف قوات الدعم السريع جريمة أخرى إلى سلسلة البشاعة التي ارتكبها منسوبوها في حرب السودان، وهي الجريمة التي وصفها بيان صادر عن مجلس السيادة السوداني بأنها جريمة «يندى لها جبين الإنسانية». المجزرة داخل المسجد وجدت استهجانًا واسعًا وأدانتها الأمم المتحدة التي اعتبرت الاعتداء على مقار العبادة جريمة ضد الإنسانية، كما أدانت المملكة العربية السعودية ما جرى، وكذلك فعلت الولايات المتحدة الأمريكية.

وأظهرت مقاطع فيديو متداولة على منصات

التواصل الاجتماعي مشاهد مروعة من داخل المسجد، حيث بدت الجدران مشققة والجثث متناثرة بين الركام، وسجاد الصلاة مضرجًا بالدماء، وسط دعوات شعبية وحقوقية لفتح تحقيق دولي عاجل في الجريمة، التي تبدو في المدينة متجاوزة باحة المسجد إلى منطقة كاملة يُعاد تعريفها بأنها ساحة للحرب وانتهاكاتها التي لا تنتهي. كانت الجثث المتناثرة للضحايا وهم يؤدون الركعة الثانية في صلاة الفجر مجرد صورة مقربة للمأساة ومشهدًا لخص الحال تمامًا.

الفاشر آخر المعاقل التي يحتفظ بها الجيش في إقليم دارفور، ويسعى الدعم السريع حثيثًا للاستيلاء عليها. لا يمر فيها يوم دون مواجهات بين المهاجمين والمدافعين عنها. تمتلئ طرقات المدينة بالدماء، ينتهي اليوم ومع الفجر الجديد تتجدد المعارك نفسها. المطالب الأممية بوقف الموت لا تجد صدى، مثلها مثل أنات الضحايا من المدنيين. المدينة التاريخية انتهى بها الأمر لتكون مجرد جغرافيا يحاول كل طرف تعزيز سيطرته من خلالها. نجاح الدعم السريع في الاستيلاء على المدينة يزيد من احتمالية تحقيق حلم «الدولة» في جغرافيا دارفور. وجود الجيش والمتحالفين معه هناك ضرورة كبرى في حسابات السيطرة وضمان استمرارية التحالفات مع مكونات أخرى. بناءً على هذه الحسابات، على الناس الاستعداد لاستقبال موتهم في الأسواق المغلقة، في المشافي الخالية من الأدوية والكوادر، في منازلهم، أو حتى في بيوت الله.

ومع تحوّل الموت إلى مشهد يومي في المدينة، لم يكن غريبًا أن تتحول حاجة الناس هناك إلى الأكفان، حيث انتهت عهود البحث عن دواء أو عن طعام ولو كان علفًا حيوانيًا. مع تراكم الجثث في الشوارع وتحت الأنقاض، يواصل السكان دفن أحبائهم بما توفر من أقمشة بالية أو ملابس ممزقة أو بأكياس بلاستيكية، وسط حصار خانق تفرضه قوات الدعم السريع منذ أكثر من عامين.

وفي وقت أعربت فيه المملكة العربية السعودية عن إدانتها واستنكارها للهجوم الذي استهدف مسجد حي الدرجة بمدينة الفاشر يوم الجمعة، وأسفر عن مقتل وإصابة العديد من المصلين أثناء أدائهم صلاة الفجر، معتبرة الحادث انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، جددت مطالبتها بضرورة إنهاء الحرب والعودة لتنفيذ مخرجات اتفاق جدة. كانت بورتسودان، العاصمة المؤقتة للسودان، تعيد رسم صورة الفاشر بشكل مختلف، حيث اجتمع مناصرون للجيش وقيادات في الحركات المشتركة ورئيس الوزراء كامل إدريس في منشط بغرض العمل على فك الحصار عن الفاشر. وأعلن رجل الأعمال ورئيس المقاومة الشعبية بالشمالية أزهري المبارك عن تبرعه بـ100 عربة بكامل تسليحها من أجل المساهمة في فك حصار المدينة، وهي الخطوة التي دفعت بحاكم إقليم دارفور ورئيس حركة تحرير السودان أركو مناوي للتداول حول دعم أزهري المبارك مقابل رجال أعمال آخرين، وإعادة طرح سؤاله حول دعمهم لمعركة الكرامة. ودعا مناوي إلى تكثيف الجهود لإنهاء الحصار، من خلال التواصل مع الجاليات السودانية بالخارج والمنظمات الإنسانية، وتسليط الضوء على الجرائم والانتهاكات، وإنتاج أفلام وثائقية لتوثيق جرائم الحرب، بالإضافة إلى تعزيز الجانب الإعلامي للجنة الوطنية. وأكد ضرورة تشكيل لجان فرعية للجنة في كافة الولايات السودانية.

لكن محفل بورتسودان بدا وكأنه تغريد خارج السرب بالنسبة للمحاصرين في المدينة، حيث أصدرت تنسيقيات لجان مقاومة الفاشر بيانًا شديد اللهجة قالت فيه: في الوقت الذي يجلس فيه سكان المدينة على طاولات محطمة، تجلس القيادات والسلطة المركزية على «طاولة الوزارات ولعبة المناصب»، على حد تعبير البيان. وبحسب التنسيقية، فإن المؤشرات تدل على عدم فك الحصار في القريب العاجل، إذ يحتاج فك الحصار إلى تحرك حقيقي. وكانت اللجنة العليا لفك الحصار عن مدينة الفاشر قد عقدت لقاءً السبت، شارك فيه رئيس الوزراء كامل إدريس، وحاكم إقليم دارفور مني أركو مناوي، ورئيس اللجنة العليا لفك الحصار أزهري المبارك، وشددت القيادة على ضرورة إنهاء معاناة مواطني الفاشر وفك الحصار عن المدينة، بما في ذلك الخيارات العسكرية إذا اقتضى الأمر.

أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، أعرب عن قلقه البالغ جراء التدهور السريع للأوضاع الإنسانية والأمنية في مدينة الفاشر، محذرًا من تزايد المخاطر التي تهدد مئات الآلاف من المدنيين المحاصرين منذ أكثر من 500 يوم بواسطة قوات الدعم السريع التي تتحمل وزر ضحايا مسجد «الصافية» ومعهم وزر مقتل وتهجير الآلاف، مقرونًا كل ذلك بانتهاكات بدت وكأنها علامة مسجلة باسم الدعم السريع ومنسوبيها.

في بورتسودان وقف الجميع دقيقة صمت حدادًا على أرواح ضحايا مسجد الفاشر بسبب مسيّرة الدعم السريع. لكن صمت بورتسودان والمنادين عبر لجنتهم بفك الحصار عن الفاشر يتردد صاخبًا بصوت سيدة ما تزال عالقة وسط الموت والجوع داخل المدينة، وهي تردد: «فكوا الحصار عنا، فلم يعد في كنانة صبرنا صبر جديد».

«الضنك».. وجع يتربص بصحة واقتصاد السودانيين!

حسام حامد

ملخص

يتناول المقال تفاقم أزمة حمى الضنك في السودان، حيث لم يعد «الضنك» مجرد كلمة تعني الضيق المعيشي، بل تحوّل إلى وباء صحي يفتك بالمواطنين العائدين إلى الخرطوم في ظل انهيار الخدمات، غياب الاستجابة الرسمية، وتحوّل العودة الطوعية إلى عبء إضافي يضاعف معاناتهم بين المرض والفقر.

يتطرق إلى انتقال المرض من الشرق إلى العاصمة، حيث وجد آلاف العائدين أنفسهم في مواجهة مباشرة مع الوباء، بينما هيأت الحرب والدمار والبيئة المنهكة من كهرباء ومياه ونفايات وخراب صحي أرضية خصبة لتفشيه، فيما ظل صوت المواطنين يطالب بالشفافية وإعلان حالة وباء، دون تجاوب جاد من السلطات.

و يبرز المقال قصور التدابير الرسمية، إذ اكتفت وزارة الصحة بحملات موسمية محدودة الأثر، بينما ارتفعت أسعار الدواء بشكل جنوني، ليجد المواطن نفسه عاجزاً بين شراء الطعام أو العلاج، في وقتٍ تعيش فيه مدن أخرى مثل الفاشر وكردفان ودارفور وضعاً أشد قسوة بين المرض والجوع وانعدام المساعدات.

يخلص إلى أن الأزمة ليست صحية فحسب بل شاملة، تكشف هشاشة مؤسسات الدولة وفشلها في حماية المواطن، حيث تحوّل «الضنك» إلى رمز لمعاناة مركبة من الحرب والفقر والمرض، ما يجعل إعلان الطوارئ الصحية وتوفير الدواء والدعم العاجل ضرورة وجودية لإنقاذ ما تبقى من المجتمع السوداني.

لم يعُد مصطلح «الضنك» في السودان مجرد كلمة تعبّر عن الضيق الاقتصادي أو المعاناة الحياتية كما جرت العادة في اللهجة الدارجة، بل أصبح يحمل بُعداً صحياً خطيراً مع الانتشار الواسع لحمّى الضنك في العاصمة الخرطوم ومناطق أخرى، في ظل غياب الاستجابة الرسمية الكافية وضعف البنية الصحية؛ هكذا وجد المواطن السوداني العائد من النزوح نفسه بين مطرقة المرض وسندان الأزمة الاقتصادية، فيما تحولت العودة الطوعية إلى الديار المدمرة بفعل الحرب إلى عبء إضافي على كاهله.

من شرق السودان إلى قلب الخرطوم

قبل عام، كانت حُمى الضنك، محصورة في مناطق شرق السودان؛ لكن ومع الحملات العاطفية التي روجت للعودة الطوعية دون مراعاة للظروف الأمنية والصحيَّة، عاد آلاف المواطنين إلى الخرطوم وأم درمان وبحري، ليجدوا أنفسهم في مواجهة مباشرة مع وباء فيروسي قاتل؛ العودة لم تكُن مبنية على أسس علمية أو صحية أو اقتصادية، بل على حنين جارف للديار استغلته السلطة كوسيلة سياسية، بينما غابت الضمانات الحقيقية لحياة كريمة أو حتى آمنة.

وفي السياق، لا يكاد يخلو حديث السودانيين هذه الأيام من ذكر «الضنك»، سواء بين من يعاني المرض مباشرة أو من يتخوف من لحظة إصابته أو إصابة أحد أفراد أسرته أو جميعهم في الغالب، وفي ظل استمرار الحرب وغياب الخدمات الأساسية، تحولت العاصمة إلى بيئة خصبة لتفشي الوباء؛ بعوض موسمي متكاثر بفعل الخريف، قطوعات كهرباء ومياه، تكدس نفايات، ومراكز صحية عاجزة عن الاستجابة للطلب المتزايد، ومخلفات حرب لم يتم التعامل معها بالجديَّة التي توازي حجم الكارثة.

صوت المواطن بين الألم والسؤال

إزاء ذلك، المواطن «طارق أبشَّر»، الذي عاد مع أسرته إلى أم درمان، كتب مخاطباً والي الخرطوم قائلاً: «عدنا إلى بيتنا قبل شهر، بمجرد وصولنا أصبت بحمى الضنك، ومن بعدي زوجتي وابنتي... العيادة في حي الجرافة تستقبل يومياً ما لا يقل عن مئة مريض، منهم 80 بحمى الضنك.. لماذا لا تعلن الولاية أننا في حالة وباء؟ ولماذا لا تغلق المدارس؟».

كلماته تكشف حجم المعاناة وتضع علامات استفهام حول غياب الشفافية الرسمية؛ ففي حين اتخذت ولايات مثل النيل الأبيض قراراً بتعليق الدراسة 15 يوماً نتيجة تفشي المرض، لم تصدر الخرطوم أيّ إعلان مماثل رغم خطورة الوضع.

مبادرات رسمية... على استحياء

إلى ذلك، وأمام تفاقم الأزمة، أعلنت وزارة الصحّة عن «نفير التجفيف» لمحاربة البعوض الناقل للمرض، محددة يومي السبت والثلاثاء من كل أسبوع لحملات مجتمعية.. لكن هذه الحملات تبدو محدودة الأثر مقارنة بحجم الكارثة، إذ لا تتعدى كونها مبادرات توعوية وموسمية، بينما يحتاج الوضع إلى إعلان حالة طوارئ صحية حقيقية تشمل توفير العلاج، إغلاق المدارس مؤقتاً، ودعم المستشفيات بالأدوية والمحاليل الوريدية التي

أصبحت بعيدة عن متناول المواطنين.

وفي السياق، زيارة عضو مجلس السيادة الفريق «إبراهيم جابر» لمقر الصندوق القومي للإمدادات الطبية جاءت كرسالة سياسية أكثر من كونها استجابة مباشرة لأزمة الضنك.. فالحديث عن «إعادة الإعمار وتوحيد المنظومة» بدا بعيداً عن واقع المواطن الذي يبحث عن دواء لا يجده في الصيدليات أو يجده بأسعار فلكية.. إذ إنّ المصل الوريدي «الدرب» الذي كان يباع بثلاثة آلاف جنيه قفز خلال أيام إلى ستة آلاف وخمسمائة، في بلد لا تتجاوز فيه مداخيل معظم الأسر قوت يومها.

اقتصاد منهك وضيق لا يُحتمل

الوباء لم يضرب صحة المواطن فحسب، بل ضرب جيبه الهش أصلاً؛ العائدون طوعياً إلى الخرطوم يفتقدون للمداخيل الثابتة، فيما فقد كثيرون وظائفهم أو مشاريعهم الصغيرة بسبب الحرب؛ تكلفة العلاج صارت عبئاً يوازي تكلفة المعيشة، إن لم تتجاوزها، ومع ارتفاع سعر الدولار وتراجع العملة المحليَّة، أصبحت ميزانية الأسرة السودانية عاجزة عن تغطية الدواء والغذاء معاً، وهكذا يجد المواطن نفسه أمام معادلة مستحيلة، إما أن يشتري الطعام أو الدواء.

إلى جانب الخرطوم، تعاني مدن مثل الفاشر من وضع أكثر مأساوية، إذّ مضى أكثر من 500 يوم على حرب حصار لم تترك سوى الجوع والمرض ومشفى واحد بالكاد يعمل، وفي كردفان ودارفور، تظل الأزمة أقل حدّة من الناحية الصحية ومتفاقمة أمنياً، لكنها أكثر قتامة من حيث انعدام المساعدات الإنسانية وتوفر الدواء، ليظل المواطن هناك خارج دائرة الاهتمام الرسمي.

قصور الدولة وفشل المنظومة

إزاء ذلك، يرى الناشط «بن عمر» أن الفشل في ملف «حمى الضنك» لا يمكن نسبه لوزارة بعينها، بل هو فشل شامل لكل المنظومة الرسمية، بما فيها رأس الدولة، فالوباء كشف هشاشة مؤسسات الدولة وعدم قدرتها على إدارة ملف صحي يهدد حياة المواطنين بشكل مباشر، هذا الصمت والبطء في التعامل مع الأزمة لا يعبّران -فقط- عن ضعف الإمكانيات، بل عن غياب الرؤية والإرادة.

المفارقة أن الحكومة نفسها كانت قد ناشدت السودانيين في الخارج بالعودة إلى البلاد، لكنها لم توفر الحد الأدنى من مقومات هذه العودة، لا صحياً ولا اقتصادياً، وهكذا تحولت العودة إلى «فخ» يحاصر المواطن بين نار الحرب وضيق العيش وخطر المرض.

مأزق الإنسان السوداني

وفي السياق، ما بين ألم الجسد بسبب المرض وضغط المعيشة اليومي، يعيش السوداني اليوم حالة من «الضنك» الشامل، جسدياً ونفسياً واقتصادياً؛ حمى الضنك التي اجتاحت الخرطوم ليست سوى عرض لمرض أكبر، حرب أنهكت البنية التحتية، وانهيار اقتصادي جعل حياة الناس جحيماً، وغياب مؤسسي جعل الدولة عاجزة عن أداء أبسط وظائفها.

الصور القادمة من المستشفيات والمراكز الصحيَّة تؤكد أن الوضع يتجاوز حدود المعاناة الفردية إلى مأساة جماعية، مئات المرضى يتزاحمون يومياً، أدوية شحيحة، أسعار خيالية، وخدمات لا تفي حتى بالحد الأدنى.

نحو مسؤولية جماعية

إزاء ذلك، وفي ظل غياب استجابة حكومية فاعلة، يبقى الأمل في المبادرات المجتمعية، سواء عبر حملات التوعية أو التكافل الاجتماعي أو الضغط الشعبي لانتزاع حقوق أساسية في الصحّة والعيش الكريم، غير أن هذه المبادرات، مهما بلغت قوتها، لن تعوّض غياب الدولة أو تقاعسها.

المطلوب إعلان حالة طوارئ صحية شاملة، توفير الأدوية بشكلٍ عاجل، دعم المستشفيات، وتعليق الدراسة إلى حين السيطرة على الوباء، فصحة المواطن ليست بنداً ثانوياً يمكن تأجيله، بل هي أساس بقاء الدولة نفسها.

عجز مكتمل الأركان

وعليه؛ فإن الضنك في السودان اليوم لم يعُد مجرد وباء صحي يمكن تجاوزه، بل رمز لمعاناة شاملة يعيشها المواطن السوداني بين الحرب والمرض والفقر؛ وإذا لم تتحمل الدولة مسؤولياتها بجديَّة، فإن الخطر لن يتوقف عند حدود الخرطوم، بل سيمتد ليهدد بقاء المجتمع نفسه، فالأوبئة لا تنتظر الحسابات السياسية، والمعاناة اليومية لا ترحم، وصوت المواطن الذي يئن اليوم قد يتحول غداً إلى صرخة تعجز كل بيانات النفي والتطمين عن إسكاتها.

قرار تعليق تمثيل السودان في الأمم المتحدة: بين نزع الشرعية وضغوط الرباعية الدولية

حاتم أيوب أبو الحسن

ملخص

يتناول الكاتب إمكانية صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتعليق أو سحب تمثيل السودان، ويحلل أبعاده من عدة زوايا، مشيرا إلى أن هذا القرار لا يُعد إجراءً شكلياً، بل يمثل تحولاً سياسياً يضعف شرعية السلطتين القائمتين: الجيش في بورتسودان والدعم السريع.

يرى أن القرار يعمّق عزلة الأطراف المتحاربة ويمنع أي طرف من تكريس نفسه كسلطة أمر واقع، لكنه في الوقت نفسه يفتح الباب أمام القوى المدنية لتقديم مشروع بديل يحظى بقبول دولي، مع بقاء خطر التصعيد قائماً إذا شعرت إحدى السلطتين بأن القرار يستهدفها.

يؤكد الكاتب على الرغم من أن القرار لا يفرض عقوبات مباشرة، إلا أنه يوفر غطاءً سياسياً يمهّد لتدابير لاحقة، وينسجم مع رؤية «الرباعية الدولية» التي تدفع نحو وقف الحرب وتأسيس حكم مدني. بذلك يصبح معيار الشرعية مرتبطاً حصراً بحكومة مدنية أو منتخبة.

يخلص الكاتب إلى أنه في المدى القريب، يواجه السودان عزلة دولية متزايدة، بينما قد تبرز على المدى المتوسط فرصة لتسوية سياسية برعاية إقليمية وأممية. غير أن جوهر الأزمة يظل إنسانياً، حيث يدفع المدنيون الثمن الأكبر من جوع وتشرد ومرض، مما يجعل السلام ضرورة إنسانية قبل أن يكون مطلباً سياسياً.

في خطوة وُصفت بأنها نقطة تحول في مسار الأزمة السودانية، يبرز احتمال تمرير قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة يقضي بتجميد أو سحب التمثيل الدبلوماسي للسودان إلى حين قيام حكومة ديمقراطية أو منتخبة. هذه الخطوة لا تبدو مجرد إجراء بروتوكولي، بل تحمل دلالات سياسية وقانونية عميقة، وترسم ملامح مرحلة جديدة من الضغوط الدولية على أطراف الحرب في السودان.

القرار في جوهره يسحب ورقة الشرعية من السلطتين القائمتين: سلطة الجيش في بورتسودان وسلطة الدعم السريع التي ليس لها تمثيل سابقًا .

فكلاهما أصبح - في نظر المجتمع الدولي - طرفين فاقدين للأهلية السياسية لتمثيل السودان في المنابر العالمية. ومن الناحية الدبلوماسية، فإن تجميد مقعد السودان في الأمم المتحدة يقطع الطريق على أي محاولة لتكريس أحد الطرفين كسلطة أمر واقع، ويضع شرطاً أساسياً: لا تمثيل بلا شرعية ديمقراطية.

على الصعيد الداخلي، يحمل القرار انعكاسات مزدوجة. فمن جهة، يزيد من عزلة السلطتين ويضعف قدرتهما على استثمار الاعتراف الخارجي كورقة ضغط، ومن جهة أخرى قد يفتح الباب أمام القوى المدنية لتوحيد صفوفها خلف مشروع انتقالي مقبول دولياً. غير أن ذلك لا يخلو من مخاطر؛ إذ قد تعتبر إحدى السلطتين أن القرار يستهدفها لصالح الأخرى، ما قد يدفعها لمزيد من التصعيد العسكري لإثبات وجودها على الأرض.

قانونياً، لا يمنح القرار نفسه عقوبات مباشرة كما يفعل مجلس الأمن، لكنه يوفر غطاءً سياسياً يمكن البناء عليه لاحقاً لتوسيع نطاق التدابير الدولية ضد من يعرقل السلام. كما أنه يعني عملياً غياب صوت السودان من المنظمات الدولية لحين ولادة سلطة ذات شرعية.

اللافت أن هذا التوجه ينسجم مع مبادرات «الرباعية الدولية» (أمريكا، بريطانيا، السعودية، الإمارات) التي تطرح منذ أشهر رؤية تقوم على وقف الحرب والانتقال نحو حكم مدني. فتجميد التمثيل الدبلوماسي يضعف الطرفين المسلحين معاً، ويجعل معيار الشرعية محصوراً في حكومة انتقالية مدنية أو منتخبة، وهو ما يعزز الضغط باتجاه قبول مسار الرباعية كأقصر طريق نحو السلام.

أما على مستوى التوقعات، فإن المدى القريب قد يشهد عزلة متزايدة للأطراف المتحاربة وفقدانها لأي غطاء دولي. وعلى المدى المتوسط، يمكن أن تنشأ نافذة للتسوية السياسية برعاية أممية وإقليمية، خاصة إذا تم ربط القرار بخطوات عملية لدعم وقف إطلاق النار. لكن نجاح ذلك يبقى مرهوناً بمدى قدرة القوى المدنية على استثمار اللحظة وتقديم بديل موحد وواقعي.

في المحصلة، لا يمثل القرار مجرد رسالة سياسية بل تحوّلاً في قواعد اللعبة: المجتمع الدولي يعلن بوضوح أنه لن يمنح الشرعية لسلطات السلاح، وأن الطريق الوحيد إلى تمثيل السودان في العالم يمر عبر صندوق الاقتراع أو توافق وطني واسع على حكومة انتقالية.

لكن خلف لغة القرارات الأممية تبقى الحقيقة الأثقل: المدنيون هم من يدفعون الثمن يومياً. ملايين السودانيين يعيشون بين الخوف والجوع والتشرد، أطفال بلا مدارس، وأسر بلا مأوى، ومرضى بلا دواء. وإذا كان المجتمع الدولي جاداً في ربط الشرعية بالحكم الديمقراطي، فعليه أن يربط ذلك أيضاً بمسؤولية عاجلة تجاه إنقاذ الأرواح ووقف نزيف الدم. فالسلام ليس مطلباً سياسياً فحسب، بل هو صرخة إنسانية يطلقها كل بيت سوداني .

نعود

الحرب تغيّر مسارات الطيور المهاجرة

ملخص

يتناول التقرير تأثير الحرب في السودان على الطيور المهاجرة، مبرزًا كيف غيّرت المعارك مساراتها الطبيعية، ودمرت مواطنها البيئية، وأضعفت قدرتها على البقاء. كما يوضح التقرير أن الخسائر لا تقتصر على الطيور وحدها، بل تمتد إلى البشر عبر تدهور الزراعة، فقدان السياحة البيئية، وتراجع التنوع الحيوي، لتصبح البيئة ضحية منسية ضمن المأساة السودانية.

دمار الغطاء النباتي وخسارة مناطق الاستراحة والتكاثر مثل غابة السنط انعكس مباشرة على دورات حياة الطيور. يحذر الخبراء من أن هذا الخلل سيؤدي إلى انخفاض حاد في أعداد الطيور، خاصة الأنواع المهددة بالانقراض، وهو ما يهدد بدوره التنوع البيولوجي في السودان.

يمتد الأثر إلى البشر أيضًا، إذ خسر السودان عوائد سياحة مراقبة الطيور، بينما يواجه المزارعون خطرًا أكبر مع تراجع دور الطيور في مكافحة الآفات، ما يرفع اعتمادهم على المبيدات ويزيد من أزمة الغذاء. كل ذلك يضع البلاد أمام تحدٍ إضافي في ظل حرب أرهقت البشر والطبيعة معًا.

لاتقف الكارثة عند حدود السودان، فبحكم موقعه الاستراتيجي على شبكة الهجرة العالمية، فإن انهيار بيئته يعني اضطرابًا في التوازن البيئي لبلدان أخرى تعتمد على هذه الطيور. ومع استمرار الحرب بلا نهاية، يخشى الخبراء أن يفقد السودان إلى الأبد دوره كمحطة رئيسية للهجرة، لتبقى سماؤه فارغة وصامتة كمرآة لحرب دمّرت كل ما هو حي.

كانت سماء السودان على الدوام ممرًا طبيعيًا وآمنًا للطيور المهاجرة، لكن الحرب غيّرت هذا المشهد السنوي الذي يترقبه عشّاق الطيور، فدفعت به نحو العمق الإفريقي، بعدما خلّفت تحولات قاسية على الأرض والسماء معًا.

لم تعد أسراب الطيور القادمة من أوروبا تجد في الأراضي السودانية محطة استراحة كما في السابق؛ فالحرب المشتعلة منذ أكثر من عامين بدّلت تضاريس الأرض ومسارات السماء على حد سواء.

ويُعد السودان واحدًا من أهم المعابر الطبيعية للطيور المهاجرة في القارة الإفريقية، حيث تعبره آلاف الطيور القادمة من أوروبا متجهةً إلى جنوب القارة بحثًا عن الغذاء ومواطن جديدة للتكاثر. تبدأ هذه الرحلة من القطب الشمالي وتنتهي في أقصى الجنوب؛ فعندما يغطي الجليد أوروبا، تعرف الطيور طريقها مباشرة إلى الأجواء الدافئة في إفريقيا، شمالًا وجنوبًا، في هجرات موسمية تشكّل جزءًا أصيلًا من تكوينها الطبيعي.

لكن هذا الممر الطبيعي، الذي كان يمثل شريانًا للحياة البيئية والاقتصادية، صار اليوم ضحيةً لصراع دموي يمزق السودان. فأصوات الرصاص وسحب الدخان الناتجة عن المعارك، وتدمير المواطن البيئية، دفعت الطيور إلى تغيير مساراتها أو تعطيل هجرتها بصورة كبيرة.

في حلقة حديثة من بودكاست Focus on Africa، كشف خبير الحياة البرية أليكس نغاري أن «الاضطرابات والصراع المسلح في السودان أجبر الطيور المهاجرة على اتخاذ مسارات أطول وأكثر خطورة، ما يستنزف طاقتها ويعرّضها لمخاطر أكبر خلال رحلة الهجرة».

ووفقًا لنغاري، فقد دُمّرت خلال الحرب مساحات شاسعة من الغطاء النباتي تعادل ما يقارب 4 آلاف ملعب كرة قدم، كانت في السابق توفر للطيور أماكن حيوية للراحة والتغذية. أما اليوم، فقد تحوّلت تلك الأراضي إلى مناطق جرداء بفعل القصف والحرائق والتوسع العسكري، تاركة الطيور بلا مأوى آمن على طول مساراتها التاريخية.

وتُعد غابة السنط واحدة من أبرز المحطات الطبيعية للطيور في السودان، لكنها فقدت الكثير من مساحاتها، ولم تعد صالحة للتكاثر كما في السابق، ما أدى إلى تعطّل دورات حياة الطيور الطبيعية. ويرى نغاري أن هذا الخلل البيئي «ينذر بانخفاض خطير في أعداد الطيور خلال السنوات المقبلة، وهو مؤشر على أزمة أوسع تطال التنوع البيولوجي في البلاد».

تراجع أعداد الطيور المهاجرة يلقي بظلاله المباشرة على حياة الناس. فعلى الصعيد الاقتصادي، كان السودان يمتلك إمكانات واعدة في سياحة مراقبة الطيور، التي كانت تجذب مئات الزوار سنويًا من أوروبا وآسيا وأمريكا الشمالية. لكن مع انهيار الأمن وتراجع أعداد الطيور، تلاشت هذه العائدات بالكامل، وفقد السودان مصدر دخل محتمل هو في أمسّ الحاجة إليه.

أما المزارعون، فهم الخاسر الأكبر مباشرةً، إذ تلعب الطيور دورًا مهمًا في مكافحة الآفات الزراعية عبر الحفاظ على التوازن البيئي. ومع تراجع أعدادها، يجد المزارعون أنفسهم مضطرين للاعتماد المتزايد على المبيدات، ما يرفع التكاليف ويؤدي إلى مزيد من تدهور خصوبة التربة. وفي بلد يعاني أصلًا من أزمة غذاء طاحنة ونزوح ملايين السكان من مناطقهم الزراعية، يصبح غياب الطيور عنصرًا إضافيًا في سلسلة الانهيارات.

ولفهم حجم الكارثة، يجب النظر إلى الموقع الجغرافي الفريد للسودان، الذي يقع عند نقطة التقاء المسارات الشرقية للطيور المهاجرة بين أوروبا ووسط وجنوب إفريقيا، ما جعله واحدًا من أهم معابر الطيور عالميًا. ووفق تقديرات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، يمر عبر السودان سنويًا ما بين 5 و7 ملايين طائر مهاجر من أكثر من 200 نوع، بينها أنواع مهددة بالانقراض مثل طائر أبو منجل الأقرع وطائر النحام الوردي (الفلامنجو). لكن استمرار الحرب يهدد هذه المكانة، ويجعل السودان يفقد تدريجيًا دوره المحوري في شبكة الهجرة العالمية.

يقول نغاري: «حين تُغلق الطبيعة طريقًا ما، تبحث الطيور عن بدائل. لكن هذه البدائل غالبًا ما تكون أطول وأكثر خطورة، ما يعني أن أعدادًا أقل ستتمكن من البقاء حتى نهاية الرحلة».

البيئة.. الضحية المنسية

يحذر الخبراء من أن تجاهل هذه الجوانب سيضاعف الأزمة، فالنظم البيئية ليست رفاهية طبيعية، بل ركيزة أساسية لصمود المجتمعات البشرية أمام الكوارث. ومع انهيارها، يصبح التعافي أصعب. فالطيور ليست سوى مؤشر مبكر على هذا الانهيار، أشبه بجرس إنذار يعلن أن التوازن قد اختل بالفعل.

ويضيف نغاري: «عندما نخسر الطيور، نخسر أكثر من مجرد كائنات جميلة في السماء. نحن نخسر نظامًا بيئيًا متكاملًا يساعد على إنتاج الغذاء، وحماية التنوع الحيوي، وجذب السياحة

والاستثمار».

ليست هذه المرة الأولى التي تدفع فيها الطبيعة ثمن الحروب في إفريقيا؛ فقد شهدت الكونغو ورواندا تراجعًا كبيرًا في أعداد الحيوانات البرية أثناء الحروب الأهلية، إذ استُنزفت الموارد الطبيعية ودُمرت المواطن البيئية بفعل النزوح والمعارك. لكن حالة السودان تحمل خصوصية، لأنها ترتبط بمسار عالمي للهجرة، ما يجعل الضرر يتجاوز الداخل السوداني ليؤثر على التوازن البيئي في بلدان أخرى تعتمد بدورها على هذه الطيور.

وبينما تستمر المعارك بلا أفق للحل، يظل مستقبل الطيور المهاجرة في السودان غامضًا. ويحذر الخبراء من أن استمرار الوضع لسنوات إضافية سيجعل العودة إلى ما كان عليه شبه مستحيلة، إذ لا تتغير مسارات الهجرة بسهولة بعد فقدان مواطنها التقليدية.

في نهاية المطاف، قد يصبح السودان شاهدًا على مأساة مزدوجة: بلد ممزق بالحرب على الأرض، وفارغ من الطيور في سمائه. صورة تختصر كيف يمكن للصراعات البشرية أن تغيّر ليس فقط حياة الناس، بل أيضًا حياة الكائنات التي لا صوت لها.

الأمراض لا تنتظر: صرخة السودان المنسية

محمد عمر شمينا

ملخص

يعيش السودان على وقع أزمات متشابكة جعلته ساحة مفتوحة للأوبئة. فالملاريا ما زالت القاتل الأول في مناطق واسعة، بينما برزت حمى الضنك كتهديد جديد، إلى جانب عودة الكوليرا والحمى الصفراء في بعض الولايات. هشاشة النظام الصحي وانهيار البنية التحتية جعلا البلاد أكثر عرضة لأي مرض وافد أو محلي.

يوضح الكاتب أن انتشار هذه الأمراض يجد بيئة خصبة في معسكرات النزوح المكتظة وسوء التغذية وانهيار المستشفيات. ملايين المدنيين بلا دواء أو رعاية أولية، بينما يفتقر الأطباء للإمكانات ويغادر كثير منهم البلاد. هكذا تتضاعف المعاناة ويصبح المرض جزءاً من الحياة اليومية.

يشير إلى أن العوامل الطبيعية بدورها تزيد الطين بلة؛ فالفيضانات السنوية تخلق بركاً للبعوض، والجفاف يدفع للهجرة والاكتظاظ، ما يوسع دوائر المرض. ومع ضعف الاستجابة الدولية وتشتت جهود الإغاثة، تبقى التدخلات أشبه بإسعافات أولية لا تغير من واقع الانهيار.

يخلص إلى أن الأوبئة لم تعد ملفاً صحياً بل تهديداً للأمن القومي. المطلوب خطة وطنية متكاملة، تبدأ بوقف الحرب، وتمر بإعادة بناء المؤسسات الصحية وتعزيز الوقاية والتوعية، وتنتهي بمقاربة إنسانية شاملة تضع حق السودانيين في الحياة والصحة في صدارة الأولويات. دون ذلك، سيظل المرض المرآة الأكثر قسوة لأزمة السودان المستمرة.

في السنوات الأخيرة ظل السودان يعيش على وقع أزمات متداخلة، تتناوب فيها الحروب والكوارث الطبيعية والانهيارات الاقتصادية، حتى أصبح البلد ساحة مفتوحة للأوبئة والأمراض التي وجدت في هشاشة الوضع الصحي تربة خصبة للانتشار. فالملاريا مثلاً، التي ظلت لعقود مرضاً مزمناً في مناطق واسعة، عادت لتصبح القاتل الأول في كثير من الولايات، بينما اجتاحت حمى الضنك مدناً عديدة بصورة لافتة، لتكشف حجم الضعف الذي يعيشه النظام الصحي. هذه الأوبئة ليست مجرد تحديات صحية عابرة، بل هي انعكاس مباشر للواقع الإنساني المرير الذي يعيشه الملايين من السودانيين.

الملاريا وحدها تمثل قصة طويلة في السودان، إذ تنتشر على مدار العام، وتزداد حدة مع مواسم الأمطار والفيضانات. ضعف مكافحة النواقل وغياب حملات الرش الدوري جعل من بعوض الأنوفيلس سيداً على الأحياء والقرى. ومع تراجع الخدمات الصحية، أصبح التشخيص المتأخر والدواء غير المتوفر سبباً رئيسياً في ارتفاع معدلات الوفيات، خاصة بين الأطفال والحوامل. ورغم محاولات بعض المنظمات الدولية توفير الناموسيات والأدوية، إلا أن اتساع رقعة البلاد وحركة النزوح المستمرة جعلت الجهود مشتتة وغير كافية.

في المقابل، برزت حمى الضنك في السنوات الأخيرة كوجه جديد من أوجه المعاناة. فالمناخ الحار والرطب، وتكدس النفايات، وغياب أنظمة الصرف الصحي، والجثث التي لم تُدفن جيداً في مناطق النزاع والمعسكرات، كلها وفرت بيئة مثالية لتكاثر بعوض (الزاعجة المصرية) الناقل للمرض. انتشرت الحالات في شرق السودان ثم امتدت إلى ولايات أخرى، لتضيف عبئاً جديداً على مجتمع منهك أصلاً. ما يثير القلق أن هذا المرض لا يملك علاجاً محدداً حتى الآن، والوقاية فيه أصعب في ظل غياب

التوعية والقدرات الطبية اللازمة.

ولم تتوقف القصة عند هذا الحد. الكوليرا مثلاً عادت في أكثر من موجة خلال العقد الماضي، مستفيدة من ضعف شبكات المياه المأمونة، وانتشار الآبار السطحية، وانعدام الرقابة الصحية. وفي بعض المناطق الحدودية ظهرت حالات من الحمى الصفراء، وهو مرض كان يُعتقد أنه اندثر أو تمت السيطرة عليه. هذه السلسلة من الأوبئة تشير بوضوح إلى أن السودان تحول إلى بؤرة هشة مفتوحة أمام أي مرض وافد أو محلي، وأن الفاصل بين الوضع الحالي وحدوث كارثة صحية شاملة أصبح رقيقاً للغاية.

الوضع الإنساني المرتبط بهذه الأوبئة يزيد الصورة قتامة. ملايين النازحين يعيشون في معسكرات مكتظة بلا خدمات صحية أو بيئية، مما يجعل انتشار الأمراض أسرع وأوسع. الأطفال يعانون من سوء التغذية، وهو ما يقلل من مناعتهم الطبيعية ويجعلهم أكثر عرضة للإصابة والمضاعفات. المستشفيات في المدن الكبرى تعمل بأقل من نصف طاقتها، والأطباء والممرضون بين مهاجر أو عاطل عن العمل بسبب الظروف. أما الأدوية، فهي إما غالية الثمن أو نادرة الوجود. حتى المراكز الصحية التي كانت تقدم خدمات أولية انهارت مع استمرار الحرب والنزوح، لتترك الناس فريسة للأوبئة بلا سند.

من زاوية أخرى، يفاقم تغير المناخ الأزمة. فمواسم الأمطار أصبحت أكثر شدة، والفيضانات السنوية تغمر القرى وتترك وراءها بركاً راكدة تشكل بؤراً مثالية للبعوض. وفي المقابل، موجات الجفاف الطويلة تضعف الزراعة وتدفع الناس إلى الهجرة، ليزداد الاكتظاظ في المدن ومعه انتشار الأوبئة. وهكذا تتضافر الكوارث الطبيعية مع الكوارث السياسية والاقتصادية لتصنع دائرة مغلقة من الأزمات.

المجتمع الدولي حاول التدخل عبر حملات طارئة، لكن هذه الجهود تبقى أشبه بإسعافات أولية لجسد يحتضر. المنظمات الإنسانية تعمل بموارد محدودة وتحت ظروف أمنية بالغة التعقيد. وغالباً ما يكون التدخل متأخراً بعد أن يكون المرض قد تفشى. المطلوب أكبر من مجرد توزيع ناموسيات أو أدوية، إذ أن الأزمة في جوهرها بنيوية تتعلق بضعف النظام الصحي العام وانهيار البنية التحتية.

وهنا يبرز دور الحكومة الانتقالية ومجلس السيادة، فالأوبئة لم تعد شأناً صحياً فحسب، بل باتت تهديداً مباشراً للأمن القومي السوداني. انتشار الملاريا وحمى الضنك والكوليرا يعني استنزافاً لقدرات المجتمع، وتراجعاً في الإنتاج، وازدياداً في معدلات الوفيات، وكلها عوامل تقوض استقرار الدولة. من هذا المنطلق، يصبح إعلان حالة الطوارئ الصحية ضرورة قصوى، ليس كإجراء شكلي بل كخطة وطنية متكاملة لمكافحة الأمراض. فالحكومة مطالبة بتعبئة الموارد المتاحة، والتنسيق مع المنظمات الدولية، وفرض سياسات وقائية عاجلة مثل حملات النظافة والرش ومراقبة المياه والتعامل الآمن مع الجثث. كما أن على مجلس السيادة أن ينظر إلى هذه الأزمة باعتبارها جزءاً من أمن السودان واستقراره، لا مجرد ملف صحي يدار ببطء في أروقة البيروقراطية.

الأوبئة في السودان ليست مجرد أمراض يمكن التعامل معها طبياً، بل هي مرآة للأزمة الإنسانية الأعمق. عندما يضطر طفل إلى النوم بلا غذاء كافٍ، وعندما تلد امرأة في معسكر نزوح بلا رعاية طبية، وعندما يموت شاب في مقتبل العمر بسبب مرض يمكن علاجه لو توفر الدواء، فهذا يعكس صورة بلد يعيش على حافة الانهيار الإنساني. لذلك، فإن أي حديث عن مكافحة الأوبئة لا يمكن فصله عن معالجة الوضع الإنساني الشامل من غذاء ومأوى ومياه نقية وخدمات صحية.

المطلوب اليوم هو مقاربة شاملة، تبدأ بإيقاف الحرب التي استنزفت كل الموارد، مروراً بإعادة بناء مؤسسات صحية قادرة على الاستجابة، وانتهاءً بتعزيز الوعي المجتمعي حول الوقاية والنظافة. على المجتمع الدولي أن يتعامل مع السودان كأولوية إنسانية عاجلة، لا كملف ثانوي. فاستمرار الوضع الحالي يعني أن الأوبئة ستتضاعف، وأن الأعداد ستتحول من مئات الآلاف إلى ملايين.

الأمل لا يزال قائماً إذا ما توافرت الإرادة. فالسودان يمتلك تاريخاً طويلاً من الصمود، وشعبه أظهر قدرة على التكيف في أحلك الظروف. لكن هذه القدرة وحدها لا تكفي أمام أمراض تتكاثر بسرعة وتقتل في صمت. لا بد من رؤية إنسانية جديدة تعطي الأولوية للحق في الحياة والصحة، وتتعامل مع الأوبئة باعتبارها جرس إنذار لما هو أعمق من مجرد مرض إنها إنذار بانهيار العقد الاجتماعي، وبتآكل أبسط حقوق الإنسان.

إن إنقاذ الأرواح اليوم لا يتطلب فقط أطباء وأدوية، بل يتطلب شجاعة سياسية ووعياً إنسانياً يضع الإنسان السوداني في قلب الاهتمام. فالأوبئة، مهما اختلفت أسماؤها، هي في النهاية انعكاس واحد لحقيقة واحدة (أن السودان بحاجة ماسة إلى صحوة إنسانية شاملة)، قبل أن يغرق في بحر من الأمراض التي لا تعرف حدوداً ولا تنتظر حلولاً مؤجلة.

«كاد المعلم أن يكون ذليلاً»

ملخص

يتناول معاناة المعلمين في السودان الذين وجدوا أنفسهم بين ضعف الرواتب وغياب الاستجابة الرسمية، حتى صار صوتهم العالي في الفصول صامتًا أمام مطالبهم الأساسية التي لا تجد آذانًا صاغية، فيما ازدادت أوضاعهم قسوة مع الحرب وارتفاع تكاليف المعيشة.

تظهر شهادات معلمات خَدَمن لعقود طويلة دون أن يحصلن على حقوقهن في الترقيات أو الرواتب الكافية، بل تعرضن لقرارات مجحفة وخصومات غير مبررة، وأُجبر بعضهن على العودة إلى مدارس مهجورة بلا كهرباء أو تلاميذ، في حين لم يُصرف راتب عام كامل.

تكشف الشهادات عن وضع مأساوي يهدد كرامة المعلم، إذ يجد نفسه بين التهديد بالفصل أو الاستمرار براتب لا يكفي أسبوعًا، مما دفع بعضهم للتفكير في ترك المهنة والبحث عن عمل آخر يحفظ لهم العيش الكريم، بينما يستمر غياب الدولة عن تلبية مطالبهم العادلة.

يختتم بقصيدة توازي شكوى المعلمين اليوم بمرثية ساخرة من بيت شوقي الشهير «قم للمعلم»، لتصور كيف تحوّل المعلم من رمز التبجيل إلى ضحية الظلم والتهميش، وتضع علامات استفهام كبرى حول مصير التعليم في بلد لم يُنصف معلميه.

تتعالى هذه الأيام أصوات المعلمين الذين ضاقت بهم سبل الحياة، فلا راتب يفي احتياجاتهم ولا دولة تسمع لهم.

في الفصل دائمًا يعلو صوت المعلم، ولا يهدأ له بال ولا يخفض له صوت إلا بعد تأكده من وصول المعلومة كاملة مع الفهم لطلابه، ولكن مقابل ذلك الآن فقد بُح صوته وهو مطالب بأقل حقوقه ولا حياة لمن تنادي.

شبح القرارات المجحفة

في ظل الراتب الذي لا يكفي وتأخر تعديله بعد الترقية هنالك شبح الآن يطارد المعلم، فقد صدرت عدة قرارات تعد مجحفة وغير منصفة .

تحدثت إلينا (ه.ع) معلمة منذ تسع وعشرين عامًا بالدرجة الثالثة، لكنها ما زالت تتقاضى راتبها بالدرجة الرابعة البالغ 116 ألف جنيه سوداني، وهذا الشهر بلغ 111 ألف جنيه بعد خصم 5 آلاف جنيه ضريبة لاستعادة الأرشيف!! «أي أرشيف هذا؟ ولماذا هذا المبلغ من كل معلمي بلادي.. أليس بالكثير؟» ، وأضافت «ه.ع» أنها مطالبة بالعودة إلى مدرستها وإلا سوف تفصل بعد ثلاثة عقود إلا قليلاً أفنت فيها زهرة عمرها، وضعف نظرها وضاق صدرها من أثر الطباشير، هل هكذا يكون الجزاء؟ طولبت بالعودة إلى مدرسة ليس بها تلاميذ ولا ماء ولا كهرباء، كثرت بها الحشائش وتتلمذت بها الأفاعي والعقارب، حتى «كنب» الدراسة قد استخدم كوقود! وهي التي سرق منزلها وأصبح خاويًا على عروشه. ألم يتساءل المسؤولون عن كيف ستعيد تأسيس بيتها بهذا الراتب الضعيف؟

كما ذكرت لنا الأستاذة (ه.ع) أنها وزملاؤها لم تتقاضَ راتب عام 2024 طيلة العام. ورغم ذلك ما تزال تقدر أن وضع الدولة في حرب قد أرهقت ميزانيتها، ولكن لماذا لم تراعِ الدولة حالهم؟

معاناة بلا نهاية

وأرادت الأستاذة (أ. س) توصيل صوتها إلى القائمين بأمر التعليم في السودان، وأخبارهم بأن وضع المعلم قد بات مأساويًا، وهي تتساءل عن حقوقها وعن ترقيتها وعن تعديل الراتب .

فقد ضاقت بها الحياة مع غلاء المعيشة، فكل شيء حولها يعلو سعره إلا راتبها. فكيف لها أن تجاري الحياة بهذا الراتب الضئيل؟

طالبت (أ. س) المسؤولين بالقراءة أكثر عن الدول التي تقدمت بسبب المعلم. وقالت إن قديمًا كان حقهم مهضوم لعدم معرفة ما يدور حولهم لكن الآن الأمر بات واضحاً ومكشوفًا.

وأكدت أن إدارة المراحل التي تأمرهم بالعودة لا تهتم لأمرهم مع معرفتها التامة للضرر الذي أصاب المعلم في مسكنه جراء الحرب.

وعندما أرادت أن تأخذ إجازة بخصم الراتب لم يتم الموافقة عليها. لأن من أسباب الموافقة إما مرافقة زوج أو علاج، وهي لا تمتلك أيًا منها، فما الحل؟

وأضافت الأستاذة (ن.م) أنها من الممكن أن تخاف من الفصل والإقصاء من مهنتها إذا كان الراتب يضمن لها حياة كريمة ورخاء.

ولكن هي لا تبالي في ظل انقطاع الراتب، وإن صُرف فلا يكفي أسبوع.

وقالت إن كرامتها لا تشترى بالمال، فمهنة تعرضها للذل والفقر والتهميش والتهديد التخلي عنها أسهل، فأرض الله واسعة.

فهذا المعلم لو افترش الأرض بائعًا في أحد الأسواق سوف يعيش معززًا مكرمًا، يقي نفسه شر الفقر والهوان.

وأضافت أن المعلم صاحب حق، وله حق يجب أن يسترد، وأن قانون العمل هو الحد الفاصل.

وطالبت الأستاذة (م.ح) بزيادة الراتب حتى يتوافق مع عجلة الحياة، فما يقع عليهم ظلم لا يرضي الله ولا العباد. وقد تم وضعها بين مطرقة ضعف الراتب وسندان التهديد بالفصل لكنها صابرة.

وقالت إنها كل عام تشكو ضعف الراتب وتعد وعودًا كاذبة لا استجابة لها .

قصيدة تصف المأساة.

رحم الله أستاذنا الشاعر أحمد مرزوق، الذي صور ظلم الدولة للمعلم مجاريًا قصيدة شوقي المشهورة (قم للمعلم)

أوفيت شوقي للمعلم حقه
ووضعت فوق جبينه الإكليلا
ووقفت بين الناس تهتف قائلًا
قم للمعلم ووفه التبجيلا

مهلًا أمير الشعر لا تعجل بنا
إن الأمور تبدلت تبديلا
وغدا المعلم بين أهل زماننا
شخصًا ضئيلًا شأنه وهزيلا
أرأيت أهون أو أذل من الذي
يرضى الهوان ويقبل التنكيلا
وتعلقت آماله بوزارة
لا تعرف التحريم والتحليلا
الظلم فيها سنة مرعية
والعدل أصبح منكرًا مرذولا

**

بذل المعلم جهده وشبابه
حتى يزيد العلم والتحصيلا
طاف البلاد شمالها وجنوبها
غاباتها وجبالها وسهولا
ولكي يؤدي دوره بمهارة
حذق الغناء وأتقن التمثيلا

**

والنوم لا يغشى جفون معلم
ما دام يخشى النقل والتحويلا
كم بات مهمومًا ومغمومًا وكم
ذرف الدموع وبلل المنديلا
ويكون آخر قوله يا ليتني
كنت اتخذت الاغتراب سبيلا

**

كل الفئات تمتعت بحقوقها
ومضى الجميع بحقهم مكفولا
أما المعلم فهو ملقي في الثرى
ما نال إلا الوعد والتضليلا
منحوا سواه جميع ما يصبو له
وأبوا عليه المطلب المعقولا
وإذا مضى نحو الوزارة مرة
في العام عد ذهابه تطفيلا
والويل إن سأل الترقي
أو شكا ظلما لكان جزاؤه التعطيلا
وإذا ألح عليهم صاحوا به
مهلًا أما أبصرت ذاك النيلا
فأقصده وأشرب حتى ترتوي
إن كان لم يعجبك ما قد قيلا
هذي الوزارة قد جهلنا كنهها
حتى أخذتنا حيرة وذهولا
بالأمس كنا لا نطيق فراقها
واليوم صرنا نحسد المفصولا
ولقد سئمنا زيفها و خداعها
ولقد مللنا وعدها الممطولا
يا ليتني ومتى أفادت ليتني
لو كنت فيها القيم المسؤولا
لهدمت صرح الظلم من أركانه
وملأتها عدلًا عرضها والطولا

**

لا تعجبن إذا سمعت بميت
ظهر اسمه مترقيًا منقولا
كم رقي الأموات تحت قبورهم
والحي يبقى مهملًا مجهولا
فإلى متى يبقى المعلم هكذا
يغدو ويرجع بكرة وأصيلا
ويظل يعمل صبحه ومساءه
ليزيد أجرًا قد رآه قليلا
وتراه يركض في الشوارع لاهثا
خلف الحوافل يطلب التوصيلا

عسكرة ألعاب الأطفال أولى ثمرات الحرب على التشكلات الذهنية لأجيال المستقبل

سمير شيخ إدريس

ملخص

بعد عامين من الحرب، عاد الأطفال في السودان ليجدوا مدارسهم مهدمة وألعابهم مفقودة، فحوّلوا ساحات اللعب إلى ميادين قتال بأسلحة خشبية ومعدنية صنعت بأيديهم أو من ورش محلية.

يوضح الكاتب أن الآثار النفسية للحرب من خوف وقلق وفقدان الأمان ما زالت تلاحقهم، ومع انتشار ألعاب الحرب تتكرس نزعات العنف والعزلة، بينما يتجاهل كثير من الآباء خطورة شراء هذه الألعاب.

ويشير إلى أن دراسات نفسية عالمية وتجارب دول مثل ليبيا واليمن وسوريا أثبتت أن الألعاب العنيفة تزرع العدوانية والتنمّر، وهو ما يتكرر في السودان حيث يستعيد الأطفال مشاهد القتل والمعارك التي شاهدوها في الواقع والإعلام.

يخلص إلى أن إعمار السودان يبدأ من حماية الطفولة من العسكرة، وإعادة بناء قيم التربية والخيال بدلًا من العنف. لكن بقاء البندقية أعلى من القلم يهدد أجيال المستقبل بفقدان براءتهم وانحباسهم في دوامة الحرب.

تحول ساحات لعب الأطفال إلى ميادين قتال ومعارك بالأسلحة المصنوعة يدويًا

(1)

مع محاولات السودانيين للعودة إلى حياتهم الطبيعية وتناسي كابوس الحرب الذي أطبق على حيواتهم فوق العامين، ومع مكابدة مشاق الأسر في محاولة ترميم خرائب منازلهم وتعويض ما انتهبته عصابات الحرب، ومحاولة التأقلم مع واقع يفتقر لأبسط أساسيات الحياة وما يلقيه ذلك على العواتق لتوفير سبل ولقمة العيش الكريم، عادت آلاف الأسر لتنضم لمن لم يرحلوا جهدًا في خلق واقع بعيد مفقود تركوه زمنًا مع كامل اليقين من تسربه بلا عودة، فإن أعادوا للديار جدرانها التي هدمت فلن يجدوا بين الركام ما خلفوه من الذكريات وشلالات الحنين التي ضاعت للأبد، ومن بين تلك الوجوه الباحثة عن ماضيها عملت آلاف الأيادي الصغيرة للأطفال العائدين تنقب عن ألعابها التي تركتها على الأرفف وفي ساحات اللعب، فلم تجد أقلام الرسم والدفاتر وعجت ساحات اللعب بالقبور وبقايا الرصاص ومخلفات معارك المعتوهين الذين قاتلوا لأجل لا شيء ولم يحصدوا أي شيء، بل أن الأطفال لم يجدوا مدارسهم ورياضهم التي تحول بعضها لدور إيواء أو ثكنة عسكرية أو منصة قناص، واقتات من عشب نجائلها من أضناه الجوع حين زمن الحرب والمسغبة، ولم تنج أشجار المدارس وكنبات الدرس من جشع لصوص الحرب الذين قطعوها لحزم من الأخشاب تباع في الأسواق لمن يطلب نار المواقد، وحيال كل ذلك خرج آلاف الأطفال نحو ساحات اللعب وفي مخزون ذاكرتهم معارك الحرب التي شهدتها براءة أعينهم واختزنتها ذاكرتهم وعادوا لتشكيل ميادين اللعب على ضوء ذلك، فبعد عودة الحياة والنازحين لشوارع الخرطوم اللافت للأنظار ولكنه غارق في اللامبالاة هو منظر الأطفال الذين يصطفون في الطرقات ويلعبون لعبة الحرب بأسلحة هي عبارة عن بنادق خشبية ومدافع ودبابات صنعوها بأيديهم أو قاموا بشرائها من بعض ورش النجارين والحدادين، الذين وجدوا فيها تجارة لدر بعض الدراهم دون أن يعوا أو تعي أسر هؤلاء الأطفال عن أثر هذا التحول وما سيخلفه لاحقًا على سلوك ونفسية هذا الجيل مستقبلًا من تنمية مظاهر العنف والسلوك العدواني، ما يشكل خطرًا على أسرهم والمجتمع بأسره لما تحدثه ألعاب الطفولة من آثار بليغة مستقبلًا وفق مفاهيم ودراسات علم النفس الحديثة على أن اللعب هو وسيلة مهمة وفعالة لإعداد الكائن الحي وتهيئته للعمل الجاد الذي سيقوم به مستقبلًا ويجعله فاعلا في المجتمع.

(2)

هؤلاء الأطفال العائدون من هول التجربة المريرة التي قاسوها بسبب الحرب لم يسلموا من الآثار النفسية التي تخلفها الحرب على الأطفال كالخوف والقلق وإضطراب النوم وفقدان الإحساس بالأمان وغيرها، لذلك فهم وعامة العائدون في حاجة ماسة لدعم نفسي لتجاوز آثار الحرب لكن يبقى الأطفال الفئة الأكثر حاجة، ذلك لضعف قدرتهم على الاحتمال وشدة تاثير التجربة، لذلك تزيد الحاجة لبذل اهتمام أكبر بالأطفال بعد تجربة الحرب خاصة في تهيئة بيئة تمحو عن أخيلتهم أجواء الحرب والعنف حيث يمكن أن تؤدي ألعاب الأسلحة التي انخرطوا فيها وفق الدراسات النفسية في تجارب الدول التي خاضت تجربة الحرب مثل سوريا واليمن وليبيا وغيرها لزيادة وتنامي السلوك العدواني والعنيف، وتقلل من تفاعلهم الاجتماعي والقدرة على الانسجام مع المجتمع بالميل نحو العزلة، وسابقًا أشار الاختصاصيون في وقت السلم لخطورة ألعاب الفيديو التي تقدم محتوى عنيفًا على سلوك الأطفال، وضرورة مراقبة الأسر لأطفالهم وتجنبيهم هذه النوعية من الألعاب والتركيز لجذب انتباههم نحو الألعاب التي تنمي السلوك والمهارات الإبداعية، حيث أن رغبة الطفل وميوله نحو تلك الألعاب تعد مؤشرًا على وجود طاقة زائدة لدى الطفل يكون في حاجة للتعبير عنها ويكون دور الأسرة والمؤسسات التربوية مراقبة وتوجيه تلك الطاقات ليتم التعبير عنها بشكل إيجابي لا يسبب مشاكل للطفولة ويزيد من تنمية مهارات الطفل، وفي تقرير ميداني قصير نشرته قناة الجزيرة عن ألعاب أسلحة الأطفال التي انتشرت في السودان بعد الحرب، عرض التقرير إضافة لنماذج من الورش التي قامت مؤخرًا لصنع هذه الإلعاب عددًا من أولياء الأمور الذين يقبلون على هذه المحال صحبة أطفالهم لشراء بعض الأسلحة الخشبية والمعدنية دون وعي منهم بخطورة الفعل الذي يقومون به وما يمكن أن يخلفه مستقبلًا على سلوك أطفالهم.

(3)

أوضحت دراسة من جامعة (سوينبرن) للتكنلوجيا في أستراليا عام 2010 أن الألعاب ذات المحتوى العنيف تحدث تأثيرًا من العنف والغضب والعصبية على سلوك الاطفال مستقبلًا، كما أجرى عالم علم النفس الاجتماعي البريطاني تشارلز

تيرنر الخبير في الوقاية على سلوكيات الأطفال، تجربة بين عينة أطفال تم تزويدها بألعاب الأسلحة وأخرى بالعاب مختلفة في محاولة الربط بين العنف وألعاب الأسلحة، وكانت النتيجة هي اقتران السلوك المعادي للمجتمع بألعاب الأسلحة بشكل أكبر من أقترانه بألعاب الأطفال الأخرى، كما نشر موقع (فيري ويل فاميلي) تقريرًا مستندًا على عدة دراسات توصلت لارتباط السلوك العدواني للأطفال بممارستهم المتكررة للألعاب الحربية والعنيفة، ويبذل المختصون في علم النفس والتربية لدى جهات الاختصاص في الدول العربية التي تعرضت للحرب في ليبيا واليمن جهدًا لمواجهة السلوك العدواني الذي طرأ على الأطفال جراء تجربة الحرب، حيث لاحظوا تأثيرات تلك الألعاب في الشوارع تقليدًا لتجربة الحرب باستخدام وجمع الأطفال بقايا الأسلحة من الشوارع وصناعة الأسلحة، وتخيل معارك وهمية تحاكي ما شاهدوه على الواقع أثناء اندلاع الحروب، وتقليد العسكر والثوار في القتل وإطلاق الرصاص وقبض الأسرى وما أدت إليه من تغييرات سلوكية تمثلت في ظهور بوادر العنف والتنمر ومشاعر الكراهية بشكل مغاير لمفاهيم التربية المفترضة، وأرجعوا ذلك لمشاهدات الأطفال للحرب على أرض الواقع ومن خلال نشرات التغطية في أجهزة الإعلام ووسائل التواصل، وليس بعيدًا عن الأذهان كم كانت الحرب السودانية بمشاهدها المروعة من قتل وذبح وأسر ومعارك دامية مبذولة على الميديا وفي متناول الجميع بما فيهم الأطفال، التي تحدث أثرًا نفسيًا موازيًا لمشاهدة تلك المعارك على أرض الواقع، والأطفال بما يملكونه من قدرات هائلة على حفظ وتخزين الصور المشاهدة ومدى تأثرهم بها فهم الأقرب لترجمة هذه الخيالات على أرض الواقع بذات الفداحة التي تضمنتها المشاهد المأساوية والعبثية التي شهدتها حرب السودان.

(4)

إن عاتق الإعمار وإعادة الوطن السوداني لا تكمن في بناء البيوت والبنى التحتية وحدها، بل يظل على العواتق عتق أطفالنا عن كل المظاهر غير الإنسانية وغسل أخيلتهم عن كل ما هو غير أخلاقي وإعادة ترسيم مسارح طفولتهم بالأناشيد بدلًا عن الرصاص، وليت واقع الحرب المهولة يصبح تجربة مستفادة للأسر السودانية ليس على الصعيد السياسي وأنظمة الحكم بل على المستوى الاجتماعي، سيما تنشئة الأبناء التي تقوم في مفهوم غالبية الأسر فقط على علف الأطفال وتوفير وجبات الطعام وانعدام الاهتمام بمظاهر السلوك والقيم، حيث أظهرت تجربة نزوح الأسر السودانية خاصة خارج الوطن خللًا كبيرًا وفارقًا في المظاهر السلوكية للطفل السوداني وافتقاده لمظاهر الثقة وحاجته لتنمية منظومة قيمية قادرة على التكيف مع اختلافات الواقع، وسيكون من المستحيل انتشال الطفولة السودانية من براثن العنف والفوضى طالما ظلت سماوات الوطن ترزح تحت غيمة العسكرة والعنف، ويصعب في ظل واقع كهذا حتى على الأسر والمدارس ومنظمات المجتمع المدني أن تساهم في تغيير واقع الطفولة والحد من الظواهر السلبية المتوقعة مستقبلًا، في ظل العنف الذي تصنعه خفافيش الخراب التي تمسك بزمام الوطن، وسيطول أمد العلو للبندقية على أقلام الرصاص وتنعدم مساحات اللعب وميادين الأطفال التي تحولات لمقابر جماعية وسط أحياء السكن.

أفريقيا في الأمم المتحدة:

خمسة أمور تستحق المتابعة في الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة

ملخص

تدخل الجمعية العامة للأمم المتحدة دورتها الثمانين وسط توقعات منخفضة، حيث يغلب عليها طابع عقد الصفقات أكثر من إحداث تغييرات كبرى. الأمم المتحدة تبدو متصلبة وضعيفة التأثير مع تصاعد الحروب في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط، فيما يشارك القادة العالميون بأجندات قومية ضيقة، وهو ما ينعكس مباشرة على الملفات الأفريقية.

ستركز الوفود الأفريقية على ملف الإصلاح المؤسسي، وخاصة مطلب إضافة مقعدين أفريقيين إلى مجلس الأمن وتمويل بعثات السلام بقيادة الاتحاد الأفريقي. لكن الحضور الدبلوماسي للقارة يظل محدودًا، مع تجاهل نسبي للأزمات الأفريقية الكبرى كسودان والكونغو، في مقابل تركيز دولي أكبر على أوكرانيا وغزة، فيما تحاول بعض الدول مثل الكونغو استغلال المناسبة لتسليط الضوء على معاناتها.

تتحرك أفريقيا في ملف المعادن، بشكل جماعي لتعزيز مصالحها في التحول الطاقوي العالمي، عبر مجموعة استراتيجية المعادن الأفريقية التي يقودها رؤساء نيجيريا وكينيا. المبادرات تسعى لتحويل القارة من مجرد مورد للمواد الخام إلى شريك فاعل في الاقتصاد المعدني العالمي، وسط اهتمام متزايد من شركات ومنظمات دولية بهذا القطاع الحيوي.

رغم المزاج التعاملي، تظل أفريقيا مصممة على انتزاع نصيبها العادل من النظام الاقتصادي الدولي. وفد الاتحاد الأفريقي بقيادة محمود علي يوسف سيطالب بتخفيف أعباء الديون، وزيادة التمويل المناخي، وتعزيز الأمن الغذائي، مع توقع مواجهة ضغوط أمريكية ضمن سياسة «أميركا أولًا». وبينما تستمر التحديات، يبقى الطموح الأفريقي حاضرًا في تحويل هذه الدورة إلى فرصة لتعزيز صوت القارة في الساحة العالمية.

بقلم جوليان بيكيت - آفريكا ريبورت

من المتوقع أن يكون النقاش العام رفيع المستوى الذي سيعقد في المنظمة العالمية الأسبوع المقبل حدثًا هادئًا يركز على إبرام الصفقات أكثر من تغيير العالم.

انسى الأجندات الجريئة والتصريحات الكبرى.

إن الأمم المتحدة، في عامها الثمانين، يُنظر إليها بشكل متزايد على أنها مؤسسة متصلبة - إن لم تكن في طور الموت - وغير ذات صلة إلى حد كبير باشتعال الحروب في أوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط.

مع تراجع المساعدات الخارجية وتزايد الشكوك العالمية بشأن التعددية، سوف يفكر العديد من زعماء العالم من منظور قومي ضيق عندما يجتمعون لحضور الأسبوع السنوي رفيع المستوى للجمعية العامة الذي يبدأ يوم الثلاثاء 23 سبتمبر/أيلول في نيويورك.

وفيما يلي خمسة مجالات ذات أهمية خاصة بالنسبة لأفريقيا:

الإصلاح المؤسسي

قبل عام من الآن، دخلت إدارة جو بايدن دورتها الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة بوعد بإضافة المزيد من الأصوات الأفريقية إلى مجلس الأمن، وهو ما عزز سعي الاتحاد الأفريقي الطويل الأمد لتحقيق المزيد من المساواة على الساحة العالمية.

وبعد مرور عام واحد، تبخر هذا الزخم تمامًا.

بدلاً من أن يكون الرئيس الأمريكي الجديد ملتزماً بالتعددية، فإنه ينظر إلى منظومة الأمم المتحدة كأداة لتحقيق المصلحة الوطنية أولاً وقبل كل شيء.

ومع ذلك، تواصل الوفود الأفريقية العمل على تحقيق أولوياتها.

ومن المتوقع أن تناقش لجنة رؤساء الدول والحكومات العشر التابعة للاتحاد الأفريقي صياغة موجزة بشأن إضافة عضوين أفريقيين إلى مجلس الأمن .

وتشمل الأولويات الأخرى تأمين التمويل والدعم المتوقع لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي، على الرغم من المعارضة الصامتة من جانب بعض اللاعبين الأفارقة ذوي النفوذ الذين ليسوا راغبين في تحمل تكاليف البعثات المستقبلية.

يوفر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2719، الذي اعتمده في ديسمبر/كانون الأول 2023، إطارًا لتمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من خلال المساهمات المقررة من الأمم المتحدة.

الضوء على الدبلوماسية

ومن المتوقع أن يكون اجتماع هذا العام خفيفًا نسبيًا في ما يتعلق بالدبلوماسية الأفريقية، سواء على المستوى الثنائي أو فيما يتصل بالصراعات الكبرى.

في حين سيخاطب الرئيس دونالد ترامب الجمعية العامة على الرغم من الشائعات التي تشير إلى أنه قد يتغيب عن الاجتماع بالكامل، إلا أنه لم يعقد سوى 10 اجتماعات ثنائية، وفقًا لمسؤول ضغط مقرب من البيت الأبيض - ولا يوجد أي منها مع زعيم أفريقي .

لدى وزير الخارجية ماركو روبيو 15 لقاء ثنائيًا، مع وجود إفريقي واحد فقط: الرئيس الكيني ويليام روتو .

في هذه الأثناء، كانت البعثة الأمريكية نفسها في حالة من الفوضى إلى حد كبير، إذ كان يديرها مبعوثون بالوكالة، بينما كان مرشحا ترامب لمنصب السفير (مستشار الأمن القومي المقال مايكل والتز) ونائب السفير (مذيعة فوكس نيوز السابقة تامي بروس) ينتظران تأكيد مجلس الشيوخ. ولم يُثبت تعيين والتز إلا اليوم، في الوقت المناسب تمامًا لأسبوع رفيع المستوى.

« شكرًا لك أيها الرئيس ترامب ومجلس الشيوخ الأمريكي على ثقتكم بنا لجعل الأمم المتحدة عظيمة مرة أخرى #MUNGA «، كتب والتز على X.

في حين أن الحروب في غزة وأوكرانيا - بما في ذلك الدعوات إلى الاعتراف بدولة فلسطينية - ستحظى بقدر كبير من الاهتمام، فإن الصراعات الأفريقية تظل مجرد فكرة ثانوية .

ترددت شائعات حول عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن السودان في أعقاب بيان الرباعية الصادر في 12 سبتمبر (الولايات المتحدة ومصر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة)، الذي دعا إلى هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر، لكن التفاصيل لا تزال غامضة.

ويقول كاميرون هدسون، وهو مسؤول أميركي سابق يعمل الآن في مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية في واشنطن: «إن قيمة الجمعية العامة للأمم المتحدة تكمن في تسليط الضوء على تلك الأحداث التي لم تحظَ بالقدر الكافي من الدراسة».

«لقد كانت هذه مأساة السودان طوال الوقت - الاتفاق على ضرورة وجود شيء ما، ولكن لم يحدث شيء».

ومن المتوقع أيضًا أن تتم على هامش الجمعية العامة بذل جهود لإصلاح العلاقات بين دول الساحل الانقلابية - مالي والنيجر وبوركينا فاسو -

وشركائها السابقين في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (إيكواس).

وفي الوقت نفسه، من غير المرجح أن تحظى الأزمة المستمرة في شرق الكونغو بقدر كبير من الاهتمام، مع عدم اهتمام إدارة ترامب بلفت الانتباه إلى القيود التي تفرضها مبادرة السلام، ومن المتوقع أن يتخطى الرئيس الرواندي بول كاغامي الإجراءات بالكامل.

مع ذلك، عازمًا على عدم إضاعة فرصة تولي جمهورية الكونغو الديمقراطية منصب نائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا العام، سيلقي الرئيس فيليكس تشيسكيدي يوم الاثنين كلمةً في فعالية جانبية بعنوان «ثلاثون عامًا من النزاعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية: دعوة للاعتراف بالإبادات الجماعية المنسية أو المتجاهلة، من أجل الحقيقة والعدالة». تُنظّم هذه الفعالية بعثة جمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة، واللجنة المشتركة بين المؤسسات لمساعدة الضحايا ودعم الإصلاحات (CIA-VAR)، والصندوق الوطني لتعويض ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات والجرائم ضد السلام والأمن الإنساني (FONAREV). وتُعدّ هذه الفعالية جزءًا من جهود الكونغو لتسليط الضوء على مفهوم «الجينوكوست»، وهو مصطلح يُستخدم للإشارة إلى الإبادة الجماعية الكونغولية المرتكبة لأسباب اقتصادية.

الأفارقة يأخذون زمام المبادرة في مجال المعادن

من تطوير شراكة استراتيجية المعادن بقيادة الغرب إلى الكشف عن المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة في العام الماضي لاستكشاف واستخدام ما يسمى «المعادن الحيوية»، كان التعدين - وخاصة في أفريقيا - موضوعًا أساسيًا للنقاش خلال الجمعيات العامة الأخيرة.

وفي هذا العام، يتولى الأفارقة زمام المبادرة.

في يوم الاثنين، سيعقد الرئيسان النيجيري بولا أحمد تينوبو والكيني روتو اجتماعًا للمدعوين فقط لمجموعة استراتيجية المعادن الأفريقية (AMSG) على هامش الجمعية العامة.

تم إطلاق AMSG في يناير 2024 من قبل وزراء التعدين والمعادن الأفارقة في منتدى المعادن المستقبلية في الرياض، ومقرها كمبالا «مكرسة لتعزيز المصالح الاستراتيجية لأفريقيا في قطاع المعادن، وتعزيز التعاون بين الدول الأفريقية لضمان أن تلعب القارة دورًا مركزيًا في التحول العالمي في مجال الطاقة».

وتصف الطاولة المستديرة التي ستعقد يوم الاثنين نفسها بأنها «أداة نفوذ قارية وإعلان بأن أفريقيا لن تكون بعد الآن موردًا سلبيًا للمواد الخام بل ستكون شريكًا في هندسة الاقتصاد المعدني العالمي الجديد».

ومن بين المتحدثين الآخرين الأمين العام لمجموعة AMSG موسى مايكل إنجادو، ووزير المعادن النيجيري أولاديلي آلاكي، ونائب الرئيس الغامبي محمد جالو، ونائبة الرئيس الأوغندية جيسيكا إيبيل ألوبو.

تستضيف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

(DFC) حدثها الخاص الذي يركز على المعادن بالشراكة مع مؤسسة التمويل الأفريقية (AFC)، وهي الممول الرئيسي لممر لوبيتو الذي يربط زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية بالساحل الأنغولي.

وعلى الجانب غير الحكومي، يستضيف المجلس الأطلسي منتدى الطاقة الأفريقي يوم الثلاثاء 23 سبتمبر/أيلول، مع الرئيس الموزمبيقي دانييل فرانسيسكو تشابو ، وجاي روبرت لوكاما، رئيس شركة التعدين جيكاميتيس في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وسيحضر الحدث أيضًا ريجي سينغ، القائم بأعمال مساعد وزير الخارجية الأمريكي للطاقة والمعادن الحيوية.

ستستضيف حملة ONE ومركز أفريقيا حدثًا رفيع المستوى يوم الاثنين حول تحويل مستقبل أفريقيا: إضافة القيمة في المعادن الخضراء الحيوية.

صنع الصفقات

ومن المتوقع أن يحضر الجمعية العامة في نيويورك نحو 10 آلاف شخص، وهي توفر فرصة فريدة للمشاركة التجارية.

وسوف يقوم المستشار الكبير لترامب في الشؤون الأفريقية وصانع الصفقات مسعد بولس بجولة في المنطقة، حيث يعقد اجتماعات خاصة بينما يحضر أيضًا فعاليات عامة مثل مؤتمر سيمافور «المليارات الثلاثة القادمة» يوم الأربعاء 24 سبتمبر.

في يوم الاثنين، يعقد المجلس المؤسسي لأفريقيا، الذي يعقد القمة السنوية للأعمال التجارية بين الولايات المتحدة وأفريقيا، منتدى استثماري كيني أمريكي مع هيئة الاستثمار الكينية وتحالف القطاع الخاص الكيني.

ومن المتوقع أيضًا أن تستضيف غرفة التجارة الأمريكية اجتماعًا مغلقًا مع كينيا.

وتأتي هذه الارتباطات بعد أن قام وزير التجارة الكيني لي كينيانجوي بزيارة واشنطن الشهر الماضي لعقد اجتماع مع الممثل التجاري الأميركي جيميسون جرير، تلتها في وقت سابق من هذا الشهر زيارة وفد من جمعية مصنعي ومصدري الملابس الكينية (كاميا) للضغط من أجل تجديد مخطط الإعفاء من الرسوم الجمركية بموجب قانون النمو والفرصة في أفريقيا (أغوا) .

تعقد وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار النيجيرية يوم الاستثمار النيجيري 2025 يوم الاثنين.

وسيُشرف الرئيس تشيسكيدي على حفل «الاستثمار في جمهورية الكونغو الديمقراطية» وطاولة الأعمال المستديرة يوم الثلاثاء 23 سبتمبر، والذي سيُسلّط الضوء على المعادن الاستراتيجية والابتكار.

القتال مستمر

ورغم المزاج التعاملي السائد في الوقت الراهن، فإن أفقر قارات العالم تظل موحدة إلى حد كبير في رغبتها في الحصول على ما تراه نصيبها العادل من الاقتصاد العالمي.

ولتحقيق هذه الغاية، سيقود رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي الجديد محمود علي يوسف وفدًا رفيع المستوى إلى نيويورك للقتال من أجل الأولويات الأفريقية، بما في ذلك «التنمية المستدامة، وحقوق الإنسان، وتمكين الشباب والنساء، والصحة وتغير المناخ».

تتضمن التفاصيل ما يلي:

إحراز تقدم في تخفيف أعباء الديون بعد انعقاد قمة تمويل التنمية في إشبيلية

زيادة الأمن الغذائي والمساعدات الإنسانية في مواجهة التخفيضات الهائلة في المساعدات الخارجية

تعزيز وعود تمويل المناخ قبل مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP30 الذي سيعقد في نوفمبر/تشرين الثاني المقبل في بيليم بالبرازيل.

وفي خضم التساؤلات المستمرة حول فعالية الاتحاد الأفريقي، خرج وزير الخارجية الجيبوتي السابق بقوة في قمة الأعمال الأمريكية الأفريقية في لواندا، أنجولا، معلنا: «لا يمكننا قبول حظر التأشيرات ، ولا يمكننا قبول التعريفات الجمركية المؤسفة التي لا علاقة لها بقواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية».

ومن المحتمل أن تشهد الجمعية العامة للأمم المتحدة المزيد من التبادلات الحادة مع الولايات المتحدة، حيث من المتوقع أن تدفع إدارة ترامب نحو نهج «أميركا أولًا» في التعامل مع الهجرة العالمية، الذي يتضمن الحد من الحق الدولي في اللجوء مع الاستمرار في الضغط على الدول الأفريقية وغيرها من الدول النامية لاستقبال المرحلين من الولايات المتحدة .

وفي الوقت نفسه، سيقدم مسؤولون حكوميون أفارقة وقادة أعمال، خلال عشرات الفعاليات الجانبية، حججهم لصالح زيادة الاستثمارات في كل شيء بدءًا من الذكاء الاصطناعي إلى الصحة العالمية.

الفِجّــة

عثمان يوسف خليل

ملخص

يتناول المقال تعبيرًا سودانيًا دارجًا هو «شعرة جلدي كلّبت»، الذي يُستخدم للتعبير عن الفرح المفاجئ وما يرافقه من إحساس بالنمنمات وانتفاش الشعر في الجسد. الكاتب ينطلق من هذه الظاهرة لطرح تساؤل حول تفسيرها العلمي، لكنه يعرّج في الوقت نفسه على خفة الدم السودانية في توصيف الأحوال.

يتوقف الكاتب عند كلمة «كلّبت» محاولًا تفكيك معناها، متسائلًا إن كان لها علاقة بكلمة «كلب»، قبل أن يوسع الدائرة ليشير إلى غرابة وخصوصية بعض التعابير الشعبية السودانية. هذه التعابير، كما يوضح، تحمل محنًا وطرائف تجعلها مادة خصبة للتندر والتأمل.

يدخل الكاتب في مساحة من الدعابة اللغوية، حيث يتساءل عن جدوى عبارة «شعرة جلدي» بينما الواقع أن الشعر كثير وليس شعرة واحدة، ولماذا يقتصر التعبير على شعر الجلد دون شعر الرأس. هذه التساؤلات تضيف روحًا ساخرة خفيفة على النص.

يضع في النهاية كل ذلك ضمن سياق أوسع من الحنين والاعتزاز بالقاموس الشعبي السوداني، الذي يمثل مرجعية مشتركة بين أبناء الوطن. عبر لغة تجمع بين الطرافة والتساؤل، يقدّم النص مزيجًا من الفكاهة والهوية الثقافية.

عندما يفرح الواحد منا تظهر له حبيبات في ذراعيه ورجليه ويشعر بنمنمات لذيذة، وزيادة على كل ذلك ترى شعره اتنفش وهنا بيت القصيد.. سألتني كيف؟ أيوا؛ أقول ليك قول، أصله عندنا في هذه الحاله، بقول الواحد منا (لّمن شعرة جلدي كلّبت) لمن اتفاجأ بخبر سعيد.. فهل هناك يا ترى تفسير علمي لهذه الحالة؟

كدى يا جماعة الخير خلونا نحنا نشوف كلمة كَلّبت دي معناها شنو واوع تكون معناها مستلف من كَلْب.. أصله أهلنا السوادنة ديل عندهم كمية محن تمحن.. وعلى هذا المنوال بنلقى أمثلة كثيرة، لو أردنا أن نوردها هنا لأوردتنا في ستين داهية، وبعدين معاك!! هم الدواهي ديل ليه عملوهن ستين؟ مش كفاية داهية واحدة، ولا ياها الفلاحة زاتا يا دكتور عبد الباقي، على فكرة عبد الباقي ده رجل (بحاتة) ومهووس متل صاحبكم في الجري ورا محن أهلنا في جزيرة الخير، والأهم أننا هنا نتشارك في مرجعيتنا من قاموس تلك الرقعة من الأرض الطيبة ونحاول أن نغوص في سواحلها بحثاً عن الأصداف، وأهلنا هناك بقولو العِرق دسّاس، هنا أقول ليكم قول (شعرة جلدي كلّبت) وعندي استفسار ليه علمونا نقول شعرة وهو أصلاً شعر كتير بعدين كمان ليه شعرة جلدي وما شعر راسي؟ ولا الراس المسكين ده ما بكلّب..

المملكة المتحدة

الإتحاد الافريقي .. بيع الحجارة في سوق المحاصيل

ملخص

مع استمرار الحرب وتفاقم الكارثة الإنسانية، يعود الاتحاد الأفريقي مجددًا إلى خط الأزمة السودانية عبر الدعوة لمشاورات جديدة في أديس أبابا مطلع أكتوبر، بمشاركة قوى مدنية وسياسية، بهدف تهيئة أرضية لحوار سوداني-سوداني يقود إلى انتقال سياسي ونظام دستوري مدني.

تتزامن الخطوة مع موقف الآلية الرباعية (أمريكا، السعودية، الإمارات، مصر) الداعية لهدنة إنسانية ثلاثة أشهر تمهد لوقف دائم لإطلاق النار وانتقال بقيادة مدنية، فيما رحب الاتحاد الأفريقي و«إيقاد» بهذه المبادرات، وأكدا رفض الحل العسكري والدعم الخارجي للمتحا ر بين .

لكن الانتقادات لم تغب، إذ يرى محللون أن الاتحاد الأفريقي فقد تأثيره العملي ويهدر وقت السودانيين، بينما ترفض قوى مدنية مثل التيار الثوري الديمقراطي الطريقة التي صُممت بها الدعوة بمعزل عنهم، وتطالب بعملية شفافة تربط بين معالجة الكارثة الإنسانية والحوار السيا سي .

عبرت قوى أخرى عن تحفظات على حضور الاجتماعات دون معرفة أجندتها أو المشاركين فيها. وبينما تستمر الحرب منذ أبريل 2023 مخلفة عشرات الآلاف من القتلى وملايين النازحين، يبقى التحدي الأساسي هو بناء عملية سياسية جادة تستجيب أولاً للأزمة الإنسانية وتضع أساسًا لسلام عادل ودائم.

مع تطاول أمد الحرب وتفاقم المعاناة الإنسانية، يعيش السودان على شفير الهاوية دون أمل يلوح في الأفق لوقف نزيف الدم، وتقسيم البلاد إلى جزر معزولة تحت سطوة السلاح دون شرعية أو ضمانات للمساءلة.

وفي خطوة جديدة لإيجاد مقاربة سياسية لإنهاء الوضع المتأزم، يعتزم الاتحاد الأفريقي وشركاؤه إجراء جولة جديدة من المباحثات مع القوى السياسية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا، في الفترة من 6- 10 أكتوبر المقبل لتعزيز وحدة الصف السوداني، وتهيئة الأرضية لحوار سوداني- سوداني شامل وانتقال سياسي يقود إلى نظام دستوري مدني.

يقول المتحدث الرسمي باسم التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، بكري الجاك، لـ«أفق جديد»: إن «دعوة الاتحاد الأفريقي تشمل مجموعات مدنية وسياسية، وإيقاف الحرب بدءًا من وقف إطلاق النار ووقف العدائيات يتطلب قبول وموافقة والتزام الأطراف المتحاربة».

وفي 14 سبتمبر الجاري رحب الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية المعنية بالتنمية «إيقاد»، بمقترحات قدمتها الولايات المتحدة والسعودية والإمارات ومصر لتسوية النزاع في السودان.

وقال الاتحاد الأفريقي ومنظمة الإيقاد، في بيان مشترك، إنهما تلقيا «باهتمام بالغ بيان الآلية الرباعية بشأن الصراع في السودان».

وأوضحت المنظمتان في بيان مشترك أن المشاورات تهدف لتعزيز وحدة الصف السوداني، وتهيئة الأرضية لحوار سوداني-سوداني شامل وانتقال سياسي يقود إلى نظام دستوري مدني، ونبها إلى تطلعهما للتعاون مع الرباعية في السعي لإنهاء الحرب وإعادة السودان إلى الحكم الدستوري المدني.

وأشارا إلى أنهما يرحبان بالدعوة إلى توفير الوصول الإنساني وحماية المدنيين، وإقرار هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر تُنفذ عبر منبر جدة كخطوة أولى نحو وقف دائم للأعمال العدائية، إضافة إلى إطلاق عملية انتقالية بقيادة مدنية مع ضمان الشرعية والمساءلة.

وأوضح القيادي في الكتلة الديمقراطية مبارك أردول، في حديثه لـ«أفق جديد»، تسلمهم دعوة رسمية من الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية «إيقاد» لحضور جولة مشاورات مع القوى المدنية في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا.

ودعت الآلية الرباعية، التي تضم أمريكا ومصر والسعودية والإمارات، مؤخرًا إلى هدنة إنسانية لمدة ثلاثة أشهر تقود إلى وقف دائم لإطلاق النار، يعقبها إطلاق عملية انتقالية تُستكمل خلال 9 أشهر على أن تفضي إلى تشكيل حكومة مدنية.

واشترطت الآلية عدم سيطرة الأطراف المتحاربة على العملية الانتقالية، مع إبعاد الجماعات المرتبطة بجماعة الإخوان المسلمين عنها.

بالنسبة إلى الكاتب والمحلل السياسي، أنور سليمان، فإن الاتحاد الأفريقي وبعد أن فشل في مسار السلم والأمن عبر العمل مع المتقاتلين مباشرة، وفشل في الضغط على سلطة الأمر الواقع التي يقودها قائد الجيش السوداني عبد الفتاح البرهان، أخذ يلهو فيما سماه مسار سياسي، وحتى هذا المسار فإن كبار موظفي الاتحاد الأفريقي يتصورون أن أهم اللاعبين فيه هم التيارات الموالية لقائد الجيش أسوة بالتيار المدني المنقلب عليه في أكتوبر 2021.

وأضاف سليمان في حديثه لـ«أفق جديد»: «في حين أنه ما من مسار سياسي موالٍ للانقلاب أو الحرب إنما أشخاص مستفيدين من الانقلاب والحرب، وتحاول سلطة الأمر الواقع تخليق تيار سياسي في معامل المخابرات والاستخبارات العسكرية حول تلك الشخصيات».

وذكر مجلس السيادة السوداني في بيان، إن قرار الحرب بيد الشعب السوداني؛ فيما اشترطت وزارة الخارجية احترام سيادة البلاد وشرعية المؤسسات القائمة في التجاوب مع أي مقترحات، مشددة على أن مستقبل الحكم يُحدد بواسطة توافق وطني تسعى إليه الحكومة الحالية.

وأوضح المحلل السياسي أنور سليمان، أن «الاتحاد الأفريقي يهدر زمنه وزمن السودانيين في أزمتهم هذه ويتظاهر بأنه يقوم بعمل ما، فيما هو في الواقع خارج دائرة التأثير تمامًا».

وأضاف: «يظن الاتحاد الأفريقي كما البعض أن كرت إعادة تفعيل عضوية الحكومة السودانية أفريقيًا يمكن أن يجعل للاتحاد دورًا مهمًا وفاعلًا، لكن لا تعليق ولا إعادة تفعيل عضوية السودان يمكن أن تحدث فارقًا على واقع المأساة السودانية.

وجدد الاتحاد الأفريقي ومنظمة «إيقاد» رفضهما القاطع للدعم العسكري والنفوذ المتطرف، وذكرا أن موقف الآلية الرباعية يتماشى مع خارطة الطريق التي وضعها الاتحاد والإيقاد من أجل تحقيق السلام في السودان، وأبديا استعدادًا للعمل في شراكة مع الآلية والسودانيين لإنهاء الحرب وحماية سيادة البلاد ووحدتها وتعزيز الانتقال السياسي بقيادة مدنية.

وأضافا: «يؤمن الاتحاد الأفريقي وإيقاد بأنه لا حل عسكريًا للأزمة السودانية. كما تتطلع المنظمتان

الأفريقيتان إلى التعاون مع الرباعية في سعيها لإنهاء الحرب وإعادة السودان إلى حكم دستوري بقيادة مدنية».

وقال البيان المشترك إن الاتحاد والإيقاد وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي سيعقدون جولة جديدة من المشاورات مع الجماعات المدنية السودانية في أكتوبر المقبل.

وأوضح أن المشاورات تهدف إلى تعزيز الوحدة بين السودانيين، وإعداد الأرضية لحوار سوداني-سوداني شامل، والانتقال السياسي إلى نظام دستوري بقيادة مدنية.

ورغم الجهود الحثيثة لدعوة كل القوى المدنية في المشاورات، إلا أن المكتب القيادي للتيار الثوري الديمقراطي الذي يقوده ياسر عرمان، قال إن دعوة الاتحاد الأفريقي وشركائه صممت بمعزل عن الأطراف السودانية، وبمعزل عن معالجة الكارثة الإنسانية وحماية المدنيين وبيان الرباعية يجب أن يوظف لعملية جديدة لا بإعادة حوار سلام روتانا.

وأوضح المكتب القيادي في بيان تلقته «أفق جديد»، أن الدعوة المرسلة من الاتحاد الأفريقي و«إيقاد» والجامعة العربية والأمم المتحدة، للمشاركة في اجتماع يعقد بأديس أبابا في الفترة من 6 – 10 أكتوبر القادم لم يشرك الأطراف في تصميمها وتحديد من يحضر والاتفاق على أجندتها، وهي لا تبدأ من بيان الرباعية بل تبدأ من محطة قمة جامعة الدول العربية الأخيرة في بغداد، بل أبعد من ذلك من اجتماع أطراف سلام روتانا بالخرطوم، ولأهمية الاتحاد الأفريقي وشركائه يجب إعادة النظر فيها، وذلك يستدعي حوارًا شفافًا وعميقًا مع القوى المدنية الديمقراطية يشمل تصميم العملية والمشاركين والأجندة وكيفية ربط ومعالجة الكارثة الإنسانية وحماية المدنيين، وهي قضية السودان الأولى، ومدخله نحو السلام العادل الذي يعالج الشأن الإنساني والسياسي كحزمة واحدة.

وأضاف: «الرياح التي دفع بها بيان الرباعية في أشرعة السلام يجب أن توظف وفق محتوى بيان الرباعية بعيدًا عن المبادرات التي لم تنجح بالأمس مثل محاولة سلام روتانا».

بينما أكد رئيس قوى الحراك الوطني التيجاني سيسي أنه من الصعب مشاركة القوى الوطنية في الاجتماعات التحضيرية للحوار السوداني-السوداني المزمع عقدها في أديس أبابا في السادس من أكتوبر المقبل تحت مظلة الاتحاد الأفريقي.

وقال سيسي في تصريحات إعلامية، إن القوى الوطنية السودانية لديها تحفظات على الدعوة والطريقة التي قدمت بها من قبل الاتحاد الأفريقي.

وأضاف: «من الصعب جدًا أن نحضر لقاء لم نشارك في وضع أجندته، ولم نعلم من هم المشاركون فيه، ولا الطريقة ولا المنهج الذي سيُدار به». وتابع «سنستفسر الاتحاد عن كل هذه الأمور أولًا، وإذا لم يكن الرد مقنعًا فلن نذهب لحضور هذه الاجتماعات».

ومنذ منتصف أبريل 2023، يشهد السودان حربًا بين الجيش وقوات «الدعم السريع»، خلّفت أكثر من 20 ألف قتيل ونحو 15 مليون نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدر بحث لجامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفًا.

سلام الكيزان.. خراب وطن وتمكين!

بثينة تروس

ملخص

يستعرض المقال عقلية الكيزان الذين يرون في الحرب خلاصهم، بينما يعاني الشعب الجوع والمرض والتشرد، في وقت يُنعم فيه المخلوع البشير برعاية ورفاهية في مروي، وتمنع حكومة بورتسودان حتى وسيلة التواصل الوحيدة للمواطنين.

تذكّر الكاتبة بتاريخ الحركة الإسلامية منذ انقلاب 1989، وكيف جعلت مشروعها قائمًا على التمكين والسيطرة، ولو كان الثمن تمزيق السودان وإذلال شعبه. السلام بالنسبة لهم تهديد وجودي لا خيار وطني.

تؤكد أن الإسلاميين لتبرير الحرب، يرفعون شعارات «الكرامة والجهاد» لكن خلفها أهداف بائسة لإخفاء فشل المشروع الحضاري وتوسيع عسكرة المجتمع وتكوين المليشيات. بينما جوهر الإسلام هو العدل والسلام، وهم الذين فرّطوا في الأعراض والسيادة.

السلام الحقيقي، كما تؤكد الكاتبة ، ليس ضعفًا ولا خيانة، بل قرار وطني شجاع لإنقاذ السودان من الانهيار. أما استمرار الحرب فمصلحة للكيزان وحدهم، ولن يتحقق السلام إلا بوعي شعبي يجتمع على إنهاء الحرب وبناء وطن بالعدالة لا بالبندقية.

في حرب العجائب التي يعاف فيها الكيزان السلام، بينما ملايين السودانيين يطحنهم الجوع والمرض والشتات، يتمتع المخلوع البشير، في منتجع بمدينة مروي، برعاية إخوانه، محاطًا بخدمات الإنترنت والصحة والرياضة ووسائل التواصل، وفي المقابل، حكومة بورتسودان أوقفت خدمات مكالمات الواتساب عن المواطنين، رغم أنها نافذتهم الوحيدة للاستغاثة، والتواصل، وطلب العون الأسري في ظل الحرب! هذا هو اختصار عقلية تنظيم الكيزان الذي يستهين بحياة الناس ويقدّم الولاء للتنظيم على حساب الوطن. فمن يتتبع مسيرة الإسلاميين في السودان خلال ثلاثين عامًا من حكمهم، لا يستغرب هذا الانحطاط السياسي والأخلاقي، ولا عجب أن يكون السلام بالنسبة لهم خطرًا وجوديًا لا رغبة وطنية. إذ كيف ينتظر ممن أنكروا علاقتهم بانقلاب 1989 أول أمره، ثم أنكروا علاقتهم بالحرب الحالية بلا حياء، رغم أن قياداتهم توجه غرف العمليات الحربية، ومنصات الإعلام، وصفحات التحريض لكتائب الجهاد الإلكتروني أن يجدوا في استمرار الحرب مخرجاً.

ومن يرصد بحياد تخبط حكومة بورتسودان الانقلابية، مستصحباً مسيرة الحركة الإسلامية خلال ثلاثين عامًا من حكمهم، لا يستغرب هذا الانحطاط السياسي والأخلاقي، ولا عجب أن يكون السلام بالنسبة لهم خطراً وجودياً لا رغبة وطنية، وتصريحات مثل (يا سودان بفهمنا، يا مافي سودان) و(يا الوطني يا الفوضى) لم تكن زلات لسان، بل اختصار دقيق لعقلية الحركة الإسلامية منذ انقلابها، عندما أعلنت بوضوح مشروعها لإعادة (صياغة الإنسان السوداني). تلك الصياغة التي لم تكن يومًا لصالح الوطن، بل لخدمة مشروع التمكين، وبناء منظومة أمنية واقتصادية تعزز هيمنة التنظيم الإخواني العالمي، ولو كان الثمن هو تمزيق السودان، إذلال شعبه، وإراقة دماء شبابه في حروب عبثية.

الشاهد أنهم حين يعجزون عن قبول خيار السلام يلجأون إلى شعارات حرب الكرامة، ويتم تغليفها بأنها جهاد ضد مؤامرات الغرب على الإسلام وحماية للعرض، لكن خلف هذه الشعارات، لا توجد إلا أهداف بائسة لإخفاء فشل المشروع الحضاري الإسلامي، وتبرير عسكرة وإخضاع المجتمع، وتكوين مزيد من المليشيات التي تحفظ لهم السلطة، لأن الإسلام الذي يحتكرون السلطة باسمه، أصله العدل والسلام والمصالحة، بل يحض عليه في هذه الأوضاع (وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا)، أما قرية الثأر للأعراض يكفيهم عاراً أنهم الذين ابتدعوا ومليشيات الدعم السريع وظيفة لهتكها (اختصاصي اغتصاب)!

وللذين تأبى أنفسهم وقف الحرب، بدعوى أن ذلك تفريط في سيادة الدولة تحت إرهاب الكيزان، نقول إن السلام ليس أمنية. بل قرار شجاع ووطني، من أجل الحفاظ على سيادة الوطن وإنقاذه من التمزق، وحماية أجيال تُحرم من التعليم، ومن الصحة، ومن أبسط حقوق الحياة، هذا هو جوهر الوطنية، ويبدأ من الاعتراف بأن من يديرون هذه الحرب لا يريدون إيقافها، وهم من فرط في السيادة الوطنية وباعها بالرخيص للعملاء، وأن في استمرار الحرب خلاصهم، ونجاتهم من تحمل تبعات جرائمهم، وتمكينهم من العودة للسلطة تحت لافتات جديدة.

كل مبادرة لوقف الحرب يجهضها الإسلاميون، لأنهم يرون في دعاوى الجهاد من أجل الكرامة وسيلة للبقاء، لا وسيلة للنجاة. يُسقطون مفهوم الوطنية لصالح التمكين، ويستبدلون الجيش بالمليشيات المهووسة، ويزرعون الفتن القبلية، ويشيطنون كل دعوة للحل السلمي على أنها هزيمة أو خيانة. إن الوطن أقدس من أن يُضحّى به من أجل سلطة أو تنظيم. والشعب السوداني يستحق سلامًا حقيقيًا، لا سلامًا بفهم الإخوان. لأن الحرب ليست قدرًا، والسلام ليس منّة من الطغاة؛ بل هو وعي شعبي بأن الأوطان تُبنى بالعقول لا بالبندقية، وبالعدالة لا بالولاء الأعمى. وما لم يتحرر الوعي، ويجتمع الرأي العام للقوى المدنية على صعيد واحد حول ضرورة إنهاء الحرب، ستظل البنادق تكتب مستقبل السودان.

للفشل الامريكي في افريقيا أكثر من وجه

ملخص

تعود إدارة ترامب إلى نهجها الأمني القديم في أفريقيا، عبر زيادة تبادل المعلومات الاستخباراتية والدعم العسكري للمجالس العسكرية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر. الهدف المعلن هو مواجهة النفوذ الروسي والصيني وضمان الوصول إلى المعادن، لكن التجربة السابقة تؤكد أن هذا النوع من الدعم لم ينجح في وقف التمرد الجهادي.

تعيش منطقة الساحل في دوامة العنف منذ عقدين، حيث فشلت العمليات الفرنسية والأمريكية في استئصال الجماعات المتشددة. الانقلابات العسكرية التي أطاحت بالحكومات المدنية بين 2020 و2023 استندت إلى خطاب السيادة، لكن السياسات القاسية للجيوش أججت بدلاً من أن تضعف التمرد، لتفقد الدول سيطرتها تدريجيًا على أراضيها.

أثبتت محاولات القوى الخارجية من فرنسا إلى روسيا عجزها عن معالجة جذور الأزمة، التي تعود إلى الهشاشة البنيوية للدول ومظالم اجتماعية واقتصادية عميقة. القتل المستمر لقادة الجهاديين لم يوقف تمدد العنف، بل استمر المقاتلون الشباب في استقطاب الأنصار وشن الهجمات وفرض الحصار على المدن.

رهان ترامب على تأمين المعادن قد يصطدم بالتوجهات السيادية للأنظمة العسكرية، التي تسعى إلى إحكام قبضتها على الموارد. ومع غياب مراجعة جادة لإخفاقات الماضي، قد تعود واشنطن ببساطة إلى إعادة إنتاج سياسات أمنية فاشلة، تخدم مصالح الحكومات والجيوش أكثر مما تلبي احتياجات شعوب الساحل.

إن زيادة المساعدات العسكرية الأميركية لمجالس الساحل لن توقف العنف المتطرف - بل قد تزيده سوءًا

أليكس ثورستون
19 سبتمبر 2025

أفادت التقارير أن إدارة ترامب تزيد من تبادل المعلومات الاستخباراتية والدعم العسكري للدول الخاضعة للحكم العسكري في مالي وبوركينا فاسو والنيجر، وذلك في إطار عمل تبادلي يهدف إلى تعزيز وصول الولايات المتحدة إلى المعادن الأساسية، وفي الوقت نفسه، إلى مواجهة النفوذين الروسي والصيني في أفريقيا. وقد يجد نهج الإدارة صدىً في باماكو وواغادوغو ونيامي، وكذلك لدى بعض العناصر المتشددة في جهاز الأمن القومي في واشنطن. ومع ذلك، من غير المرجح أن يُحدث هذا الدعم المعزز فرقًا ملموسًا في مكافحة التمرد في منطقة الساحل المضطربة.

عانت دول الساحل الوسطى من نشاط جهادي منذ مطلع الألفية، وقد منح تمرد شمال مالي عام 2012 الجهاديين دورًا أكبر في المنطقة. في البداية، نجحت عمليات مكافحة الإرهاب الفرنسية المكثفة بين عامي 2013- 2022 في صد الجهاديين. ولكن، ابتداءً من عام 2015، امتد التمرد من شمال مالي إلى المناطق الوسطى من البلاد، ثم إلى بوركينا فاسو والنيجر، وامتد في النهاية إلى بنين وتوغو وكوت ديفوار (مع أن كوت ديفوار حققت نجاحًا محدودًا في كبح جماح زخم الجهاديين هناك).

مع تفاقم انعدام الأمن في المنطقة، بدا القادة المدنيون في منطقة الساحل في حيرة من أمرهم، بينما ردّت الجيوش الوطنية بعمليات قاسية وغير متسقة، أجّجت التعبئة الجهادية بدلًا من أن تقوّضها. وأدى تفاقم انعدام الأمن وخيبة أمل المواطنين الواسعة النطاق في قادتهم المدنيين إلى سلسلة من الانقلابات بين عامي 2020 و2023.

شددت الأنظمة العسكرية التي تولت السلطة على رسالة السيادة الوطنية والتمكين، التي تضمنت طرد القوات الفرنسية، وتحدي شروط استخراج الموارد من قبل الشركات متعددة الجنسيات، وتصعيد الحملات العسكرية ضد الجهاديين. وقد أثارت رسالة «السيادة» حماسة العديد من المواطنين في منطقة الساحل وخارجها، مما منح الأنظمة العسكرية شعبية واسعة، إلا أن تطبيقها في مكافحة التمرد كان كارثيًا: فقد تصاعد العنف، وفقدت مالي وبوركينا فاسو على وجه الخصوص السيطرة تدريجيًا على أراضيهما الوطنية. وقد أبرزت سلسلة من الهجمات المنسقة في غرب مالي في الأول من يوليو/تموز توسع وتكثيف العنف الجهادي في معظم أنحاء البلاد.

يُلقي بعض المُعلّقين باللوم على ما يُفترض أنه «فراغ أمني» في حالة عدم الاستقرار التي تفاقمت تحت أنظار المجالس العسكرية. ومع ذلك، فإن رحيل القوات الفرنسية (وتعليق أشكال مُختلفة من التعاون مع واشنطن، مثل قرار المجلس العسكري النيجيري بطرد القوات الأمريكية) ليس، على الأكثر، سوى عامل واحد من بين عوامل عديدة تُفسر تصاعد العنف. لم تُوقف العمليات الفرنسية ولا المساعدات الأمريكية توسّع التمردات الجهادية في أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وساهمت الآثار المُتعالية والمُشوّهة للمساعدات الأمنية الغربية في تهيئة الظروف التي أدت إلى الانقلابات - وإلى التوجه المُعادي للغرب في المجالس العسكرية.

في هذه الأثناء، وبينما شجبت باريس وواشنطن (في عهد بايدن) احتضان المجالس العسكرية في منطقة الساحل (وخاصة النظام المالي) للمساعدات الروسية، فإن عمليات نشر قوات مكافحة الإرهاب الروسية لم تفعل سوى دفع منطق «الحرب على الإرهاب» إلى نهايته الوحشية، حيث أرهبت الدوريات الروسية والمالية المدنيين باسم استعادة الأمن. يقدم جميع مقدمي الأمن الخارجيين المحتملين لمنطقة الساحل نفس الوعد الفارغ تقريبًا - أي أن كل شريك خارجي يعد بأنه يمتلك أكثر الوصفات تطورًا لقتل الجهاديين. لقد فشلوا جميعًا. يمكن لإدارة ترامب حتى تقليد روسيا من خلال الوعد بالمساعدة الأمنية دون ذلك النوع من الخطاب الوعظي حول حقوق الإنسان والتنمية و«الحكم الرشيد» الذي استخدمته إدارة بايدن الذي انغمس فيها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أيضًا. لكن «خلع القفازات»، كما أظهرت تصرفات روسيا، لا يؤدي إلا إلى تفاقم معاناة المدنيين مع إحداث نفس القدر من الفشل الذي أحدثته النسخة الفرنسية والأمريكية من «الحرب على الإرهاب» في منطقة الساحل.

يشير سجل القوى الخارجية الفاشل في منطقة الساحل إلى أن عروض إدارة ترامب للمساعدة الاستخباراتية والأمنية لا تعني الكثير أيضًا. قد يساعد تبادل المعلومات الاستخباراتية في تحديد موقع كبار القادة الجهاديين، على سبيل المثال - لكن الفرنسيين قتلوا العشرات من كبار العملاء دون حل التمرد، وقد أعلن المجلس العسكري المالي مرارًا وتكرارًا عن عمليات القتل والأسر لقادة الجهاديين. لا يمكن لتبادل المعلومات الاستخباراتية أن يعالج بشكل أساسي مشكلة التمرد مع وجود

قاعدة جماهيرية من المقاتلين الشباب القادمين من المجتمعات الحضرية والريفية على حد سواء، والقادرين على شل شرايين النقل الرئيسية، وضرب المواقع العسكرية، وفرض حصار اقتصادي على المدن المهمة، ونصب الكمائن لكل من الجيوش الوطنية و«المدربين» الأجانب في مواقع نائية (مثل تينزاوتين، مالي، كما تعلم الروس في عام 2024؛ وتونغو تونغو، النيجر، كما تعلم الأمريكيون في عام 2017).

ولكن المشكلة الأمنية لا تقتصر على المعدات أو التدريب أو حتى المال - فحركات التمرد في منطقة الساحل لها جذور اجتماعية عميقة، والجيوش في المنطقة (والجماعات شبه العسكرية) تعاني من مشاكل داخلية، والدول الهيكلية في منطقة الساحل غير مجهزة بما يكفي لاستعادة الحكم الفعال، سواء كان المدنيون أو الجنرالات هم من يتولون المسؤولية.

قد تفشل أيضًا الصفقة التي يفكر فيها مسؤولو إدارة ترامب. يبدو تأمين المعادن أمرًا مباشرًا، لكنه لا يتناسب مع التوجهات السيادية في المنطقة، حيث تسعى الأنظمة وكثير من المواطنين إلى مزيد من السيطرة على الاستخراج والأرباح. في الوقت نفسه، وكما تكتشف شركات مثل باريك الكندية في مالي، تُعتبر المجالس العسكرية خصومًا شرسين، مستعدين لاحتجاز الموظفين، واستقطاب كبار الموظفين، والمطالبة بمزيد من الضرائب.

بينما قد يأمل مسؤولو ترامب في اغتنام فرص جديدة للشركات الأمريكية، فإن هذه الشركات نفسها ستكون جريئة، إن لم تكن متهورة تمامًا، في الاندفاع نحو بيئة سريعة التطور ومحفوفة بالمخاطر. كما تتداخل سياسات استخراج الموارد مع عالم التنافسات والتوترات داخل المجلس العسكري الحاكم، وأي وزير أو محاور حكومي يعد بشيء لا يخدم في النهاية إلا رضا الحاكم العسكري.

أخيرًا، من اللافت للنظر مدى ضآلة التغييرات في تفكير واشنطن بشأن الأمن في أفريقيا. فرغم أن إدارة ترامب أقل اهتمامًا بحقوق الإنسان من إدارتي بايدن أو أوباما، إلا أن الديناميكيات الأساسية لا تزال كما هي - لا سيما فكرة أن المساعدات الاستخباراتية والأمنية تُعدّ روافع تحويلية لتغيير الأوضاع على أرض الواقع و/أو لتحقيق أهداف سياسية أخرى، سواءً أكانت نفوذًا جيوسياسيًا أم موارد معدنية حيوية.

حتى في ظل أسلوب ترامب الشخصي والمرتجل في صنع السياسات، يُرجَّح أن يكون تجديد التواصل مع منطقة الساحل خبرًا سارًا للأجهزة البيروقراطية، مثل القيادة الأمريكية في أفريقيا، التي كانت معرضة للضياع (أو حتى لتخفيض رتبتها) في عهد ترامب. باستئناف التعاون دون التفكير جديًا في إخفاقات الماضي، قد تعود الإدارة والبيروقراطية ببساطة إلى أنماط التعاون الأمني القديمة التي تُناسب رغبات الحكومات دون تلبية احتياجات الناس العاديين.

أليكس ثورستون أستاذ مساعد للعلوم السياسية بجامعة سينسيناتي. ألّف ثلاثة كتب، آخرها «جهاديو شمال أفريقيا والساحل: السياسات المحلية والجماعات المتمردة» (دار نشر جامعة كامبريدج، 2020)

(حفرة).. عرض مسرحي يتألق في الجامعة الأمريكية بالقاهرة

ملخص

افتتحت مسرحية «حفرة» عرضها الأول على مسرح الجامعة الأمريكية بالقاهرة بجملة موجعة: «أصبح خبر الموت عاديًا»، لتضع الجمهور مباشرة أمام مرآة الحرب السودانية وما خلّفته من جراح.جاء العمل ضمن مشروع التراث الثقافي للمهاجرين واللاجئين، وشارك فيه عدد من الفنانات السودانيات اللواتي قدمن تجارب الحرب ومعاناة النزوح في صيغة درامية لامست وجدان الحضور.

تناولت المسرحية فكرة التنازع بين مخرجين على رؤية العرض، ليعكس ذلك مأزق السودانيين في الحاضر، بين تعدد الرؤى وصعوبة الخروج من «الحفرة». تنقلت المشاهد بين الأداء الجسدي، والموسيقى، والسرد المباشر، ما أضفى على العمل طابعاً كولاجياً يجمع بين وضوح المعنى أحياناً وغموضه أحياناً أخرى.

تفاعل الجمهور بحرارة مع العمل، إذ ذرف الدموع وهتف بشعارات الثورة: حرية، سلام، وعدالة. النقاد رأوا أن الممثلات الثلاث قدمن أداءً منسجماً وواقعياً، وأن المخرجة ماجدة نصر الدين أحسنت في تحويل المسرح إلى مساحة بوح جماعي لضحايا الحرب. الموسيقى والتقنيات المصاحبة أضافت عمقاً بصرياً وسمعياً، ما جعل العرض

أجمع الحضور والآراء النقدية على أن المسرحية استطاعت أن تحيي ذاكرة الألم والاحتجاج معاً، وأن تحوّل لحظة المشاهدة إلى تجربة وجدانية شارك فيها الجميع. لقد جعلت «حفرة» من المسرح مساحة للبوح والاحتجاج والتذكير بجراح لم تلتئم، مؤكدة أن الفن قادر على مقاومة النسيان واستعادة الروح وسط عتمة الحرب.

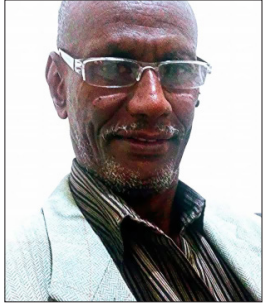

محمد إسماعيل - أفق جديد

ثمة صوت ينطلق من العرض: (أصبح خبر الموت عاديًا)

«أصبح خبر الموت عاديًا».. بهذه العبارة الموجعة افتتحت مسرحية «حفرة» عرضها الأول على مسرح الجامعة الأمريكية. كلمات تسللت إلى القلوب مع موسيقى حزينة، لتضع الجمهور مباشرة أمام مرآة الحرب وما خلّفته من جراح لا تندمل.

قدمت مسرحية «حفرة» عرضها الأول، مساء الاثنين الماضي، على مسرح الجامعة الأمريكية بالقاهرة. وتناول العمل موضوع الحرب في السودان وما خلّفته من آثار مدمرة على المجتمع، خاصة من الناحية النفسية، وسط تفاعل لافت من الجمهور.

وشهدت القاعة حضوراً كثيفاً من السودانيين، حيث حظي العرض باستحسان واضح، لما حمله من مقاربة مباشرة لمعاناة الحرب وما تسببت فيه من متاعب متعددة في حياة السودانيين.

ويأتي هذا العرض ضمن مشروع التراث الثقافي للمهاجرين واللاجئين بالجامعة الأمريكية، وهو مبادرة تهدف إلى تسليط الضوء على إسهامات وتجارب اللاجئين والمهاجرين، وتمنحهم مساحة للتعبير الفني في ظل أوضاع اللجوء القاسية، وشارك في أداء المسرحية كل من الفنانات: انتصار محجوب، وسلمى يعقوب، وإيمان حسن.

المسرحية عكست الذات المتشظية للمتلقي

يقول الناقد الدكتور شمس الدين يونس لـ«أفق جديد»: «يتحرك العرض المسرحي في رؤيتين مختلفتين منذ الوهلة الأولى، إذ إن الممثلات الثلاث: سلمى يعقوب، وانتصار محجوب، وإيمان حسن، يتحدثن عن تنازع مخرجين على رؤية العرض، كلٌّ يريد فرض رؤيته، ولا يتحدد من المنتصر بفرض رؤيته».

وأضاف، «وهنا يسير العرض في سياق الرؤيتين، ومن خلالهما يتحدد مغزى العرض، وهما: رؤية تلغي تراتبية عناصر الدراما كما حددها أرسطو: الحبكة، الشخصية، الفكرة... إلخ. وثانيًا: رؤية ذهبت إلى الإعلاء من الأداءات غير اللفظية للعرض: الصورة، الموسيقى، الحركات الجسدية... ضمن كولاج مسرحي أدى في بعض الأحيان إلى غموض في المعاني التي تصل مجزأة، فلا تحقق فورية المعنى والفهم».

ولفت إلى أنه في الوقت نفسه، أبقى العرض على تراتبية أرسطو من خلال الإعلاء من شأن الوظيفة المرجعية للمعنى، التي قدّمت للمتلقي عالماً واضحاً ومعاني جاهزة جعلته لا يغادر أطره المجتمعية والثقافية ليندمج مع العرض وقصص وحكايات هؤلاء النسوة الثلاث.

وتابع قائلًا: «وقد اندمج الحضور اندماجاً كاملاً،

إذ ذرفوا الدموع وهتفوا: «حرية... سلام... وعدالة»، في محاولة لتوحيد الرؤى، فكان العرض مزيجاً بين الرؤيتين، قدّم رؤى ونقداً سياسياً وفق المرجعية السياسية للسودان، وما أفرزته الحرب من مآس وعنف. ولذلك كان تشظي العرض انعكاساً لذاتٍ المتلقي المتشظية».

إشعال نار الحواس:

يقول الناقد المسرحي صلاح يوسف: «لعل ضربة البداية التي أرادت المؤلفة والمخرجة ماجدة نصر الدين أن تشد بها انتباهنا لهذا العمل المسرحي، هي تذكيرنا - ونحن بالطبع لم ننسَ - بأننا جميعاً واقعون في حفرة، ولا بد من الخروج منها لنعود إلى حياتنا الطبيعية سالمين، متعافين، منتصرين. وقد عبّرت عن ذلك من خلال ثلاث ممثلات مقيدات بحبال مدلاة من سقف الخشبة إلى أسفل الوسط الذي من المفترض أن يكون الحفرة، وهن يحاولن الفكاك، ثم البحث عن وسيلة للخروج منها. لكن يبدو أنه حتى لو أفلحن في فك القيود - وقد حدث ذلك فعلاً - سيظل السؤال قائماً حول وسيلة الخروج».

وأردف بالقول: «باعتبار أن هذا الحال يُجسَّد مسرحياً، فمن الطبيعي أن يتم عبر مخرج يقع عليه الدور الأساسي فنياً في انتشالهن من الحفرة. غير أننا نتفاجأ عند بداية العرض بوجود مخرجين يتنافسان حول كيفية إخراج العمل، أو بالأحرى إخراجهن، في حين أن لكل منهما رؤيته الخاصة التي تتعارض مع رؤية الآخر، وهو ما لن يحقق في النهاية مخرجاً من الورطة».

وأشار صلاح يوسف إلى وجود طرفين متنازعين لن يتفقا على كلمة سواء، موضحاً أن الممثلات الواقعات في الحفرة يفكرن في صرف النظر عن المخرجين، ويلجأن إلى عرض مأساتهن مباشرة أمام الجمهور، الذي يعي أصل المشكلة إن لم يكن طرفاً فيها، ضاربات برؤى المخرجين وصراعهما عرض الحائط.

وأضاف: «لقد تجلى ذلك حين عكست كل واحدة منهن تجربتها، لنعرف كيف انتهى بهن المطاف إلى الوقوع في الحفرة، وما أكثر الأسباب المؤدية لذلك من أشكال الترهيب والقتل والاغتصاب والنهب والإرغام على النزوح وترك الديار، فضلاً عن الدمار الناتج عن المعارك الدائرة دون بوادر للحل».

وأوضح يوسف أنه، قبل الولوج في دهاليز النص - المأخوذ من وقائع عاشها أو علم بها كل من اكتوى بنار الحرب - كان يتمنى لو أن المؤلفة أظهرت جانباً من خلافات المخرجين بصورة أوضح، عبر إفادات تسردها الممثلات حين علمن من إحدى العناصر المساعدة في العرض، لدى ظهورها في البداية من

الكواليس، لتهمس لهن بمعلومة التنافس والخلاف بين المخرجين. ويرى أن المؤلفة كان يمكن أن تتوسع هنا في عكس جوانب الصراع حول هذه الجزئية بتوليف مختلف المفارقات، بدلاً من اقتصار الحوار على رفض الفكرة انطلاقاً من استحالتها، لتعارضها مع مقتضيات وأدبيات الإخراج المسرحي، إذ لا يُعقل أن يكون هناك أكثر من مخرج للعمل المسرحي الواحد، وبذات طاقم الممثلين أو الممثلات، في الوقت نفسه.

وأضاف أن التجارب التي مررن بها لم تكن خافية على الجمهور، لذلك تم الحكي والسرد وتقريب الوصف وتجسيد الوقائع على الخشبة دون تهويل أو شطط، حتى وصل الأمر إلى أن «أصبحنا نتقبل أخبار الموت بصورة عادية ودون اندهاش». وهو ما أدى إلى تحريك المشاعر وإشعال نار الحواس التي لم تكن أصلاً هامدة، فتجاوب الجمهور مرات عديدة بالمقاطعة والهتاف والتصفيق، مرفوعاً بشعار الثورة: «حرية، سلام، وعدالة»، وهو ما أعاد للذاكرة أجواء الاعتصام وما أفضى إليه من تغيير.

ويرى يوسف أن أداء الممثلات الثلاث كان رائعاً ومنسقاً، مشيراً إلى أن المخرجة أحسنت الاختيار حين أسندت هذا العمل إلى انتصار محجوب (بيرين)، وسلمى يعقوب، وإيمان حسن، مؤكداً أن الانسجام بينهن ساعد على توصيل الفكرة بأداء واقعي.

كما أشاد صلاح يوسف بفريق العمل الفني، وعلى رأسهم: عليش، وحاتم محمد علي، وأمنية (مساعدة المخرجة)، وإيهاب بلاش، والموسيقي الشافعي شيخ إدريس.

العرض قدّم صور المعاناة حكياً وتمثيلاً:

الدكتور كمال يوسف أكد أن هذا العرض (حفرة) تم تحت مظلة مشروع تتبع التراث الثقافي للمهاجرين واللاجئين بالجامعة الأمريكية.

ويرى أن العرض تكوَّن من صورةٍ مشهدية رسمها ثلاثي الممثلات اللائي تشاركن بطولة المسرحية، في توزيع متسق للأدوار بينهن، وبديناميكية عالية في الحركة على خشبة المسرح، وعلى مستوى الحوار الذي تناول وقع مأساة حرب 15 أبريل على الإنسان السوداني في مختلف مراحلها منذ انطلاق رصاصتها الأولى وحتى الوقت الراهن.

وقال: «العرض قدّم صور المعاناة حكياً وتمثيلاً. بشكل شخصي أرى أنه قد تكاملت عناصر العرض من صورة مشهدية، وحوار، وموسيقى تصويرية في تعميق حجم مأساة الحرب على إنسان السودان، وأنها يمكن أن تُعد وثيقةً تصف مشاهد حقيقية مرّ بها السودانيون في هذه الحرب. وأزجي التحية لكل فريق العرض: المؤلفة والمخرجة ماجدة نصر الدين، الممثلات انتصار، وسلمى، وإيمان، والإضاءة إيهاب بلاش، والإشراف محمد عليش، وحاتم محمد علي، وتقدير خاص للموسيقار الشافعي شيخ إدريس الذي صمّم وأدّى الموسيقى التصويرية للعرض».

التشكيلية سوزان إبراهيم قالت إنها استمتعت جداً بالمسرحية من حيث الفكرة، والنص، والأداء، والمؤثرات المصاحبة، والرؤية الإخراجية.

وأشارت في إفادتها إلى أن الإيماءات والكلمات والأحاسيس من خلال أداء الممثلات وصلت بلا شك إلى الجمهور، قائلة: «استطعن أن يعبّرن عنّا بكل بساطة حتى بدون ديكور... فكرة العرض وصلت، والإحساس وصل بعمق الحقيقة والألم الكامن فينا».

وأضافت: «تمنيت فقط أن يتم ربط الجزء الأخير بالجزء الأول من العرض وفكرة الحفرة، لأنه رغم سلاسة الأداء ونجاحه في شد انتباه المشاهد، إلا أنه حدثت نقلة إلى جزئية ثانية كانت – في رأيي – تحتاج إلى ربط أوضح بالجزئية الأولى ومفهوم الحفرة، وما سبّبه الطرفان المتنازعان من تورط وعمق أكبر لها، وما إذا كان بالإمكان الخروج منها

وما إلى ذلك».

بقينا نستقبل أخبار الموت عادي:

الصحفية سماح طه قالت: «على خشبة مسرح إيوارت بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وقفت البنيات الثلاث: انتصار محجوب، وسلمى يعقوب، وإيمان حسن، ليقدمن عرضهن المسرحي (حفرة)، برعاية مشروع التراث الثقافي للمهاجرين بالجامعة الأمريكية. ثلاث بنات، لابسات سواد ومبدعات، جعلْنَ من المسرح مرآةً لجرحنا الجمعي وصوتاً لوجعنا المستتر».

وأضافت: «يكفينا نحن النساء فخراً بانتمائهن إلينا، فهكذا هن دائماً نساء بلادي، في الموعد عند لحظة النداء. قدمن جرعة مسرحية قادرة على إحياء الروح التي أنهكتها كثرة المصائب، تلك الروح التي حسبناها ماتت لكنها تنهض كل مرة بفعل الفن».

وزادت سماح بالقول: «في هذه (الحفرة)، حكت كل واحدة منهن قصتها، وكل حكاية وجدت صداها في القاعة، كأنها الحكاية الخاصة بكل متفرج. غصّت الصالة بأحاسيس الوجع المكبوت. كانت تلك اللحظات، التي امتدت لما يقارب الساعة، بمثابة تنويم مغناطيسي أبحرنا إلى عوالم آلامنا الخفية التي نحاول إخفاءها، لنتظاهر بأننا أقوياء وأن الدنيا لا تزال بخير».

وأضافت: «وسط العرض مرّت جملة صغيرة اخترقت القلوب: (بقينا نستقبل أخبار الموت عادي). جملة واحدة فقط، لكنها كسرت الحاجز بين الخشبة والجمهور، وأصابت الجميع في مقتل، إذ لامست جرحاً جمعياً لم يعد يحتمل. وحين أُسدلت الستارة، حاول الناس أن يداروا دموعهم الساخنة.

عبّر عن شعارات ثورة الشباب المؤودة:

الإعلامي صلاح الباشا قال إن الجمهور ظل في المسرح يقاطع هذا العمل بالتصفيق المتواصل، ومرات أخرى بالهتاف المعبّر عن شعارات ثورة الشباب المؤودة (حرية، سلام، وعدالة). خاصة وأن 90 بالمائة من الحضور كانوا من عنصر الشباب الذين تكتظ بهم أحياء القاهرة وشوارعها.

وأضاف: «هذا العمل الدرامي الهادف قد أدته ثلاث ممثلات فقط، وبمصاحبة الموسيقى التصويرية من خلف ستار، لتكتمل لوحة المضامين مع مقاطع الموسيقى. كان أداء الثلاثة باهراً، متواصلاً، ومنسجماً جداً طوال الستين دقيقة، وهي مدة العرض المسرحي، في محاولات الخروج من الحفرة التي لا يزال شعبنا في السودان صابراً ومحتسباً للخروج منها بسبب صراعات مقاعد الحكم التي لم يكن الشعب طرفاً فيها إطلاقاً».

وأشار إلى أن هذه المسرحية الجادة ذات المضامين المعبرة عن واقع الحال، أعادتنا إلى عصر الأعمال المسرحية القوية خلال مرحلة السبعينيات من القرن الماضي.

كنتُ في السُّودان زهرة

بابكر الوسيلة

(1)

«في رَونق الصُّبح البديع»..
والشَّمسُ أُغنيةٌ تُطلُّ على مرابيع الجميع..
كنتُ
في
السُّودان
زهرة..
تمنَّيتُ - كما تشتهي عادتي دائماً- أن أَفُوح..
وأن أتفتَّحَ بين يَدَي عاشقَينِ كانا هنا (رغم بعضِ الجُرُوح)
يَهمسان ببعض الأغاني بصوتِ الأمل..
قلتُ أخصُّهما بالنِّداء
أُسرُّهما بالنَّدى
وأُهديهما بَتْلَةً من رحيق القُبَل.

قلتُ أُفاتحُ صورةَ العشَّاقِ في الأشواقِ عند الملتقى..
وصورةَ النِّيلِ الَّذي يتقدَّمَ نحو الوطنَ..
تفتَّحتُ مثلَ كلِّ الزُّهُور
(مثل أختي الزَّنبقة..)
وصوتُ حمامةٍ بيضاءَ حطَّت فوق أطيافي على غُصنِ الزَّمن..
قلتُ أُغازلُ الدُّنيا على نسجِ الحديقة..
وطناً بديعيَّ السَّليقة.

والحقيقة..
كان الماءُ قُربَ النِّيلِ يَنهَدُ بين أنَّاتِ الجُرُوف..
ويُمدِدُ كفَّهُ للعاشقَينِ كمثلِ شحَّاذٍ لَهُوف..
كان النِّيلُ كالصَّحراءِ قاحل..
كانتِ الأمواجُ جامدةً
وتيَّار الأسى جامح..
في الحال غطَّيتُ الملامح..
وسربُ قذيفةٍ مجنونةٍ غطَّى بساتينَ السَّواحل.

هكذا قُطفت
قديماً
زهرةُ السُّودانِ من هذا الوطن..
صارتِ الشَّمسُ عذراءَ،
والأرضُ خضراءَ الدِّمَن.

(2)

ما ضرورةُ هذا الصَّباح..
إنْ لم تتلمَّسِ الشَّمسُ أرضَ بلادي
بالغناء الرَّباح!
ما لُزُومُ المساء..
إذا لم أَشُمَّ على الكأس رائحةَ الأصدقاء!

(3)

بلادي لها
ما ينومُ فؤادي عليها
ما تقومُ إليها الحياةُ بها:
غبشُ الفجرِ في النِّيل،
وشهوةُ قهوةِ أُمِّي مع الحُبِّ بالزَّنجبيل.

(4)

ولها الأرضُ
بساطاً من دمِ الشُّهداء..
فهل يعرفُ القَاتلُ حُلمَ القتيل؟!
آهٍ من القمر الشَّبابيِّ المسجَّى على صفحة المستحيل !

(5)

خرجَ الوقتُ من وقته ثمَّ ضاع..
آهِ لو أعزفُ الآن مكاني
على وطنٍ مُستطاع!

(6)

أنا لا أراكِ الآنَ حتَّى..
بيد أنَّ حفيفَ يديك منِّي،
بالقُربِ والبُعدِ.
ما حكَّ مثلُ ظفرِ حبيبتي جلدي

(7)

وتنفَّس المنفى في أُخرَياتِ اللَّيلِ
منابتَ الأشعار..
كلُّ قصيدةٍ فرَّت من الإبداع
والذِّكرى مجرَّدةٌ
كأنْ لم تَغنَ الحياةُ بلمسة الإيقاع..
أو تنمو على حُضن التُّرابِ
(وفي حُضُور الحُبِّ)،
أغنيةُ الصَّلاةِ على الحبيب..
أو يزهو حنانٌ في بنانِ الصَّبِّ،
آهٍ أيُّها الغُصنُ الرَّطيب..

وأنا أنا
ولو غامرتُ بين رَصَاصتَينِ،
ولو غاضت بحارُ الشِّعرِ
في تفعيلةِ الإنسان..
لكنِّي أنا
وأنا هنا
ولو تحجَّر صوتُ حُنجرتي..
ولكنَّ اللِّسانَ سليلُ لهجات التُّراب
(السِّرُّ منزلةُ الكتاب)
حيث هنا المكان..
وهنا الزَّمانُ يَسيرُ مُتَّسِخاً بتاريخي
لكنَّه يُهدي عبيرَ السَّودَنة.

(8)

ظهر الغُثَا في النِّيلِ
واستشرى فسادُ السَّيلِ
وانتشر العفَن..
فلا موجٌ يقولُ ليَ الحبيبةُ للحبيبِ
أمِ الحبيبةُ للوطن..!

(9)

الذِّكرياتُ خفيفةٌ ومخيفةٌ..
والشِّعرُ في الدُّنيا حفيفُ الأزمنة..
قد يَضلُّ الشَّاعرُ المحظوظُ باللَّحظاتِ،
لكنْ.. لن تَضلَّ الأمكنة.

(10)

لا تموتوا أيُّها الأصحاب..!
في الذِّكرى يدٌ تتلمَّسُ المنفى في مَقبضِ الأبواب..
والحُضُورُ إلى غدٍ غالٍ
وأَدْعى للرَّحيل إلى الغِياب.

لا تموتوا أيُّها الأصحاب..!
أنا لا ألومُ الحُزْنَ لو فاضِ الحنينُ بكم..
لا، لن ألومَ النِّيلَ لو ما أفْضَت ضفافُ النِّيلِ
للسَّهر الجميلِ على النَّجيل.
لو ما تداعت كأسُ أغنيةٍ على وَترِ الشَّراب.

لا تموتوا أيُّها الأصحاب..!
فيضوا حيثما ما أغنيتم الدُّنيا بموج الأمَّهات..!
أغنياتٌ..
أغنياتْ..
وأفيضوا من طوابي النِّيلِ حجَّاً عامرَ السُّودانِ بالسَّلوى..
أفيضوا
أينما كنتم فُرادى أو جماعاتٍ عُراة..
(حجُّ النِّيل فرض الذِّكريات)
أغنياتٌ..
أغنياتٌ..
أغنياتْ..
كونوا شجراً يلتفُّ على الصَّدر الملتفِّ،
كما يلتفُّ العاشقُ بالجذرِ الأوَّلِ في بستان الوُجدان،
كما يتوجَّعُ رِحْمُ السُّودان..

كونوا في الأرض كعادتكم بُسطاء..
وسودانيِّين سَواسيَةً في النِّيلِ وفي الصَّحراء.

لا تموتوا هكذا
يا أيُّها الأصحاب!

(11)

أموتُ بين جُثَّتين فوق جُثَّةٍ
جَثَتْ على الجُثَث..
كان في غيابة الحُضُورِ مسرحيَّةٌ،
وفي الحضيض وردةٌ
تُضاحِكُ العَبَث.

قِـــدّام

السر السيد

ملخص

يتناول المقال عرض الفيلم الوثائقي السوداني «قِدّام» الذي أخرجه الشاب حمد جمال، الناشط في الحراك الطلابي ولجان المقاومة، والمولود في الفاشر عام 1992. الفيلم هو تجربته الأولى في الإخراج، من إنتاج منصة فرنسية مهتمة بالسودان، وقد عُرض لأول مرة في فرنسا قبل وصوله إلى قاعة محجوب محمد صالح في كمبالا حيث ناقشه الحضور مع المخرج.

يشير الكاتب إلى أنه يسعى إلى بناء خطاب سياسي نقدي يروي تحولات السودان من عهد الإنقاذ حتى ثورة ديسمبر 2019 وبداية حرب أبريل 2023، مسلطًا الضوء على القهر والقمع ومقاومة السودانيين،وركّز بشكل خاص على تجربة الشباب الذين عاشوا سنوات الإنقاذ وشاركوا في المقاومة، وتعرضوا للاعتقال والمطاردة ثم الهجرة.

يوضح الكاتب أن الفيلم في بنائه استخدم تنوعًا في الأساليب؛ من التعليق المباشر والمقابلات الإذاعية إلى الأرشيف المصور من الاعتصام والتظاهرات وأركان النقاش، مع حضور أغنيات وردي ومصطفى سيد أحمد. كما تنقل بين مشاهد باريس وحياة المنفى الخاصة والعامة، مقدمًا إفادات سياسية وفكرية وشخصية تكشف معاناة المناضلين في مواجهة القمع.

يؤكد أن الفيلم يمثل خطابًا سياسيًا مضادًا يفضح القهر ويدعو للعدالة والسلام والحرية، مستهدفًا بالأساس المشاهد الأجنبي، لذا جاء بثلاث لغات: العربية والفرنسية والإنجليزية. غير أن ثمة ملاحظات على غياب أصوات غير السياسيين من اللاجئين، وعلى قلة التوقف عند الحرب الراهنة، ومع ذلك يُعتبر «قِدّام» خطوة واثقة لمخرجه الشاب وجديرًا بالمشاهدة.

(قِدّام) هو عنوان الفيلم الوثائقي السوداني، الذي أتيح لي أن أشاهده في أمسية السبت 13 سبتمبر 2025، عندما دعاني مع آخرين الأستاذ محمد لطيف، مدير مؤسسة طيبة برس للإعلام، الذي ظل يضيء أمسيات كمبالا بألوان الفكر والسياسة والفنون، مانحًا منفانا الإجباري الكثير من المعنى والتماسك.

عُرض الفيلم في قاعة الأستاذ محجوب محمد صالح، وبعد العرض قدم الحاضرون والحاضرات وبمشاركة مخرج الفيلم تعليقاتهم وملاحظاتهم حول الفيلم.

عن مخرج الفيلم:

مخرج الفيلم هو الفاعل في الحراك الطلابي وفي لجان المقاومة الشاب حمد جمال، المولود في مدينة الفاشر في العام 1992. تخرج حمد جمال من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، تخصص «إحصاء تطبيقي»، ثم درس علم الاجتماع في جامعة ليون بفرنسا، وهو حاصل على الماجستير في العلوم السياسية، والفيلم هو تجربته الأولى في الإخراج.

عن الفيلم:

الفيلم من إنتاج «صدفة ميديا»، وهي منصة إعلامية فرنسية مهتمة بالسودان، وقد بدأ الشروع في صناعته منذ العام 2021، وكان عرضه الأول في فرنسا في مايو الماضي.

الفيلم وعلى مدى ساعة كاملة وعبر تآزر مشاهده ولقطاته المتنوعة يحاول أن يبني خطابًا سياسيًا نقديًا يؤسس من خلاله معرفة بالتحولات السياسية في السودان، بتركيز أكبر على فترة نظام الإنقاذ وصولًا إلى ثورة ديسمبر المجيدة في العام 2019 وحتى بدايات حرب الخامس عشر من أبريل 2023، مشيرًا إلى القهر والقمع والحروب، ومقاومة السودانيين والسودانيات المتمثلة في الثورات والانتفاضات والاحتجاجات المتنوعة. جاء تركيز الفيلم على فترة نظام الإنقاذ ربما لأنها الأطول عمرًا في الأنظمة السياسية السودانية، والأكثر قهرًا وقمعًا بينها على المستويات كافة، سياسية وثقافية واجتماعية، أو ربما بسبب أن المستنطَقين في الفيلم كانوا كلهم من اللاجئين الشباب والشابات الذين ولدوا في فترة الإنقاذ أو قبلها بقليل وتفتح وعيهم السياسي خلال مسيرتها، فقد تعرفنا من خلال الفيلم على أنهم جميعًا شباب وشابات كانوا من الفاعلين السياسيين الذين شاركوا بفعالية في مقاومة النظام، وتعرضوا للاعتقال والمطاردة ومن ثم الهجرة إلى أرض الله الواسعة، ومن بينها فرنسا،

المكان الذي تحرك فيه الفيلم، ولا يزالون يواصلون نضالاتهم في منافيهم الإجبارية.

استخدم الفيلم وهو يبني قوله، تقنيات التعليق، والإفادة المباشرة، أو الناتجة من الحوار الذي يديره المعلق مع الضيف/الضيفة، أو من المقابلة الإذاعية التي تديرها مذيعة فرنسية في الاستديو مع بعض المستنطَقين، أو من المحاضرة التي يقدمها المعلق لبعض الأجانب، إضافة إلى الأرشيف الذي نقل عبره المخرج إرث مقاومات السودانيين، والتظاهرات إبان ثورة ديسمبر، ومشاهد من ميدان الاعتصام، ومشاهد من أركان النقاش في الجامعة، وأغنية للفنان محمد وردي وأخرى للفنان مصطفى سيدأحمد، كما إنه نهض على التنقل في أكثر من مكان وهو يبني مشاهده، فقد توزعت مشاهده في انتقال يجمع بين الطول والقصر، وبين التتابع السلس وبما يشبه القفز، بين شوارع باريس وساحاتها، وبين البيوت، وفي المترو، وفي المطبخ المنزلي، وكل هذا مع تنوع في اللقطات تفرضه طبيعة الإفادة، فقد شاهدنا إفادات ذات طبيعة فكرية، وأخرى ذات طبيعة سياسية، وثالثة ذات طبيعة شخصية تتعلق بذكريات شخصية قاسية في المعتقل أو التعرض لما يعرف باغتيال الشخصية، أو الخوف الذي يصيب أسرة المستهدَف من الأجهزة الأمنية.

هذا الفيلم الذي يمكن القول إن مقولته الكلية هي إنتاج خطاب سياسي مضاد يكشف خطاب القهر والقمع والشمولية وصناعة الحروب، ويدعو لخطاب يقوم على العدالة والحرية والسلام واحترام الاختلاف، كان يستهدف بالأساس المشاهد الأجنبي خاصة الأوروبي لذلك نجده- أي الفيلم- قد استخدم ثلاث لغات هي العربية فصيحة وعامية، والفرنسية، ثم الإنجليزية في الترجمة، وهذا استهداف أرى من جانبي أنه ضروري بسبب أن ما يدور في السودان من بشاعات لا يجد أصداء كبيرة على مستوى العالم خاصة في الغرب، ولعل دليلنا هنا هذه الحرب المدمرة التي لم ينشغل بها صناع الرأى والسياسة في العالم كبير انشغال.

إن فيلم (قِدّام)، فيلم جدير بالمشاهدة وإنه يمثل خطوة واثقة في مشوار مخرجه الشاب حمد جمال.

ختامًا، هناك ملاحظتان من بين ملاحظات كثيرة جديرتان بالتأمل، سأوردهما من غير تعليق وهما:

الملاحظة الأولى، هي أن الفيلم لم يقدم إفادات لغير الفاعلين السياسيين من اللاجئين واللاجئات وكأن غيرهم لا يتوفرون على قول أو موقف سياسي.

الملاحظة الثانية وهي أن الفيلم لم يتوقف كثيرًا عند الحرب الراهنة.

أشير إلى أنه في ختام المشاهدة قد أتيحت الفرصة لمخرج الفيلم ليعلق على تعليقات الحاضرين والحاضرات، وقد فعل وبالكثير من المحبة.

السودان الغائب الحاضر..

موسى وجمال، لاجئان يرفعان اسمه في بطولة العالم لألعاب القوى

ملخص

أفق جديد

تجمع بطولة العالم لألعاب القوى في طوكيو 2025 قصصاً رياضية استثنائية، لكن قصة الثنائي السوداني موسى سليمان وجمال عبد المجيد عيسى، تحت راية فريق اللاجئين، تحمل بُعداً إنسانياً يتجاوز حدود المنافسة. فهما ليسا مجرد عدّائين يسعيان لتحقيق أرقام جديدة، بل سفيران لمعاناة ملايين اللاجئين السودانيين الذين فقدوا أوطانهم، ويبحثون عن فرصة للانتصار على واقع قاسٍ.

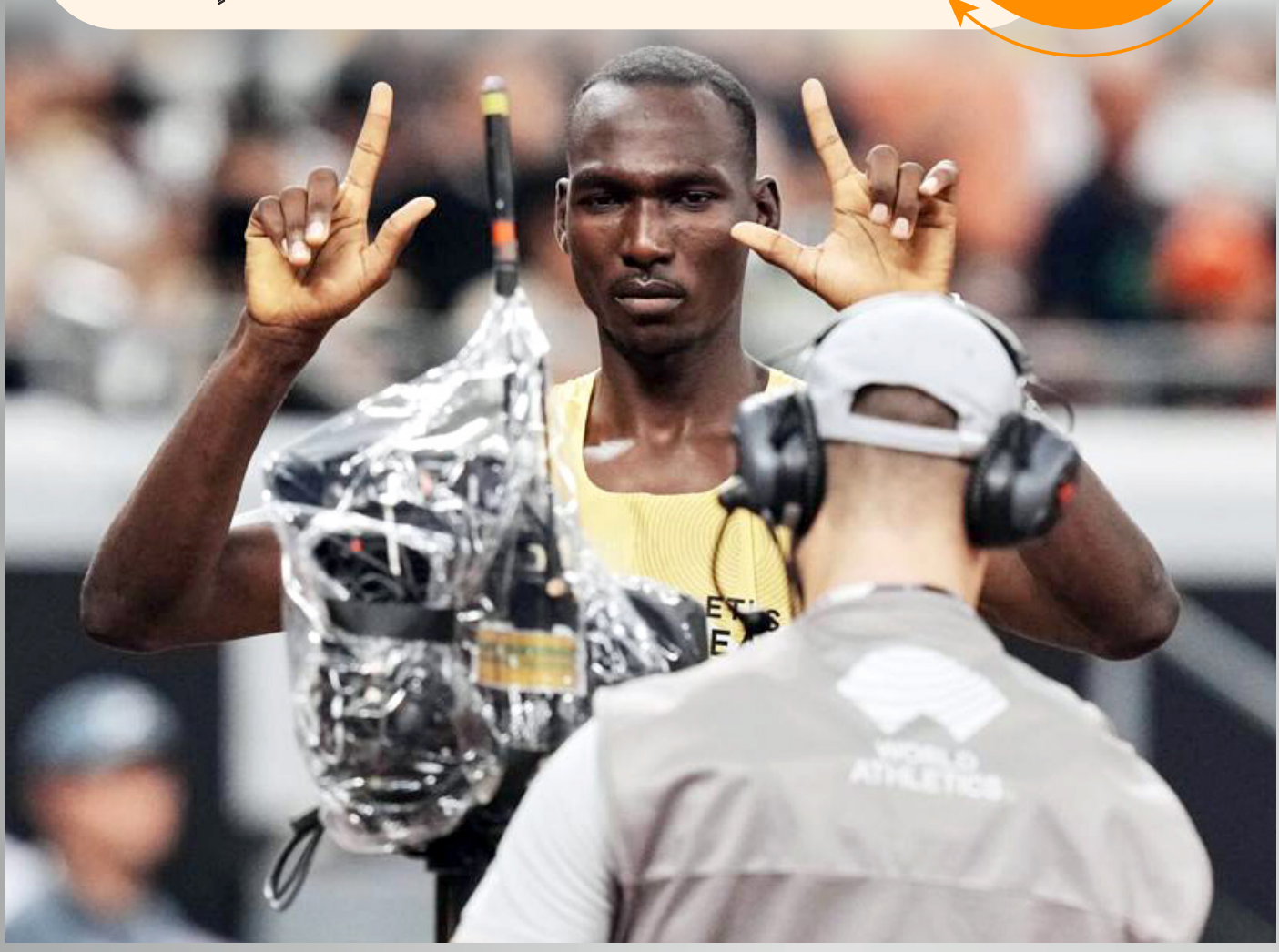

موسى سليمان.. الموهبة التي ولدت من قلب المعاناة

وُلد موسى سليمان عام 2004، وعرف معنى النزوح مبكراً عندما اضطر لمغادرة السودان مع أسرته عام 2015 بسبب الحرب. استقر في مصر لسنوات طويلة قبل أن يحصل على فرصة لإعادة التوطين في سويسرا عام 2021، وهناك وجد بيئة جديدة سمحت له بتجربة رياضة الجري للمرة الأولى.

لم يكن دخوله عالم ألعاب القوى مخططاً منذ الطفولة، بل جاء متأخراً عام 2022. لكن رغم حداثة عهده بالمضمار، أظهر سرعة وقدرة تنافسية في سباق 800 متر، ما أهله للحصول على منحة من مؤسسة اللاجئين الأولمبية. أصيب في ركبته خلال مسيرته القصيرة، غير أن عزيمته دفعته لتجاوز الإصابة والعودة إلى التدريب بقوة.

مشاركته في أولمبياد باريس 2024 مع فريق اللاجئين الأولمبي كانت لحظة فاصلة؛ إذ تحولت قصته إلى مصدر إلهام للاجئين الشباب. واليوم، يدخل بطولة العالم بطموح أن يبرهن على أن البداية المتأخرة لا تعني نهاية الحلم.

جمال عبد المجيد عيسى.. الركض بالخبرة والإصرار

على النقيض من سليمان، يحمل جمال عبد المجيد عيسى سجلاً طويلاً في ألعاب القوى. يبلغ من العمر 31 عاماً، وبدأ رحلته مع اللجوء وهو مراهق حين غادر السودان ليستقر في إسرائيل. منذ انضمامه للاتحاد الدولي لألعاب القوى عام 2019، برز كأحد أبرز العدائين في سباقات المسافات الطويلة (5000 و10000 متر).

شارك عيسى في بطولات العالم 2019 بالدوحة و2022 في يوجين، وغاب عن نسخة 2023 في بودابست، لكنه عاد بقوة في صيف 2024 حين سجل 13:21 دقيقة في سباق 5000 متر بفيينا، وهو رقم قريب من أفضل إنجازاته الشخصية. كما أن له رصيد أولمبي مميز؛ فقد ظهر مرتين تحت علم فريق اللاجئين في طوكيو 2020 وباريس 2024، وحلّ بالمركز الثامن عشر في سباق 10 آلاف متر.

يُنظر إلى عيسى اليوم بوصفه القائد غير الرسمي لفريق اللاجئين، ليس فقط بخبرته الرياضية، بل بدوره في مساندة زملائه الأصغر سناً الذين يواجهون صعوبة في التأقلم مع الأجواء العالمية.

فريق اللاجئين... منصة للرسائل الإنسانية

إن وجود موسى وجمال ضمن فريق اللاجئين المشارك في طوكيو 2025 هو تتويج لجهود اللجنة الأولمبية الدولية ومؤسسة اللاجئين الأولمبية، التي تعمل على دمج الرياضيين المهجرين في المنافسات الكبرى. هذه المبادرة، التي انطلقت لأول مرة عام 2016، أثبتت أن الرياضة قادرة على تحويل قصص النزوح إلى روايات أمل وإصرار.

وبالنسبة للسودان تحديداً، حيث يعيش الملايين ظروف نزوح داخلي وخارجي بسبب الحرب، فإن ظهور رياضيين سودانيين على الساحة العالمية يحمل رمزية قوية. فهو يذكر العالم بأن خلف الأرقام والإحصاءات توجد قصص شخصية عن أشخاص يحاولون إعادة بناء حياتهم عبر الرياضة.

Tik Tok على

https://www.tiktok.com/@user2083390427225?_t=ZS-8zwD9MwuqYR&_r=1